سوق الرجالة

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

العدد الثانى و الخمسون/ يونيو ١٩٩٤م/ ذو الحجة ١٤١٤ هـ/ الثمن ١٥٠ قرشا مصريا

التعذيب بين النيابة والصحافة ومجلس الشعب

حكاية ابن مسئول كبير

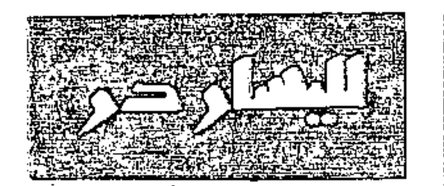
عادل إمام من هتاف الصامتين إلى شعارات الحكومة

علاقات عسكرية بين موسكو وتل أبيب

اتفاق القاهرة أمني وليس سياسيا

العودة للتراث الديني وأسلمة العلوم

اليمن بين عصابة الأربعة.. ومافيا آل الأحمر



العيد

كل عام وأنتم بخير والأمة العربية والعالم الإسلامي بخير، ولو أن الصورة ونحن نعد هذا العدد قبل العيد لا تدعو للتفاؤل.

فى مصر تلح علينا قضية انتهاك حقوق الانسان، بالتعذيب والتجويع والبيع فى سوق النخاسة، وارتفاع الأسعار، وتشريد العمال..

فى الوطن العربى اقتتال فى اليمن واستمرار للعنف فى الجزائر.

ولا تبدو الصورة مختلفة عما يجري فى العالم.. البوسنة .. رواندا.

نقطة الضوء الوحيدة تقريبا تأتى من جنوب افريقيا، ومانديلا يقيم مع المؤتمر الوطنى الأفريقى دولة ديمقراطية غير عنصرية تتساوى فيها الاجناس..

ومع ذلك فليس أمامنا الا التفاؤل، فاليسار هو التطلع الدائم الى المستقبل إلى العدل والحرية والمساواة.. الى غد لابد أن نمسك به رغم كل المصاعب والعقبات.

ومرة أخرى.. كل عام وأنتم بخير..

وقد فرض علينا العيد وأجازات المطابع أن يغيب عن هذا العدد موضوعات وأقلام كنا حريصين عليها فاعتذر حجازى عن لوحته، ولم يستطع مدحت الزاهد (للشهر الثانى) أن يلحق بموعد المطبعة، وتأخرت أمينة النقاش أيضا عن الموعد المحدد. ولم تصلنا رسالة حيفا لانشغال نظير مجلى باحتفالات العيد الخمسين «للاتحاد»، ونأمل أن يعودوا الى احتلال مكانهم فى صفحات العدد القادم.

وكل عيد وأنتم طيبون.

اليسار

فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى
محمود الهندى
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E.

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - امبابة - جيزة
رقم البريدى: ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

التعذيب بين النيابة والصحافة ومجلس الشعب

حسين عبد الرازق

فجأة أصبحت قضية تعذيب المعتقلين والمتهمين السياسيين فى السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة وغيرها من الأماكن التابعة لوزارة الداخلية فى مصر قضية رأى عام، بعد أن ظلت ولمدة تزيد عن ١٢ عاما محصورة فى نطاق منظمات حقوق الإنسان، وبعض الأحزاب والصحف المعارضة، والهيئات الدولية، فرغم الإدانات الدولية القاطعة **لتورط الحكم فى جريمة التعذيب «بصورة منهجية مستمرة»**، وشيوع هذه الجريمة وامتدادها إلى مواطنين عاديين فى أقسام الشرطة، فقد ظل الرأى العام غائبا - أو مغيبا - عن الوعى بهذه الجريمة وخطورتها على الوطن والمواطنين.

ولكن حادثة وفاة - أو قتل - المحامى **«عبد الحارث مدنى»** عقب إلقاء القبض عليه فى ٢٦ أبريل الماضى بإذن من نيابة أمن الدولة العليا، والشكوك التى أحاطت بهذه الوفاة وأدت الى اكتشاف أدلة على تعذيبه على يد الشرطة، والتحرك الواسع لجموع المحامين (من اتجاهات مختلفة)، جعلت الرأى العام طرفا بصورة غير مسبوقة.

وتتلخص الوقائع - حتى الآن - فى أن مباحث أمن الدولة عقب قتلها لواحد من أهم المتهمين بقيادة التنظيمات الارهابية وهو **«طلعت ياسين همام»** أثناء محاولتها اقتحام مقره السرى والقبض عليه يوم ٢٤ أبريل الماضى، عثرت على مجموعة كبيرة من الوثائق دفعتها لاستصدار أمر من النيابة بالقبض على المحامى **«عبد الحارث مدنى»** - الذى يشارك فى الدفاع عن عدد من المتهمين فى قضايا الإرهاب والتنظيمات الارهابية وسبق اعتقاله عدة مرات - بتهمة استغلاله لعمله لمصلحة النشاط الارهابى لتنظيم الجماعة الاسلامية، وتورطه «فى تمويل حركة التنظيم بالاموال التى كان يتسلمها من قائد الجناح العسكرى طلعت ياسين همام»، وأن المبالغ التى وزعها مدنى على أعضاء التنظيم بلغت ٤٥ألف جنيه مصرى، و٣آلاف دولار أمريكى، وذلك طبقا لبيان وزارة الداخلية.

وبالفعل قامت قوة من الشرطة ومباحث أمن الدولة بالقبض عليه فى مكتبه يوم ٢٦ **أبريل** على ذمة القضية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٤ حصر أمن الدولة العليا، واصطحبته الى منزله لتفتيشه، وفى يوم **٥ مايو** أبلغ ذويه بتسلم جثته لوفاته عقب إصابته بأزمة ربو حادة.

وتحرك مجلس نقابة المحامين وأسرة المحامى المتوفى، لتتوالى الحقائق المفجعة. فقد ثبت ان المحامى المتهم **توفى فى مستشفى المنيل الجامعى يوم ٢٧ أبريل أى بعد يوم واحد من القاء القبض عليه**، وأن النيابة العامة عاينت الجثة يوم ٣٠ **أبريل**، وأثبتت وجود إصابات ظاهرة، وأن التقرير المبدئى للطب الشرعى، **أثبت ان الوفاة جنائية، وأنه لوحظ فى الجثة وجود جروح متفرقة فى الجسم والرأس وتجمعات دموية فى القصبة الهوائية.**

وأدت هذه الحقائق والشهادات التى أدلى بها زملاء المحامى المتهم، الى تفجر الموقف بين صفوف المحامين من كافة الاتجاهات دفاعا عن حقوق الانسان ومهنة المحاماه.

وأضرب أكثر من ١٥٠ ألف محامي عن العمل يوم الاحد ١٥ مايو مما أدى الى توقف الدوائر القضائية في أغلب المدن المصرية عن نظر القضايا المعروضة عليها. واعتصم مئات من المحامين في مقر النقابة العامة وواصلوا مخاطبة الرأي العام بوسائل مختلفة لتوضيح أبعاد هذه الجريمة.

وأصدر **مجلس نقابة المحامين والمنظمة المصرية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب** بيانات تدين جريمة التعذيب وتطالب بكشف كل الحقائق ومحاسبة المسئولين عن مقتل المحامي.

واهتمت وكالات الأنباء والإذاعات العالمية ومنظمات حقوق الانسان بنشر تفاصيل الواقعة وادانة التعذيب في مصر، وتلقى الرئيس حسني مبارك رسالة من منظمة «**ميديل ايست ووتش**» الأمريكية بتاريخ ١١ مايو ١٩٩٤، ناشدت فيها رئيس الجمهورية اتخاذ الاجراءات الفورية للكشف عن أسباب موت «**عبد الحارث مدني**»، وتنفيذ أقصى العقوبات القانونية على المسئولين عن هذا الحادث، وأضافت الرسالة «**ولقد كتبت المنظمة خطابات مفصلة لحكومتكم في مناسبات عديدة خلال السنوات الماضية تعرب فيها عن قلقها ازاء ممارسات الاحتجاز والتعذيب التي تقوم بها قوات الامن المصرية، والتي تتضمن - بصفة خاصة-** مباحث أمن الدولة العليا والتحقيقات المتصلة بوزارة **الداخلية**».

وسواء كان «**عبد الحارث مدني**»، إرهابيا كما تقول وزارة الداخلية، أو بريئا من تهمة الارهاب، فإن مقتله تحت التعذيب على يد أجهزة الامن المصري، يعيد طرح قضية التعذيب الذي أصبح - مرة أخرى- سياسة ثابتة للحكم منذ تولى **الرئيس مبارك** للسلطة في أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن.

لقد تصدت هذه المجلة (والاهالي من قبل) **وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**، لجريمة التعذيب بكل قوة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن. وقدموا الادلة القاطعة على تورط الحكم في انتهاج سياسة التعذيب .. أحكام القضاء المصري(محاكم أمن الدولة العليا) وتقارير الطب الشرعي، وتحقيقات النيابة العامة وتقارير منظمات حقوق الانسان المصرية ،والعربية والعالمية، وتقرير الامم المتحدة(لجنة مناهضة التعذيب)، بل وطرحنا برنامجا تفصيليا لمناهضة التعذيب على صفحات «**اليسار**» وداخل مجلس الشعب، ومع ذلك فما زال الحكم يواصل بدأب واصرار تعذيب المواطنين.

وفي ضوء التطورات الأخيرة هناك حاجة الى تسليط الضوء على ثلاثة جوانب في هذه القضية.

أولها :موقف النيابة العامة، التي دأبت على إنكار وجود التعذيب في مصر رغم أحكام القضاء- والنيابة جزء من السلطة القضائية- وما اثبته عديدون من وكلاء النيابة في محاضرهم عن وقائع التعذيب، وما تجمع لديها من تقارير طبية شرعية، والغريب ان المستشار «رجاء العربي» النائب العام الحالي، ورئيس نيابة أمن الدولة والمحامي العام والمحامي العام الاول لها (سابقا) لسنوات طويلة، يقول عام ١٩٨٩، أمام «لجنة حقوق **الانسان**» بالامم المتحدة عند مناقشتها للشكاوى الخاصة بالتعذيب في مصر ... «**إن التعذيب لا يشكل ظاهرة عامة في مصر، وان مزاعم التعذيب تمثل حالات فردية يجري معاقبة من يثبت إدانته في أي منها وفقا للقانون..**»

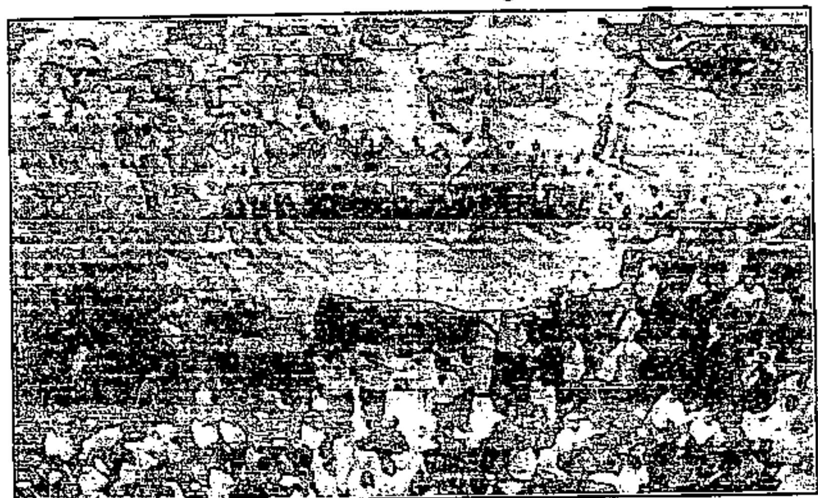
.. ولا يحتاج هذا القول الغريب إلى تعليق، خاصة وأن قائله يعلم أكثر من غيره كل وقائع التعذيب اليومي للمتهمين في القضايا السياسية في مصر، ويعلم أيضا ان النيابة العامة لم تقدم الى القضاء الا قضية تعذيب واحدة، شملت ضباط وجنود الشرطة المتهمين بتعذيب المقبوض عليهم في قضية الجهاد عام ١٩٨١، ولم تتحرك النيابة للتحقيق في هذه الجريمة- رغم وجود بلاغات من المعذبين منذ عام ١٩٨٢ومطالبة محكمة أمن الدولة في حكمها عام ١٩٨٣بالتحقيق مع ضباط الشرطة الذين قاموا بارتكاب هذه الجريمة - الا بعد حملة صحفية متواصلة لعدة سنوات.

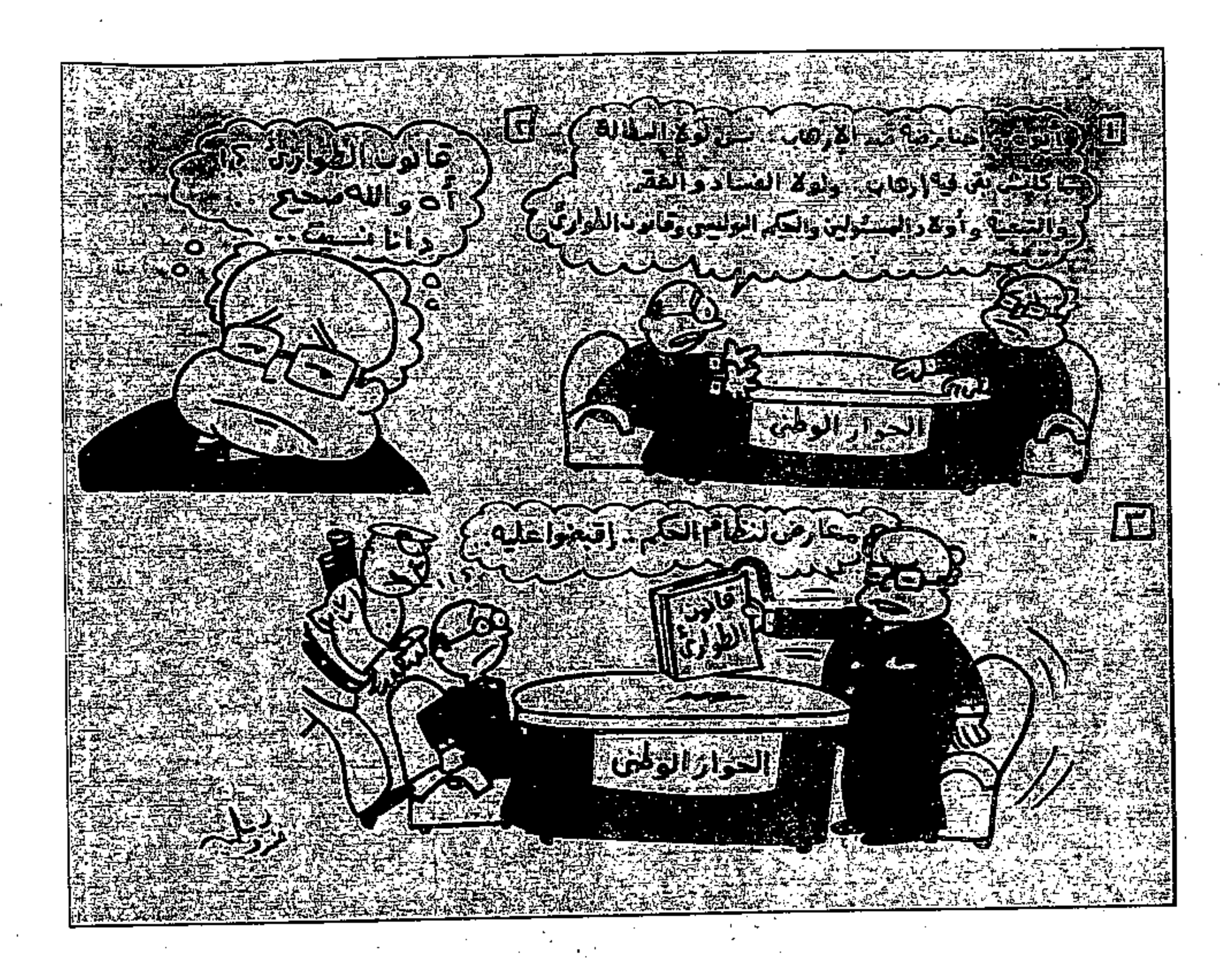
والأهم أن النيابة في هذه القضية التي ضمت ٤٤ ضابطاً **اكتفت بتحقيق شكلي وصفته محكمة أمن الدولة العليا التي نظرت القضية بالسطحية وعدم الكفاية**» مما ادى الى الحكم ببراءة الجميع.

وتبدو خطورة هذه الظاهرة التي تتعلق بموقف النيابة العامة عندما يقول القضاء في حيثيات حكمه في القضية رقم ٢٨٣٠ لسنة ١٩٨٦. أن «**المحكمة لاحظت في هذه الدعوى أن المطاعن التي كانت توجه عادة الى محاضر الضبط قد استطالت حتى وصلت الى محاضر تحقيق النيابة العامة،مثل الاتهام** بعدم الحيدة وعدم اثبات كل الاقوال والواقعات، والتهديد بالايذاء، ومجاملة رجال الضبط وغير ذلك، وهو أمر لابد ان يؤثر على العمل القضائي بأكمله ان استمر واستشرى .. ان المحكمة قد ساءها ان يصل التجريح الى محاضر تحقيق النيابة العامة ويكون محمولا على أسباب لها في الاوراق دليل..»

وليس هناك من علاج الا الاستجابة لما طالب به القضاء من «**إعادة النظر في قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لترفع منها نصوص المناسبات التي وضعت في ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الاحداث، فأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة متعارضة مع غيرها من نصوص في**

مواجهة بين المحامين والشرطة في شارع عبد الخالق ثروت





الدستور وفى باقى القوانين».

ومن دعـوته الى «**تعديل التشريع بحيث يتولى قضاة التحقيق وحدهم** قضايا الرأى، وان يتيسر للمتهم فى القضايا ذات الطابع السياسى طلب ندب قاضى للتحقيق بحيث يبطل اى اجراء فى التحقيق اذا تم دون إجابة المتهم الى طلبه..»

وكذلك إعطاء المواطنين الحق فى تحريك الدعوى العمومية ضد ضباط الشرطة فى قضايا التعذيب دون حاجة لاستئذان النيابة، وانما عن طريق الادعاء المباشر، وهو ما يتطلب الغاء القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى حرم المواطنين (وكلاء النيابة) من هذا الحق وجعله حقا لرئيس النيابة فقط.

الظاهرة الثانية: هى موقف الصحافة الحكومية وبعض الصحف الحزبية فالصحافة **الحكومية تتستر على جرائم التعذيب ، وتتواطأ مع أجهزة الأمن فى اخفائها واتهام ضحاياها.** ولا تنشر الا ما تذيعه وزارة الداخلية والحكام . بل وتتجاهل فى الغالب أحكام القضاء التى أثبتت جرائم التعذيب ، وتهاجم بضراوة منظمات حقوق الانسان التى تتحدث عن التعذيب فى مصر ، بينما تتوسع فى نشر ما تقوله هذه المنظمات نفسها عن التعذيب فى العراق والسودان وايران .. الخ **وتتخذ بعض الصحف الحزبية موقفا انتقائيا حسب** الاتجاه السياسى للضحية أو حسب العلاقة مع السلطة، فلا تنشر الا ما يحقق مصلحة مباشرة لسياسة الحزب ، وتمتنع عن نشر ما تتصور انه يفسد علاقاتها بالسلطة أو يخدم اتجاهات تختلف معها.

إن هذه المواقف هى باختصار مشاركة للمجرمين فى تعذيب الوطن والمواطنين. ومطلوب من مجلس نقابة الصحفيين ومن جموع الصحفيين ادانة هذه الصحف وادانة الصحفيين الذين يرتكبون هذا الإثم، ويتطوع بعضهم فى جرأة وصفاقة للحديث فى الاذاعات الأجنبية مدعين انه لا تعذيب فى مصر «واحة الحرية والديمقراطية»!

القضية الثالثة: تتعلق **بمجلس الشعب** الذى يمارس الصمت والتجاهل لهذه الجريمة المستمرة طوال ما يزيد عن ١٢ عاما . وأظن ان هذا الموقف الغريب يحتاج الى تعديل سريع.. الى نائب شجاع يطرح هذه القضية بتفاصيلها ومستنداتها أمام المجلس ويطالب بتشكيل لجنة تتقصى حقائق ومحاكمة هذا «**الحكم**» الذى يعتمد التعذيب أسلوبا للأمن ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين !

ولن يتحقق أى من هذه المطالب ما لم يصبح الرأى العام طرفا فى هذه المواجهة، وهو دور لابد أن تقوم **به الاحزاب وصحفها ، حتى لا تصبح بدورها شريكاً فى الجريمة.**

قضايا ساخنة

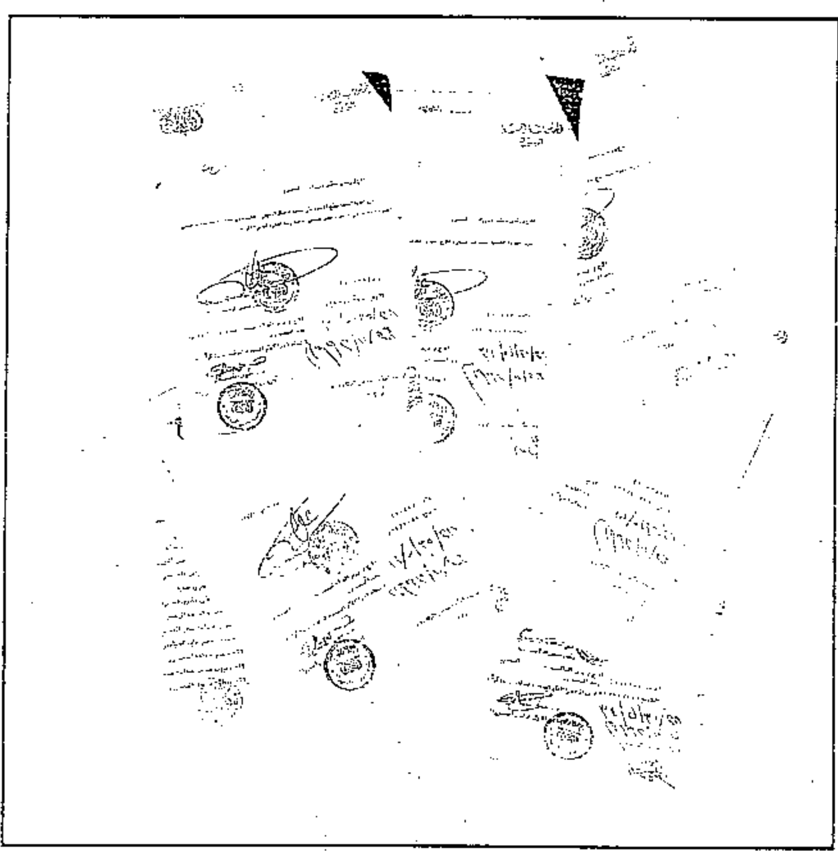
اليمن .. بين عصابة الأربعة ومافيا آل الأحمر

قبل أن تمر ٤ سنوات على قيام الوحدة اليمنية (أول وحدة عربية ديمقراطية منذ تجربة الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨) سقطت الوحدة فى حرب أهلية طاحنة عندما أمر الرئيس «**على عبد الله صالح**» رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، قوات الشطر الشمالى سابقا (**الجمهورية العربية اليمنية**) بالتقدم فى أراضى الشطر الجنوبى سابقا (**جمهورية اليمن الديمقراطية**) واحتلال مدنه -عدن بصفة خاصة- والقاء القبض على قادة «**الحزب الاشتراكى اليمنى**» شركائه فى تحقيق الوحدة وفى السلطة.

ورغم مأساوية هذه اللحظات، وبعد المسافة بين البهجة والأفراح والأحلام الوردية التى فجرتها قيام الوحدة فى ٢٢مايو ١٩٩٠، والأحزان والمعارك وآلاف الشهداء الذين سقطوا ويسقطون على أرض اليمن منذ ٤مايو تحديدا مع بدء غزو قوات «**على عبد الله صالح**» للشطر الجنوبى لليمن..فهناك حاجة لمحاولة تلمس أسباب هذه الكارثة العربية الجديدة.

لقد تجمعت سلسلة من الأحداث والتطورات اليمنية والعربية والدولية لتدفع بالنظامين القائمين فى شطرى اليمن لتحقيق حلم الشعب اليمنى فى الوحدة.

واجه اليمن شماله وجنوبه فى العامين السابقين للوحدة تراجعا اقتصاديا وبوادر لأزمة طاحنة.



صورة لنماذج من قرارات المنح والتعهدات

فى الجنوب أدت التطورات السلبية فى **الاتحاد السوفيتى** (قبل التفكك) والدول (الاشتراكية) فى شرق أوروبا إلى توقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية اعتبارا من عام ١٩٨٩، بعد تراجعها فى العام السابق.

وفى الشمال تراجعت المساعدات الاقتصادية السعودية بصورة كبيرة فى محاولة للضغط على حكومة «**على عبد الله صالح**» للإسراع بقبول ترسيم الحدود والتنازل عن الأراضى اليمنية التى ضمتها السعودية إليها فى اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤ والتى يعتبرها اليمنيون اتفاقية إذعان.

وزادت السعودية من ضغطها على حكومتى اليمن (قبل الوحدة) عندما فرضت قيودا كبيرة على تحويلات اليمنيين للشمال والجنوب.

فانخفضت تحويلات اليمنيين إلى الشمال **من مليار و٢٥٦ مليون دولار، إلى ٢٦٤.٣** مليون دولار عام ١٩٨٩، وتراجعت فى الجنوب إلى **١٧٣.٧** مليون دولار.

وواجه نظام الحكم فى الشمال- فى ظل الأزمة الاقتصادية والضغوط السعودية وتوتر الموقف مع الجنوب عقب أحداث ١٣ يناير

١٩٨٦ وانحيازه إلى نظام الرئيس السابق «علي ناصر» تهديدا حقيقيا في الداخل من القوى السياسية والقبلية المعارضة، والتي كانت تشكو من الفساد المالي والإداري وغياب مؤسسات الدولة وغياب الأمن بحيث لم تكن صنعاء تحكم إلا العاصمة وبعض المدن الكبرى.

وعلى الضفة الأخرى تركت مأساة ١٣ يناير في الجنوب جرحا غائرا. ورغم نجاح «الحزب الاشتراكي اليمني» في تطوير نفسه وتخفيف سياسة القبضة الحديدية ومعالجة نسبية لآثار الاقتتال الداخلي، فقد برزت قوى معارضة من خارج الحزب وداخله، شكلت درجة ما من التهديد في ظل انسحاب الدور السوفيتي وأثره الاقتصادي والعسكري، والضغوط السعودية.

وجاءت استجابة النظامين لطموح الشعب اليمني في الشطرين للوحدة، بمثابة عملية قفزة للامام أو هروب بعيدا إلى المجهول. وولدت الوحدة تحمل-في مواجهة عوامل التوحد والنجاح- الكثير من احتمالات وأسباب الفشل.

ولكن الرهان اعتمد على عمق الفكرة الوحدوية ونزوع الشعب اليمني للوحدة والتداخل الشديد بين أبنائه في الشمال والجنوب، ووجود مصلحة أكيدة لكافة الأطراف في استمرارها، وكذلك توافر قبول إقليمي ودولي لها بصورة واضحة.

ويبدو أن أصحاب هذا الرهان- وأنا منهم- قللوا كثيرا من **أهمية العوامل الأخرى،** والتي بادر بطرحها **بعض اليمنيين** أنفسهم، وعدد من الدارسين والباحثين في شئون اليمن.

فرغم أن اليمن شعب واحد فالظروف التاريخية أدت **إلى اختلاف التطور الاجتماعي والاقتصادي بين الشمال** والجنوب.

لقد خضع الشمال **لحكم الإمامة** الذي نجح في عزل اليمن عن العالم عشرات السنين، بينما خضع الجنوب **للاحتلال البريطاني.**

وبعد سقوط الإمامة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦١، واستقلال الجنوب عام ١٩٦٧ خضع كل شطر لنظامين مختلفين تماما للحكم، سياسيا واقتصاديا. في الشمال قام نظام للحكم «ذو توجه رأسمالي تابع» يسيطر عليه **حزب واحد «متوحد بالجيش والأمن والمؤسسة القبلية في وقت واحد».** ولأنه حزب تكون من أعلى الهرم الاجتماعي، فالمال عصبه الأساسي وقوته المحركة. وكان **النظام الإداري في الشمال هو مزيج من الإمامة والنظام التركي والبيروقراطية المصرية والحكم الشخصي والمؤسسة العسكرية.** وتاريخه يقوم على محاولة بناء قيادة كاريزماتية **(علي عبد الله صالح)**.. كما يقول **د.أبو بكر السقاف.**

وفي الجنوب تولي السلطة حزب أقام نظاما اجتماعيا ذو توجه اشتراكي **«استطاع احتواء التقاليد القبلية وتطويعها» ووحد ٢٧ مشيخة وسلطنة، وأقام مؤسسات دولة حديثة ، تعتمد على النظام والقانون».**

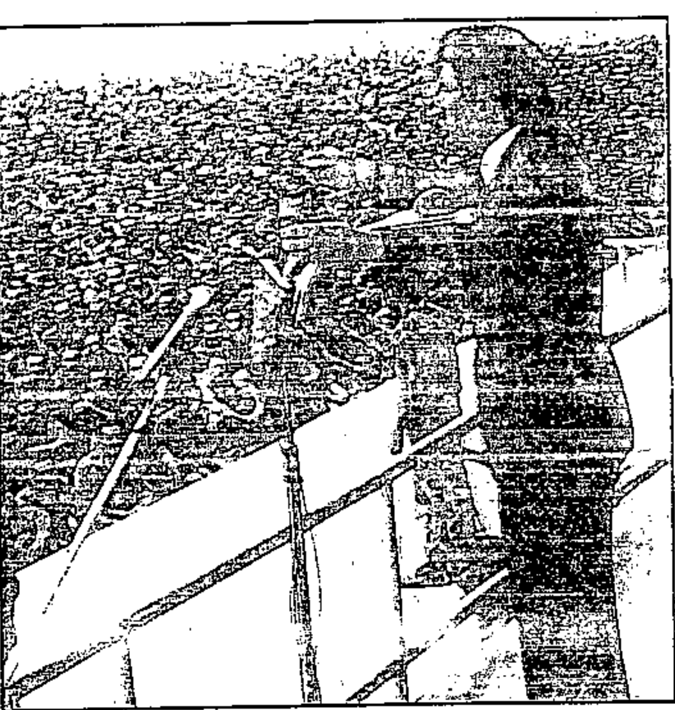
وانعكس هذا الخلاف على نوعية القيادة في البلدين، **فعلي عبد الله صالح ذو خلفية عسكرية وعقلية عشائرية،** ومارس **السلطة ١٤ عاما كحاكم فرد مطلق لايحد دستور أو قانون من سلطاته،** وحزبه لم يكن أكثر من جهاز للرئيس الذي أجاد استخدام لعبة التوازن بين القبائل والقوى السياسية. فضم الحزب قيادات الجيش وزعماء القبائل والإخوان المسلمين والبعثيين والناصريين الممنوعين من العمل السياسي العلني، واستند في النهاية إلى الجيش الذي تمتع بميزات مادية ومعنوية هائلة، والقبيلة (سنحان وهي فرع من حاشد) والأسرة، أو «عصابة آل الأحمر» و«مافيا الأسرة المتنفذة» كما يسميهم خصومهم.

بينما **علي سالم البيض (كنموذج لقادة الجنوب) مارس الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني حتى الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٧،** والعمل الحزبي **في الجبهة القومية لتحرير الجنوب والحزب الاشتراكي اليمني، وتعلم الالتزام الحزبي والقيادة الجماعية.** ورغم تاريخ الحزب «الستاليني» والصراعات الدموية داخله، فقد علمت التجربة قادة الحزب وكوادره أن الديمقراطية هي المخرج الوحيد من دوامة الصراع الدموي. ومارس النقد والنقد الذاتي وكان ربط الوحدة بالديمقراطية والتعددية شرطا جنوبيا.

ويضيف **«حسن أبو طالب»** في الأهرام، بعدا آخر، هو «سطوة الأسلوب المركزي الشديد والدور الكبير للعاصمة صنعاء في كل شئون المناطق والمدن اليمنية الأخرى» في تجربة الشمال..» وهو أمر يختلف تماما عن عمل الإدارة في المحافظات الجنوبية، والذي يعود إلى أسباب تاريخية، بحيث تبدو أكثر اعتمادا على ذاتها في إدارة شئونها المباشرة».

وكان من الممكن معالجة آثار هذه العوامل في ظل إرادة سياسة موحدة وممارسة ديمقراطية صحيحة، وتمسك حقيقي بالوحدة.

ولكن إصرار **«علي عبد الله صالح»**



علي عبد الله صالح

على «تطبيق نموذج سابق للجمهورية العربية اليمنية على دولة الوحدة»... ورهانه على ابتلاع الحزب الاشتراكي، أو تزييفه، وإلحاق الجنوب وإخضاعه لسلطته، طبقا للنموذج الألماني حيث تم إلحاق وضم ألمانيا الشرقية للغربية.. جعل هذه العوامل تتعمق وتبرز.

ولم يعد سرا اليوم أن علي عبد الله صالح كان مترددا في تقبل إلحاح الجنوب على الوحدة. ورفض الوحدة الاندماجية وقدم مشروعا لوحدة فدرالية. وعندما وقع اتفاق عدن الوحدوي في ٣٠نوفمبر ١٩٨٩ اتفق على إنجاز هذه الوحدة خلال العام.

ولكن تدخل عاملان للإسراع بهذه الوحدة الاندماجية.

الأول: إحساس علي عبد الله صالح بالخطر على حكمه نتيجة تزايد السخط في الشمال ووقوع حوادث عنف في عديد من المناطق.

والثاني: وهو الأهم نجاح صدام حسين في إقناع علي عبد الله صالح بأنه يستطيع ابتلاع الحزب الاشتراكي في أقل من ٦ أشهر بعد الوحدة، ومن ثم تصبح الثروة البترولية التي لاحت بشائرها في الجنوب- والتي تفوق الاكتشافات في الشمال- خالصة له. كان صدام يريد هذه الوحدة بقيادة علي عبد الله صالح تمهيدا لغزوة المخطط للكويت.

واقتنع علي عبدالله صالح بإلحاح صدام وتقدمت الوحدة إلى ٢٢ مايو ١٩٩٠، أي قبل موعدها بستة أشهر.

وخلال ثلاث سنوات ونصف لم تفلح **محاولة علي عبدالله صالح في ابتلاع** الحزب الاشتراكي.

لقد جرب **علي عبد الله صالح** كل الأساليب ليلتهم الحزب .**فتعرض قادة الحزب وكوادره للاغتيالات في** صنعاء ومدن أخرى في الشمال (والجنوب)..وطالت هذه المحاولات مايقرب من ١٥٢ من قادة وكوادر الحزب استشهد منهم عديدون منهم «محمد الحوثي ومصلح الشهواني ونعمان قاسم حسن ونبيل غالب ومهيوب أحمد حسن وسعيد القباطي..» بينما استطاع النجاة **عبد الواسع سلام** وزير العدل في حكومة الوحدة، و**سالم صالح** عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، و**حيدر أبو بكر العطاس** رئيس الوزراء. وكانت آخر الاغتيالات من نصيب **«عبد الكريم صالح الجهمي»** عضو اللجنة المركزية للحزب، ومحاولتين فاشلتين، استهدفت الأولى **علي سالم البيض** الذي أطلق الرصاص على منزله، ومحاولة اغتيال **«نايف ونيوف»** نجلي البيض والذي ذهب ضحيتها ابن عمتهم **«عبد الله حامد»** الذي أصيب بثلاثين رصاصة.

وجرت محاولات لشراء بعض قادة الحزب الاشتراكي وإغراقهم في الحياة الاستهلاكية المرفهة التي لم يعتادوا عليها في عدن، بينما يمارسها حكام صنعاء من القريبين لعلي عبد الله صالح.

وحاول تقسيم الحزب على أساس مناطقي، مابين أبناء حضرموت وأبين والضالع ويافع وشبوه..الخ. وتركزت الحملة أخيرا على من أسماهم «عصابة **الأربعة»** التي تنتمي إلى حضرموت وتضم حسب قوله «مهندسي الانفصال **علي سالم البيض** نائب الرئيس وأمين عام الحزب الاشتراكي، و**حيدر أبو بكر العطاس** رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب، و**صالح أبو بكر حسنون** وزير النفط، والعميد **صالح منصور السيلي** محافظ عدن وعضو المكتب السياسي» وسكرتير العصابة للرحلات السرية المكوكية **«عبد العزيز القعيطي»**.

وفي مرحلة أخرى دعى إلى توحيد الحزبين (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي).

وقد فشلت كل هذه المحاولات، وحافظ الحزب على وحدته وتماسكه القيادي، بل استعاد عددا من قادته الذين تركوه أو أخرجوا منه خلال مراحل الصراعات الداخلية السابقة.

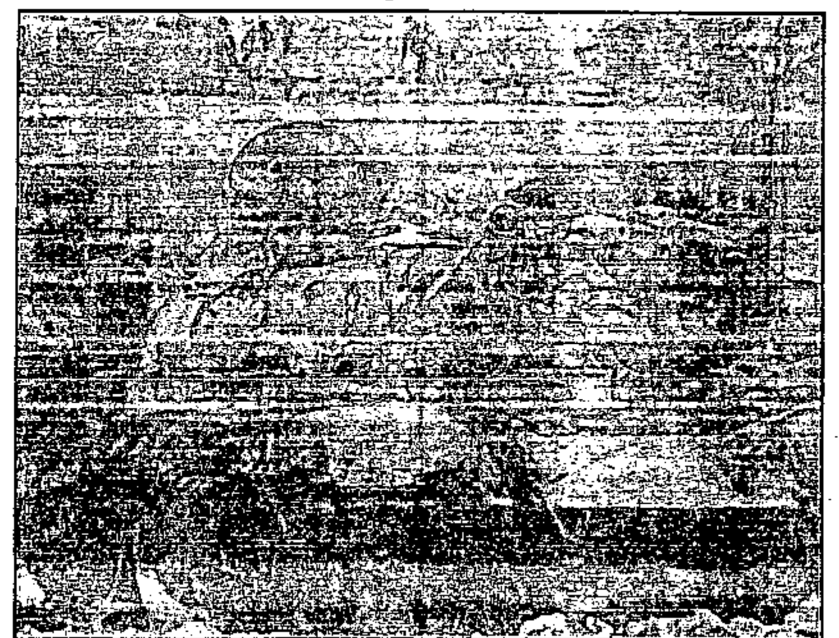
وبرزت خلال السنوات الماضية-بعد الوحدة- سلسلة من المشاكل أثرت بالسلب على الوحدة.

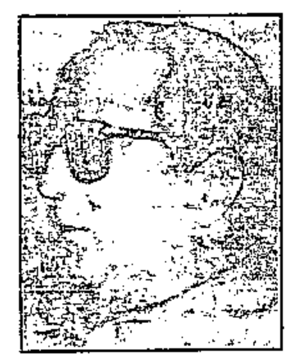
* **اضطراب الأمن** وتقاعس أجهزة الأمن عن التصدي لهذه الاضطرابات.

* **موجة الاغتيالات السياسية** لقادة وكوادر الحزب الاشتراكي وامتناع السلطات الأمنية عن اعتقال المشاركين في هذه الاغتيالات رغم تحديدهم بالاسم في كثير من الحالات. وتوفر السلطة وبعض القيادات القبلية من حاشد الحماية للقتلة الذين ينتمي بعضهم للأمن السياسي أو للقوات المسلحة أو حزب تجمع الإصلاح الذي يرأسه **عبدالله حسين الأحمر**. وقد اعترف أخيرا علي عبد الله صالح أثناء لقائه مع البيض في فبراير الماضي بعمان بعدم استطاعته القبض على المجرمين من صنعاء «لأن ذلك سيعود عليه بالمصاعب»!.

* **انفراد علي عبدالله صالح بإصدار قرارات جمهورية أساسية تتعلق بقوانين أو تعيينات في وظائف حساسة** دون مناقشتها في مجلس الرئاسة أو علم نائب الرئيس. وإصراره على سلطات مالية مطلقة دون رقيب أو حسيب تمكنه من اعطاء المنح والعطايا لمن يريد. وقد

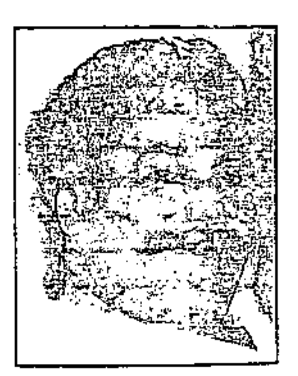
آثار الدمار في عمران




حيدر أبو بكر العطاس


علي سالم البيض


عبد الله حسين الأحمر


سالم صالح محمد

نشرت في الأيام الماضية نماذج من قرارات توزيع السيارات والأموال والتعيينات أصدرها علي عبد الله صالح موجهة إلى رئيس الوزراء، وقام د. حسن مكي النائب الأول لرئيس الوزراء بإحالتها إلى الوزراء المختصين للتنفيذ. **بل وصل الأمر إلى حد المطالبة- أمام اعتراضات الحزب الاشتراكي- بتخصيص جزء من موارد النفط في حدود ١٠٪ خارج الموازنة العامة للدولة تخصص لمصاريف الرئيس. أي تقنين السلطات المالية المطلقة.**

* **استمرار الفساد المالي والإداري** في أجهزة الدولة وتورط كبار المسئولين وكبار ضباط القوات المسلحة فيه.

* **امتناع الرئيس عن التصديق على قوانين** وافق عليها مجلس النواب (مثل قانون توحيد التعليم)، لأن الرئيس أو بعض القوى المتحالفة معه تعارض صدوره.

* **قضية توحيد ودمج القوات المسلحة** ومنع الأحزاب من ممارسة العمل داخلها ومنع الضباط والجنود من الانضمام للأحزاب.

* تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والارتفاع الجنوني في الأسعار وتردي الخدمات وانتشار البطالة وتدهور سعر العملة الوطنية، وارتفاع حجم الدين الخارجي وتدهور الزراعة وانتشار التهريب.

وأدت هذه المشاكل، إلى زيادة الخلافات بين الحزبين، والنظامين ومارس الحزب الاشتراكي- شريك الحزب ظاهريا- المعارضة لسياسات علي عبدالله صالح من خلال الصحافة والمنظمات النقابية والديمقراطية.

ولم يكن **علي عبدالله صالح** وحلفاؤه- خاصة **حزب التجمع اليمني للإصلاح**- على استعداد للتسليم بسهولة بوجود الحزب الاشتراكي ومحاولته تحويل المشاركة الظاهرية في الحكم إلى مشاركة حقيقية فعالة.

وتركز رهان الجميع على الانتخابات البرلمانية التي كان محددا لها ٢٧أبريل ١٩٩٣.

لقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

- **المؤتمر الشعبي العام** برئاسة علي عبد الله صالح حصل على ١٤٥ **مقعدا**(١٢٧نجحوا كحزبيين و٢٢مستقلا انضموا إليه).
- **الحزب الاشتراكي اليمني** برئاسة علي سالم البيض حصل على ٨٤ مقعدا (٧١ حزبيين و١٣ انضموا اليه من المستقلين).
- **التجمع اليمني للاصلاح** بزعامة عبدالله حسين الأحمر(قبائل حاشد) والزنداني والآنسي(قادة الاخوان المسلمين) وحصل على ٦٢ مقعدا.
- **البعثيون** ٧مقاعد
- حزب الحق مقعدان.
- **الحزب الناصري الوحدوي مقعد واحد.**
- **الحزب الناصري الديمقراطي** مقعد واحد.
- **حزب التصحيح الشعبي الناصري** مقعد واحد.
- **المستقلون ٢٣ مقعدا.**

وقد اختلفت قراءة الأحزاب لهذه النتائج بصورة عمقت من الأزمة.

فحزب **المؤتمر الشعبي العام** اعتبر **حصوله على أكبر عدد من المقاعد** ونسبة عالية من الأصوات مكسبا **شعبيا يمنحه شرعية تنهي الثنائية في السلطة والقسمة على اثنين (المؤتمر والاشتراكي)**. ونظر إلى دخول تجمع الاصلاح- حليفه القديم- إلى البرلمان بهذا الحجم، سندا له يمنحه قدرة أكبر على المناورة والضغط.

بالمقابل رفض الحزب الاشتراكي فكرة **الأكثرية العددية**. وتمسك بثنائية في السلطة تعكس حقوق الطرفين المكونين للوحدة، ومستند إلى أن التشطير مازال مستمرا في عدد كبير من المؤسسات، مؤكدا رفضه للإلحاق والضم. وقدم قراءة مغايرة لقراءة المؤتمر الشعبي مستندا إلى الحقائق التالية:

- **إن نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب تختلف- في ظل** الدوائر الفردية- عن عدد المقاعد التي حصل عليها. ونشر إحصاء في كل اليمن، يقول أن المؤتمر الشعبي العام حصل على ٢٨٪ والاشتراكي ٢٥.٦٪ والاصلاح ١٧٪ والمستقلون ١١٪.

٢- **إن الحزب الاشتراكي قد فاز في كافة المقاعد المخصصة للمحافظات الجنوبية** والشرقية(جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا) وهو فوز يعد «بمثابة إعادة اعتبار له ولتجربته في الجنوب» ويلغي فكرة الأكثرية العددية.

٣- إن الحزب الاشتراكي إضافة إلى هذا قد حصل على عدد من المقاعد في الشمال يؤكد أنه حزب لكل الوطن، على عكس الأحزاب الأخرى التي فشلت في الحصول على أية مقاعد في الجنوب.. وعلى سبيل المثال فقد حصل الاشتراكي في «تعز» ثاني مدن الشمال على ١٤ مقعدا (٦حزبيين و٨مستقلين) واحتل المركز الثاني بعد الاصلاح(١٦مقعدا). وكان ترتيب الأصوات (وليس المقاعد) ٣٩.٧٪ للاشتراكيين-٢٤.٦٪ الاصلاح- ٢٤.١ المؤتمر- ١٠.٥٪ الوحدوي الناصري- ٤٪ البعث. كما حصل الحزب على مقاعد في **حجة ومأرب والجوف وإب والحديدة** وفاز له في صنعاء ٣ خاضوا الانتخابات كمستقلين.

وقد أدى هذا الخلاف في القراءة إلى

خلافات واسعة أدت إلى اندفاع علي عبد الله صالح إلى تفجير هذه الحرب.

لقد شعر المؤتمر أن الحزب الاشتراكي أصبح مستعصيا على الابتلاع أو التصفية سياسيا، خاصة بعد فشل كل محاولات الاستناد للأكثرية العددية لفرض تعديلات دستورية وسياسية تلغي دور الحزب، والتي تمثلت في محاولة إلغاء مجلس الرئاسة، أو الغاء منصب نائب الرئيس، أو عدم منح أي اختصاصات لنائب الرئيس، بما يعني انفراد الرئيس بكل السلطات.. ومحاولة التراجع عن فكرة الحكم المحلي.

ورفض الحزب الاشتراكي هذه المحاولة..وبدأ مقاومته بوصول علي سالم البيض من الخارج(كان في رحلة علاج) إلى عدن مباشرة في ١٩ أغسطس ١٩٩٣ ورفضه العودة إلى صنعاء. وتوالت التطورات والحملات الإعلامية التي اتخذت هذه المرة اتجاها بالغ العنف.

وفي محاولة لعلاج الازمة طرح سالم صالح محمد فكرة الفدرالية، باعتبارها، بديلا واقعيا يحافظ على حقوق كل الأطراف ووحدة اليمن وسيادتها، ودعى إلى نظام فدرالي تقسم البلاد بموجبه إلى ثلاثة أو أربعة أقاليم» مشددا على «توزيع الثروة في شكل عادل وكذلك المنافذ البحرية» وأكد أن الحزب الاشتراكي يهدف إلى توسيع مشاركة الشعب في السلطة والحكم تعزيزا للديمقراطية. ويرى ذلك من خلال إعادة تنظيم البلاد إداريا في ثلاثة أو أربعة أقاليم يتمتع كل منها بالصلاحيات المتعلقة بشئون التنمية والأمن الداخلي في إطار الدولة الموحدة وفي ظل حكومة واحدة لليمن. ويتدرج هذا الاقتراح في إطار تعزيز الحكم المحلي..

ونظام الأقاليم يمنع بروز الحساسيات الذاتية ويؤكد في الوقت ذاته تحقيق المواطنة المتساوية ويستوعب الأزمة ومسبباتها، ويقدم المخارج والحلول لانهائها وعدم تكرارها.

ويبدا هذا الاقتراح واقعيا. فبعد ٣سنوات ونصف من الوحدة كان الوضع أدنى من الفدرالية بكثير.فالجيش مازال جيشين، والعملة عملتين، والخارجية لاتجسد السيادة الموحدة للدولة، والقوانين مشطرة والتعليم مشطر.. الخ.

ولكن علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي رفضا الاقتراح واتهم الحزب الاشتراكي بالرغبة في فصل الشطر الجنوبي وتحطيم الوحدة.

وتوالت المبادرات والوساطات العربية والدولية لحل الأزمة وتقدم الحزب الاشتراكي ببرنامج من ١٨ نقطة لحل الأزمة. واضطر المؤتمر إلى إعلان قبوله بها.

واقترح الاشتراكي أن لاينحصر الحوار في الأحزاب الثلاثة المؤتلفة في السلطة وأن تشارك الأحزاب الأخرى والنقابات والاتحادات والشخصيات الوطنية. وتكونت لجنة تعبر عن كل هذه القوى انتهت إلى توقيع ما عرف باسم «وثيقة العهد والاتفاق» والتي جاءت تطويرا للمبادىء الـ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي.

وتتكون الوثيقة من محورين الأول يعالج الأسباب الراهنة للأزمة وبالذات قضيتان أساسيتان، قضية الأمن والإرهاب والمسائل المتعلقة بالقوات المسلحة ودورها، وقضية العلاقات بين مختلف السلطات بما في ذلك منصب نائب الرئيس وسلطاته وصلاحياته بما يمنع التداخل والازدواجية.

ومن أهم ماورد في هذا المحور:

- منع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة له في الميزانية العامة، وضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف، وتحديد صلاحيات الصرف لكبار المسئولين بما في ذلك رئيس الجمهورية.
- لايجوز الامتناع أو التباطؤ عن صرف أية اعتمادات مقررة في الميزانية العامة أو التصرف بها من جانب أي جهة غير مختصة وفقا لقانون الميزانية.
- عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية والامتناع عن إصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق إرباكا وتمييزا بين المواطنين.

المحور الثاني: يتعلق بأسس بناء الدولة الحديثة ومبناتها، بما في ذلك تحديد نظام الحكم وأسسه العامة والتي على أساسها تعاد صياغة كل الوثائق بدءا بالدستور ومرورا بالقوانين. وركزت الوثيقة على الديمقراطية التعددية واللامركزية في الحكم واقامة حكم محلي حقيقي كرديف للديمقراطية وأداة تمكن من توسيع المشاركة الشعبية للحكم.

وحددت أن الحكم المحلي يقوم على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرة والمتساوية لكافة هيئاته.

وبعد تردد ومعارضة علنية من الإخوان المسلمين وحزب الإصلاح، ومكتومة من علي عبد الله صالح والمؤتمر الشعبي العام تم توقيع الوثيقة في «عمان» بالأردن يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٤.

وللأسف فلم تكن تلك نهاية الأزمة، بل لعلها كانت البداية. فقد شعر تحالف«المؤتمر-الاصلاح» أن تنفيذ هذه الوثيقة ينهي سيطرته على الحكم وانفراده الفعلي به ويهدد مصالحه.

ويبدو أن قرار فرض السيطرة وتصفية الحزب الاشتراكي بالقوة المسلحة والغزو، والاحتلال- على حد قول الرئيس مبارك لعلي عبد الله صالح- اتخذ في هذه اللحظة.

وبدأت المواجهة العسكرية بعد التوقيع مباشرة عبر عدد من المحطات .

* في اليوم التالي انفجر صدام مسلح بين لواء «العمالقة» الشمالي الموجود في «أبين» بالجنوب ، ولواء «الوحدة» الجنوبي.
* توجه أحمد مساعد حسين عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام(وهو واحد من الذين قادوا مذابح ١٣ يناير ١٩٨٦ في الجنوب وحكم عليه بالاعدام وهرب إلى صنعاء) إلى شبوة مسقط رأسه على رأس قوة شمالية في منتصف مارس للسيطرة على بعض المناطق العسكرية فيها.
* انفجر الموقف في ذمار شمال البلاد الواقعة على بعد ٨٠كيلو متر إلى الجنوب من صنعاء، بين قوات الحرس الجمهوري (الجيش الخاص لعلي عبدالله صالح وهو أقوى التشكيلات العسكرية الشمالية على غرار الحرس الجمهوري العراقي) التي قامت بحصار قوات معسكر باصهيب» الجنوبي.
* ثم وقعت أخطر مواجهة بين اللواء الأول المدرع الشمالي واللواء الثالث المدرع الجنوبي في معسكر عمران. وكان يقود قوات الشمال العقيد «علي محسن الأحمر» الأخ غير الشقيق للرئيس علي عبد صالح. واستمر القتال الذي بدأ يوم ٢٧ ابريل- في ذكرى مرور عام على الانتخابات التشريعية- لمدة ١٨ ساعة مخلفا ٣٠٠ قتيل و ٤٠٠ جريح. وأكدت مصادر يمنية أن علي عبد الله صالح هو الذي قاد هذه المواجهة الدامية.

وفي يوم ٤مايو ١٩٩٤ بدأت القوات الخاضعة لعلي عبد الله صالح- بعد تصفية الألوية الجنوبية في الشمال، -في غزو الجنوب بهدف تصفية الحزب الاشتراكي وتحقيق سياسة

الضم والإلحاق.

وتوالت القرارات الانفصالية.

سحب الثقة من حكومة حيدر أبو بكر العطاس إعلان حالة الطوارئ، لمدة ٣٠ يوما «نظرا لقيام فتنة داخلية في البلاد بسبب تمرد عناصر انفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني على الشرعية الدستورية، وما نتج عن ذلك من أعمال عسكرية وتهديد مباشر لوحدة الوطن وأمن المواطنين واستقرارهم» كما أعلن الرئيس **علي عبد الله صالح إقالة علي سالم البيض**- الاستيلاء على مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في صنعاء، و٣٦ مركزا للحزب- قطع الاتصالات التليفونية على عدن- إقالة **العميد هيثم قاسم طاهر** وزير الدفاع وإحالته للمحاكمة بعد الجرائم الذي ارتكبها في أثناء تأديته لوظيفته وتعيين العميد **«عبد ربه منصور هادي»(وهو من المتآمرين في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ في الجنوب)** بدلا منه- إقالة وزير النفط والثروات المعدنية **«صالح أبو بكر بن حسينون»** ومحافظ مدينة عدن **«صالح منصور السيلي»** من منصبيهما- اتهام وزير النفط بالاستيلاء على ٣٧٥ مليون دولار من عائدات البترول وإيداعها في حسابات خاصة بهم- مطالبة قادة الاشتراكي بالاستسلام فورا وتقديم ضمانات كافية لمحاكمتهم محاكمة عادلة وعلنية، على أن تعلن العناصر الوحدوية في الحزب الاشتراكي موقفها من الوحدة اليمنية والشرعية الدستورية».

واندفعت القوات عبر محاور عدة في اتجاه عدن لتنفيذ عملية الإلحاق والضم. ورفضت صنعاء أي وساطة عربية أو دولية، بما في ذلك وساطة الجامعة العربية. وقال **علي عبد الله صالح** «مايجري في اليمن شأن داخلي وقضية تهم اليمنيين. فنحن لسنا دولتين أو نظامين، بل دولة واحدة وشعب واحد ونظام جمهوري واحد، ومايجري هو قتال ضد عناصر يمنية أثارت الفتنة في المجتمع على الشرعية الدستورية، وهي تتحمل مسئولية عملها وأخطائها..».

وعندما تقدم الحزب الاشتراكي وثلاثة، أحزاب شمالية» **التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري- حزب الحق- اتحاد القوى الشعبية»** وحزبان جنوبيان «التجمع الوحدوي اليمني- رابطة **أبناء اليمن»** بمبادرة تقوم على ٦ نقاط هي:

١- الوقف الفوري لكل العمليات العسكرية.

٢- إلغاء كل مؤسسات السلطة القائمة لعجزها عن حل الأزمة.

٣- الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني تتولى إخراج البلاد من الهوة السحيقة.

٤- تقوم حكومة الانقاذ بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق التي حازت على إجماع وطني لم يسبق له مثيل في حياة شعبنا.

٥- تقوم الحكومة بالتحقيق لكشف المتسببين في جريمة الاقتتال وتقديمهم للمحاكمة.

٦- الوقوف ضد أي طرف يرفض هذه المبادرة التي تهدف إلى انقاذ شعبنا وبلادنا بوضع حد لهذا الدمار.

«ورفض علي عبد الله صالح هذه المبادرة. وواصلت قواته محاولتها الوصول لعدن وإخضاع الحزب الاشتراكي وجماهير الشعب في الجنوب لسلطة علي عبد الله صالح باسم الوحدة والديمقراطية.

ويحاول **علي عبد الله صالح** أن يحقق نصرا سريعا تجنبا لخطرين بارزين :

الأول: كشف مواقعه للعناصر المعارضة في الشمال إذا طال وجود قواته في الجنوب. فهناك عناصر معارضه في عديد من المناطق الشمالية خاصة في تعز. وهناك خطر تحرك قبائل **«بكيل»** التي التزمت الحياد حتى الآن. وهي أكبر قبائل اليمن ولكنها مهمشة في ظل سيطرة قبائل «حاشد» على السلطة والثروة، مستفيدة من تشتت القبائل وخلافاتها المستمرة.

الثاني: احتمال التدخل الأجنبي والذي يخاف علي عبد الله صالح أن يكون بمثابة إنقاذ للحزب الاشتراكي.

وهناك اتفاق بين كافة القوى والمعلقين، أن أحداث اليمن بعيدة عن أي تدخل خارجي إقليمي أو دولي، باستثناء مساعدات محدودة (خبراء وأسلحة) عراقية لعلي عبد الله صالح.

ولكن القوى العربية والدولية تقف بوضوح ضد هذه الحرب، ولها مصلحة في استقرار الوضع في اليمن ووقف القتال بسرعة. مع ميل ظاهر إلى جانب مايطرحه الحزب الاشتراكي.

فالحكومة المصرية تخشى من تحالف المؤتمر الشعبي العام مع الأصوليين (والإرهابيين) والذي يتحمل مسئولية وجود معسكرات تدريب لإرهابيين **مصريين (وعرب) في صعدة، بل واستخدام اليمن كقاعدة لتسلل المصريين العائدين من أفغانستان وإصدار التعليمات بتنفيذ العمليات الإرهابية في مصر من صنعاء، كما حدث في محاولة اغتيال د. عاطف صدقي.** وقد لعب الحزب الاشتراكي دورا بارزا في كشف هذا الوجود في فترة مبكرة.

أما دول الخليج التي لاتغفر أغلبها دور علي عبد الله صالح المؤيد لغزو العراق للكويت والذي لم يكن محل موافقة قادة الاشتراكي، فترى أن بناء الوحدة اليمنية «ليس مصلحة وطنية يمنية فحسب، ولكنها **مصلحة إقليمية للحفاظ على الاستقرار في** شبه الجزيرة العربية. وأن حل الأزمة لابد أن يكون بالطرق السلمية، وليس باللجوء إلى الاقتتال أو التشطير. وأن اليمن الذي يفضله جيرانه هو اليمن الموحد الذي تسيطر عليه دولة النظام والقانون ويخضع فيها الجميع من أفراد وقبائل وأحزاب لسلطة الحكومة.

*** الولايات المتحدة الأمريكية** والتي لعبت دورا هاما في الوصول إلى وثيقة العهد والاتفاق، فيقول المراقبون أنها كانت حازمة للغاية بخصوص أهمية استقرار دولة الوحدة اليمنية، كما أوضحوا بما لايدع مجالا للشك أن المصالح الأمريكية في اليمن وشبه الجزيرة العربية والخليج لاتسمح لواشنطون بقبول حل عسكري للأزمة أو باستمرار الأزمة إلى مالانهاية، ولاتسمح أيضا بقبول دولة يمنية، غير مستقرة لاتتمتع بالنظام والقانون ولاتسيطر الدولة فيها على القبائل والأمن.

ولايمكن إغفال أهمية موقع اليمن بالنسبة لكل الأطراف من الناحية الاستراتيجة، فهو يقع بالقرب من الاحتياطي الاستراتيجي العالمي للنفط، ويطل على باب المندب والبحر الأحمر، وبحر العرب وخطوط المواصلات النفطية. ومن هنا فالقوى الخارجية لن تكتفي بموقف المراقب طويلا.

أما إذا نجح علي عبد الله صالح- وهو مايبدو صعبا حتى الآن- في اقتحام عدن، فكافة المصادر تؤكد أن هذه لن تكون النهاية فخبرة الحزب الاشتراكي وحلفائه في الحرب الشعبية خبرة طويلة، ولن يستسلم شعب الجنوب بسهولة لهذا الغزو.. وساعتها **ستكون الحرب الأهلية بكل آثارها المدمرة.**

فهل تنجح القوى الداخلية والعربية في وقف القتال وإجبار علي عبد الله صالح وحلفائه على البحث عن حل سلمي قبل فوات الأوان.

هوامش على دفتر الحياة

جنوب أفريقيا :
المجد للمناضلين والشهداء...

قال نيلسون مانديلا فى الخطاب الذى ألقاه عقب إعلان نتيجة الانتخابات:

«إننى مدين شخصيا- وأقدم احتراماتى- لمجموعة من أعظم قادة جنوب إفريقيا، بما فى ذلك **جون ديوب**، وهيلين **جوزيف**، **وكريس هانى**، **وأوليفرتامبو** لقد كان من المفروض أن يكونوا هنا ليحتفلوا معنا ، فهذا هو إنجازهم أيضا»

فمن هو كريس هانى هذا الذى عبر **مانديلا** عن دينه الشخصى له وقدم احتراماته لذكراه وتمنى لو كان معهم فى الاحتفال بالنصر التاريخى.

إنه أمين عام الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا ، الذى اغتاله البيض اليمينيون منذ نحو عام بالقرب من منزله ، وهو عضو القيادة الوطنية للمؤتمر الوطنى الافريقى.

فى استفتاء للرأى العام الاسود فى جنوب افريقيا ، أجرى عام ١٩٩٢ اتضح أن **كريس هانى يأتى بعد نيلسون مانديلا** فى شعبيته ، وفى انتخابات قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى التى جرت فى يوليو ١٩٩١ حصل **كريس هانى** على أعلى الاصوات.

كريس هانى إذن ليس فقط أمينا عاما للحزب وإنما هو بطل وطنى باقتدار ، ولا غرابة فى ذلك فقد تميز فى حياته السياسية بقدرته الفذة على تحريك وتنظيم عمال الزراعة ، وسكان أحزمة الفقر، بينما كان له دائما

د.عبد العظيم أنيس

حضور فذ فى أوساط المثقفين فى نفس الوقت ، وكان معروفا بثقافته الواسعة الى درجة أنه اثار إعجاب وزير الشئون الدستورية الابيض فى جنوب افريقيا عندما اكتشف إبان المفاوضات معرفته الواسعة بالادب اليونانى والادب اللاتينى الكلاسيكى.

إلا ان ما أكسب **كريس هانى** شعبيته الجارفة فى أوساط السود - ليس فى جنوب افريقيا فقط وإنما فى سائر افريقيا- هو كفاءته العسكرية وقدراته القيادية خلال المعارك الحربية التى خاضها ضد الامبريالية فى **زمبابوى**(١٩٦٧) وفى **أنجولا** (٨٣-١٩٨٤) ثم داخل **جنوب افريقيا** لمدة ٢٨ سنة. وفى أواخر الستينات خاض **كريس هانى** معمعة الحرب الروديسية وشهد العديد من زملائه من السود بجنوب افريقيا يسقطون فى تلك المعارك ، واشتهر هو بين رفاقه بشجاعته الفائقة. وفى أوائل الثمانينات كان **كريس هانى** قائدا من قادة حرب العصابات فى أنجولا، اذ كان يقود وحدات جنوب افريقيا فى تلك الحرب الشرسة . وفى عام ١٩٨٦ عين كريس رئيسا للاركان فى الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى الذى كان معروفا باسم **«رمح الأمة»** ، وظل مسئولا عن العمل السرى فى محافظة «الكيب» لمدة سبع سنوات.

وكل هذا النشاط الجم والخبرات العسكرية الواسعة ترك أثرا عميقا فى شخصيته، ورفع من سمعته فى الجرأة والذكاء السياسى. وازدادت تلك السمعة بعد فشل محاولة اغتياله فى السبعينات التى دبرتها أجهزة الامن فى جنوب افريقيا بوضع قنبلة تحت سيارته.

وعندما بدأت المفاوضات مع البيض من أجل إنهاء النظام العنصرى ، نظام الابارتهيد أظهر كريس مرونة سياسية فائقة لم يكن أحد غيره قادرا ان يقدمها وهو البطل الشعبى لدى الشباب.

وكان تقديره أن الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا - بعد ثلاثمائة وخمسين عاما- يترنح بفضل المقاومة الداخلية ، وضغط الرأى العام العالمى، والعقوبات الاقتصادية ، خصوصا بعد قرار الكونجرس الامريكى. ومع اتجاه جنوب افريقيا نحو الديمقراطية وحكم الاغلبية السوداء ، رأى هانى دوره فى بناء وقيادة حزب شيوعى يكون ملائما للتحولات

الجديدة التي تجري في البلاد وللمهام التي تواجه الشعب.

وكان هاني يقول ما معناه : انتهى الجهاد الاصغر وبدأ الجهاد الأكبر. وكان يقصد بذلك تعبئة الجهد الوطني من أجل التنمية ومن أجل العدالة الاجتماعية التي طال حرمان السود منها ، من أجل حياة أفضل لعمال المناجم الذين يموتون بالمئات كل عام في إصابات عمل، من أجل منازل لهم ولأسرهم بجوار المناجم بدلا من أن يذهب الواحد منهم لزيارة اسرته مرة كل عام، من أجل العناية بعمال الزراعة ، وأسرهم التي طال حرمانها من التعليم والخدمات الصحية.

ولعل من المفارقات الغريبة أننا نشهد هذا الانتصار التاريخي لشعب جنوب افريقيا الاسود ، بينما كانت السيدة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا تصف منذ سبع سنوات فقط (١٩٨٧) المؤتمر الوطني الافريقي بأنه «منظمة إرهابية نموذجية» وكانت تقول: « **إن أي إنسان يعتقد ان المؤتمر الوطني الافريقي سوف يحكم جنوب افريقيا إنما يعيش في عالم من الخيالات والاوهام**».

ولقد تحققت نبوءة كريس هاني لا نبوءة السيدة تاتشر ،ومن أسف أنه لم يعش حتى يرى يوم الانتصار. ولقد صمم البيض المتطرفون على الا يشهد هو هذا اليوم وهكذا تربصوا له، واغتالوه قرب منزله في ١٠ ابريل ١٩٩٣ في حي«دون بارك» down park، كان هذا يوم سبت، وكان كريس هاني قد صرف حارسه الخاص وسائقه لأنه يريد أن يستريح من عناء العمل المرهق طوال الاسبوع ، ثم خطر له بعد ذلك أنه لم يقرأ الصحف فأخذ سيارته وذهب الى السوق لشراء الصحف. وكان البيض المتطرفون في انتظاره عندما خرج من المنزل فأطلقوا الرصاص عليه وعلى سيارته ، وعندما وقع ذهب أحدهم إليه وأطلق الرصاص على رأسه.

ولم يكن اختيارهم له للاغتيال مجرد مصادفة . فقد كانوا يعلمون أنه ذو موهبة استراتيجية فذة في العمل السياسي، لعب دورا فريدا في تطوير البرنامج السياسي للمؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، ولذا فإن بقاءه هو أحدضمانات النجاح في تلك المفاوضات مع دي **كليرك** وأن إزاحته قد تفتح الباب للفشل.

وهكذا اغتالوه ،وهكذا ودعت الحركة الثورية في العالم كله واحدا من أعظم ابطال النضال الوطني والاجتماعي.

لكن شعب جنوب افريقيا عاد الى الطريق الصحيح،طريق الديمقراطية، وانهاء نظام الآبارتهيد البغيض ، طريق العدالة الاجتماعية وانصاف المظلومين والمضطهدين والمستغلين بفضل رجال من معدن كريس هاني وفي هذا عزاء للملايين التي خرجت تبكيه يوم تشييع جنازته.

د. سعد الدين إبراهيم ومؤتمر الأقليات

المدفعية الثقيلة التي فتحت نيرانها على د. **سعد الدين ابراهيم** الاستاذ بالجامعة الامريكية ومدير **مركز ابن خلدون** ومؤتمره عن الاقليات تميزت هذه المرة بكثافتها وصدورها **من اتجاهات مختلفة وليس من اتجاه** واحد. في الماضي كانت النيران مصوبة ضده وضد انشطته من جانب صحف المعارضة أو شخصيات معارضة ، حدث هذا مثلا أيام مقالاته عن«**الامير والمثقف**» ، كما حدث هذا يوم نشر المقالات التي تحدثت عن علاقته بالسيدة **جيهان السادات** ولقاءاته **بأنور السادات** في الاسكندرية إبان أزمة سبتمبر ١٩٨١. وقيل في تفسير هذه اللقاءات أكثر من وجهه نظر... بعضهم قال إن السيدة **جيهان السادات** حاولت استغلال قدرات **سعد الدين** لاقناع **السادات** بخطورة سياساته تجاه المعارضة وتجاه الكنيسة القبطية ، والبعض الآخر قال إن هدف اللقاء هو إبلاغ د. **سعد الدين** رسالة ينقلها الى الجانب الامريكي. وأيا كانت الحقيقة فإن **سعد الدين ابراهيم** لم يكن بالشخصية التي ترتاح وتطمئن لها قوى المعارضة والشخصيات الوطنية في مصر ، والى هذه الحقيقة أشارت مجلة «مريب» الامريكية المهتمة بشئون الشرق الاوسط من منظور تقدمي ديمقراطي في أحد أعدادها العام الماضي.

ثم جاء تشكيل **الهيئة الامريكية للمبادرة غير الرسمية في الشرق الاوسط** من شخصيات أمريكية عرفت بعملها السابق في مجالات الدبلوماسية



كريس هاني

والدفاع والاستخبارات، وأعلنت هذه اللجنة عن تشكيل «عقل مركزي» ضمن إطارها تضم شخصيات عديدة من اسرائيل ومصر والسعودية والكويت وفلسطين وأبقت على اسماء الشخصيات العربية فيها مجهلة وقال البعض فى تبرير ذلك إنما جرى ذلك لحماية هذه الشخصيات من احتمالات الاغتيالات.

شخص وحيد أعلن راضيا عن وجوده ضمن هذا العقل المركزى .. هو الدكتور **سعدالدين ابراهيم**، وربما يذكر قراء «اليسار» أننى دخلت معه منذ أكثر من عام فى جدل حاد حول هذه الانشطة ودلالتها، وقد نشرت «اليسار» رده على مقالاتى. لكن سؤالا ثار آنذاك حول العلاقة بين هذه الانشطة ومركز «**ابن خلدون**» الذي يفترض أنه مركز بحثى، وهل يا ترى لهذا التداخل بين أنشطة **د. سعد الدين ابراهيم** السياسية وبين **مركز ابن خلدون** أى تأثيرات على نشاط المركز؟

ثم جاء الاعلان عن مؤتمر الاقليات هذا وأعلن عن اسماء عربية مرموقة باعتبارها مشتركة فى هذا المؤتمر، وثبت كذب هذا الاعلان كما اتضح بعد ذلك، وبدأ الهجوم بمقالة الاستاذ **محمد حسنين هيكل** التى نشرت فى «**الاهرام ويكلى**» أولا ثم فى **أهرام الجمعة** فى اليوم التالى واتسع الهجوم بمقالات الاستاذ **ابراهيم نافع** والاستاذ **السيد ياسين** وآخرين كثيرين حتى مجلات الادب مثل «**أخبار الادب**» التى تصدر عن



د. سعد الدين ابراهيم

دار أخبار اليوم شاركت فى الحملة على هذا المؤتمر، وهذا ما عنيته عندما قلت إن نيران المدفعية الثقيلة جاءت من اتجاهات مختلفة.. من أحزاب المعارضة ومن بعض أقطاب النظام الحاكم معا، مما ينفى ما كان مفترضا فى أول الامر من أن صاحب الدعوة لابد قد حصل على موافقة ولو ضمنية على هذا المؤتمر من أركان النظام.

ويمكن تلخيص وجهات النظر المعارضة لهذا المؤتمر على النحو التالى: أولا أن الاقباط فى مصر جزء أصيل من النسيج الاجتماعى لهذا الشعب، وبالتالى فلا يمكن النظر إليهم مثل النظر إلى الأكراد فى العراق أو البربر فى شمال إفريقيا. بالطبع لايعنى هذا أنه لاتوجد مشاكل خاصة بالأقباط فى مصر وإنما ينبغى أن يناقش هذا على النطاق الوطنى والمحلى.

ثانيا: أن دخول هيئات أجنبية فى هذا المؤتمر وتمويله (هيئة بريطانية غير رسمية)، يثير شبهات عديدة خصوصا أن هناك ملايين الدولارات المرصودة لمثل هذه «البحوث» فى الغرب. والواقع أنه قد ثبت بالأدلة الحاسمة وبأقلام أمريكية أن العديد من هذه الهيئات «غير الرسمية» المنتشرة كالفطر فى عواصم الغرب ليست غير واجهات لأنشطة المخابرات الأمريكية. ولم تسلم من هذه الأنشطة حتى المجلات الثقافية. وقصة مجلة «إينكونتر» Encounter الثقافية التى كانت تصدر فى لندن وتمويل المخابرات الأمريكية لها معروفة وموثقة تماما. كذلك قصة مجلة «حوار» التى كانت تصدر فى بيروت وكان رئيس تحريرها **أنيس صايغ** معروفة أيضا، وقد أغلقت أبوابها بمجرد الاعتراف أن المخابرات الأمريكية هى التى تمولها. **ثالثا**: إن مسألة الترتيب فى مناقشة مشاكل الأقباط مسألة مهمة. وفى هذه الفترة العصيبة التى تجتازها البلاد فى مواجهة الإرهاب ومسلسل الاغتيالات قد لايكون من المناسب تنظيم حتى مؤتمر وطنى لهذه المسألة اليوم. إن الترتيب المناسب هو عنصر هام من عناصر نجاح أى عمل سياسى. وقد رد **د. سعد الدين ابراهيم** على هذه الحملة الواسعة ضد مؤتمره فى جريدة الأهرام يوم الخميس ١٢ مايو، وقد قرأت رده باهتمام وخرجت بانطباع أنه رد شكلى فى معظمه لايتناول بعض القضايا المثارة أو يتناولها بردود تغطى موقفه وموقف المؤتمر أكثر من أن تكون مقنعة.

شىء واحد تجاهله **د. سعد الدين ابراهيم** فى ردوده تماما هو تفسير قيامه- دون وجه حق- بإذاعة أسماء شخصيات مرموقة باعتبارها مشاركة فى المؤتمر دون أخذ موافقتها أصلا. حدث هذا فيما يتعلق بالأساتذة **محمد حسنين هيكل وجمال بدوى وابراهيم نافع وطارق البشرى وعمرو موسى وبطرس غالى وآخرين**.

ولم تكن هذه أول سابقة للدكتور **سعد الدين ابراهيم** فى تزييف أسماء الناس فى عمل من أعماله. فالمؤكد أنه عندما قام بتشكيل مجلس أمناء مركز ابن خلدون أعلن عن أسماء ثلاثة من أصدقائى ضمن مجلس الأمناء، وهم الدكاترة **أسامه الخولى وحامد عمار وابراهيم حلمى عبد الرحمن**، وقد سألت الثلاثة آنذاك عن ذلك فأكدوا لى أنهم لايعرفون شيئا عن هذا الموضوع وأنه تم دون استئذانهم. ثم أرسل اثنان منهم هما الدكتور **أسامه الخولى والدكتور حامد عمار** رسالة إلى **د. سعد الدين ابراهيم** يعبرون عن ضيقهم من وضع أسمائهم دون إذن ويطلبون رفعها. وعندما أعلن عن هيئة المبادرة الأمريكية للسلام فى الشرق الأوسط ادعى **د. سعد الدين ابراهيم أن المنتدى العربى**(عمان) ومركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام من المنضمين لهذه المبادرة وأكد لى الاستاذ **السيد يسن** آنذاك- وكان المسئول عن الهيئتين- أنه كلام كاذب.

والدكتور **سعد الدين ابراهيم** رجل مثقف ذو خبرة واسعة اكتسبها من وجوده فى الولايات المتحدة سنين طويلة ومن عمله فى الجامعة الأمريكية، وهو على علم كامل بأصول وقواعد نشر الأسماء، وتشكيل المجالس، أى أنه ليس شابا غرا جاهلا بالأصول وقواعد التعامل مع الآخرين، فكيف تسول له أن يقوم بمثل هذه الأعمال غير اللائقة؟

إن الأستاذ **السيد يسن** قال فى مقاله عن مؤتمر الأقليات بجريدة الأهرام إنه- أى **د. سعد الدين**- يريد أن يتاجر بهذه الأسماء المرموقة فى أوساط المثقفين المصريين والعرب لعله يكتسب هو أو أنشطته من هذه التجارة شرعية تعوزه، وقال آخرون أنه بنشر هذه الأسماء يريد أن يشجع آخرين على الاشتراك ولامانع بعد ذلك من رفعها إذا احتجت بعد أن يكون الآخرون قد اشتركوا فعلا.

وأيا كان السبب، فالحال أن هذا عمل لايليق بمثقف كبير مثل **د. سعد الدين ابراهيم** فمتى يعترف أنه ارتكب خطأ كبيرا بمثل هذا العمل ويعد أنه لن يكرره؟.

ليس هذا عنوانا من عندي، وإنما هو

صندوق النقد الدولي يدخل دائرة الاستجواب

عنوان صحيفة الأهرام يوم الأربعاء ١١ مايو، تعليقا على الاستجواب التاريخي من النائب المعارض **البدري فرغلي**(تجمع) لرئيس الوزراء **د.عاطف صدقي** حول أوامر ونواهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحكومة مصر السنية.

والذين قرأوا تفاصيل هذا الاستجواب في صحف المعارضة والحكومة لابد أنهم قد لاحظوا مدى استعداد **البدري فرغلي** بالوثائق التي لم يملك رئيس الوزراء إلا أن يعترف أنها صحيحة، وهي مجموعة خطابات النوايا المتبادلة بين الحكومة والصندوق، ومجموعة الفاكسات التي يرسلها الصندوق أو البنك إلى الحكومة فلا تملك غير الاستجابة لهذه الأوامر والنواهي. وقد استعرض **البدري فرغلي**(المتألق حسب وصف المحرر البرلماني لجريدة الأهرام) ٦٥ إجراء جاءت في أوامر صندوق النقد ليقارنها بما نفذته الحكومة وماتعتزم تنفيذه حتى ١٥ يونيو القادم، بما فيها توسيع ضريبة المبيعات وزيادتها بخفض الرسوم الجمركية وزيادة ضريبة المبيعات، وكان هذا الاستعراض من النائب دليلا دامغا لخضوع حكومة عاطف صدقي وحزبها أمام تعليمات السادة من واشنطن.

إن هذا الاستجواب التاريخي قد أثبت أيضا أن د.عاطف **صدقي** ليس رئيس وزراء ضعيف فحسب، بل إنه ممثل ردئ أيضا! ففي حركة مسرحية يقول «تقطع يدي ولاتوقع على قرار لايحقق مصلحة شعب مصر» بينما هو يوقع على هذا اللون من القرارات منذ سنين طويلة، وهاجم **د.عاطف صدقي** خبراء التجمع الاقتصاديين الذي عاونوا **البدري** في إعداد استجوابه فقال عنهم إن آراءهم عفا عليها الزمن، بينما حاول **البدري أن يفهم رئيس الوزراء** إن ماطرحه من كلام لايتعلق بالأفكار الاشتراكية من قريب أوبعيد، وإنما بالاستقلال الوطني وبالكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية، فماطرحه يتعلق بمطالب الصندوق في تخلي الدولة عن العلاج كمطلب أساسي للصندوق، واقتصار دورها في التعليم على التعليم الأساسي فحسب(الابتدائي والإعدادي) وطلبات الصندوق ببيع المياه للفلاحين وغير ذلك من المطالب المنهمرة على حكومة مصر السنية. ولقد علمتنا الأيام والتجارب أن حكومة **عاطف صدقي** وأمثاله كثيرا ما أنكرت طلبات الصندوق أو أعلنت معارضتها لها ثم عادت صاغرة والتزمت بتنفيذها بعد ذلك بشهور أو سنوات ولذلك فإن المرء لابد أن يقف متشككا أمام نفي د.**عاطف صدقي** لاتجاه الحكومة لبيع ماء الري للفلاحين.

ولقد كان لهذا الاستجواب رد فعل إيجابي حتى في أوساط نواب الحزب الوطني، فهناك اعتراف من المحرر البرلماني للأهرام أنهم واجهوا الاستجواب بالصمت والإنصات، لا الشوشرة على النائب المعارض كما هي العادة، وتساءل المحرر البرلماني للأهرام: هل يرجع هذا الصمت والإنصات إلى وقوع نواب الحزب الوطني في «شرك» الاقتناع بالاتهامات الخطيرة التي وجهها **البدري لرئيس الوزراء**.

تحية حارة للبدري فرغلي الذي أثبت باستعداده الجيد في هذاالاستجواب أن ثمة مجال لفضح حكومة **عاطف صدقي** داخل مجلس الشعب، وأنه من الممكن اكتساب تعاطف حتى «الأغلبية» في هذا العمل.



البدري فرغلي

اتفاق ٤ مايو

لأنني كنت واحدا من المعارضين لاتفاق غزة-أريحا، فإن من الطبيعي ألا أكون متفائلا باتفاق ٤ مايو بين منظمة التحرير وإسرائيل. ولقد دخلت في الماضي في مناقشات مستفيضة مع بعض الأصدقاء الفلسطينيين حول «اتفاق المبادئ» المبرم في أوسلو، وكنا على خلاف في الرأي لكني أراهم اليوم يرفضون اتفاق ٤ مايو كما هو واضح من **مقال بشير البرغوثي في «الأهالي» مؤخرا ومن تصريحات د.غسان الخطيب في الأرض المحتلة.**

وبالنسبة لي فإن اتفاق ٤مايو يؤكد أن الطريق ليس مفتوحا ولا يحزنون أمام التقدم نحو تقرير المصير، بل لعله مغلق بالضبة والمفتاح يمثل هذا الاتفاق. كما يؤكد قناعاتي الأولى بأن ما هو مطروح هو تكريس وتبعية الكيان الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ومشروعاته، كخطوة على طريق الاستقطاب اللاحق للاقتصاد الأردني وصولا إلى منطقة تجارة حرة أسرائيلية فلسطينية أردنية، تكون معبرا إلى الداخل العربي، ولاسيما القسم الخليجي من هذا الداخل.

هذا هو المشروع المعد للتنفيذ في المرحلة المقبلة بدعم أمريكي دون شك. وليس تأكيد التقارير الأمريكية الصادرة من جامعاتها حول أولوية تطوير البنى تحتية(موانئ، سكك حديد، طرق برية، شركات، مواصلات..الخ) التي تعزز الارتباط الاسرائيلي بالداخل العربي سوى تأكيد لهذه التوجهات.

والذي يبدو لي أن بعض رجال الأعمال الفلسطينيين (بعضهم وليس كلهم) هم الذين يقفون وراء هذا الاتفاق باعتبار أن الظروف لاتسمح بأكثر من ذلك. وهذا في تقديري هو دلالة اتفاق المبادئ ومانلاه من اتفاق ٤ مايو.

لكن هذا لايعني أن التنفيذ سوف يجري في هدوء فالشعب الفلسطيني منقسم على نفسه بشكل واضح من هذه الاتفاقية، والصراع الداخلي سوف يشتد دون شك، ربما ليس في الأسابيع القليلة المقبلة وإنما في السنوات المقبلة خصوصا عندما يتضح أن المفاوضات اللاحقة بعد ثلاث سنوات هي سراب في سراب، وأن الطريق الحالي ليس هو طريق استرداد القدس أو تقرير المصير.

غير أننا نتمنى ألا يتحول هذا الصراع الداخلي إلى شكل مسلح، فتلك مصيبة كبرى نعوذ قوى الشعب الفلسطيني السياسية أن تتورط فيها.

سوق الرجالة المصري .. مليون كيلو متر مربع !


حسين بدوي

مصر مقبلة على علاقات عمل جديدة... بدأ العمل سراً في صياغة ملامحها منذ عام ١٩٨٨ .. الولادة كما هو واضح من طول مدة الحمل تبدو متعسرة.. أسباب التعسر كثيرة .. الا ان الحكم مجبر علىالمضي في طريقه الذي مضى على التعهد بالسير فيه أمام ممثلي صندوق النقد والبنك الدوليين، وإلا فانه لن يحصل على شهادة «بالأهلية» «وحسن سير» الاقتصاد المصري من وكلاء الدول الدائنة! كما قال النائب التجمعي المشاغب «البدري فرغلي» في استجوابه لرئيس الحكومة عاطف صدقي يوم ٩ مايو الماضي.

ماذا كانت البداية؟

ولماذا كانت ضرورة اعادة صياغة علاقات العمل في مصر من وجهة نظر الحكم؟

وفي أي اتجاه تسير هذه العلاقات بسوق العمال المصري؟

وأسئلة أخرى عديدة تثيرها «اليسار» لتفتح طريق المشاركة والفعالية لمن يريد- وخاصة لقوى اليسار ، والحركة العمالية والنقابية على اتساعها- في واحدة من أخطر معارك التحول الاجتماعي الاقتصادي السياسي التي تشهدها مصر في السنوات الأخيرة ولسنوات قادمة.

البداية ١٩٨٨

لم يكن اعلان د. عاطف صدقي في ديسمبر ١٩٨٨ عن وجود مشروع قانون جديد للعاملين المدنيين بالدولة مجرد صدفة..

فالعاملون بالمواقع الحكومية يبلغون حوالي خمسة ملايين عامل بأجر .. وهو رقم تعتبره مؤسسات ودول الاقراض في العالم ضخماً ويشكل عقبة أمام تصوراتها للاصلاح الاقتصادي التي توافقت مع اختيارات الحكم في مصر والتحالف الطبقي الذي يعبر عنه ..

فتحي محمود



وقد عبر عن هذه الاشكالية صراحة **الرئيس مبارك** في خطابه بمناسبة عيد العمال عام ١٩٩٣.

وأحد المحاور الأساسية لهذا المفهوم للاصلاح هو تخلي الدولة تماما عن أي دور اجتماعي لها ، بما في ذلك تشغيل العمالة ودعم السلع والخدمات الضرورية ، والتوقف عن أي قرارات سيادية بشأن زيادات الأجور مهما كانت هزيلة تلك الزيادات ، وكان ذلك شرطاً أساسياً لرضاء الصندوق والبنك عن سياسات الحكم. **ولهذا شهد عام ١٩٨٨ أول مبادرة حكومية من نوعها لالغاء احدى المنح التي تشكل دعماً ضروريا للعمال وأصحاب الاجور ،** وهي **منحة المدارس** التي أدت الى تفجر المظاهرات العنيفة بمدينة **المحلة الكبرى** عقب ساعتين فقط من خطاب الرئيس مبارك في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ والذي أعلن فيه الغاء المنحة.. وبعد مصادمات عنيفة مع قوات الامن المركزي اغلقت مصانع المدينة لمدة ٣ أيام.

قانون مع وقف التنفيذ

وعندما أعلن رئيس الوزراء في ديسمبر من نفس العام عن مشروع قانون للعاملين بالحكومة، صاحبه ضجة اعلامية في الصحف وأجهزة الاعلام الحكومية .. قالوا ان الحد الادنى للأجر سيرتفع الى الضعف وقتها ، وانه سيتم فتح نهاية مربوط الدرجات حتى لا تتوقف العلاوات عند نهاية مربوط معين ، وانه يتم دراسة ضم الحوافز لأساسي المرتب.. **ولم يعلنوا عن تقنين التعيينات ودراسة الاحالة للمعاش المبكر...**

ولم يمض شهر واحد على ذلك الاعلان حتى كان رئيس الوزراء نفسه يتراجع أمام مجلس الشعب عند القائه بيان الحكومة عن هذا المشروع بحجة أنه لا يوجد التمويل الكافي لتطبيقه وهو مليارا جنيه..

ورغم تكرار اعلان **د. صدقي**، ورئيس **جهاز التنظيم والادارة د. حسين رمزي كاظم** وغيرهما عن نفس المشروع .. ورغم تكرار تراجع **عاطف صدقي** عن المشروع



نبيل عبد الغنى

لنفس الحجة .. فان احداً حتى الآن- بما فى ذلك قيادات نقابية وسياسية داخل الحزب الحاكم- لم يعرف ، لماذا أو كيف صاغوا هذا المشروع المجمد؟ وعلى أى أساس تم تقدير المبلغ الكافى للتمويل؟ ولماذا يتم التراجع عنه؟

ورغم ذلك.. فقد توالت التصريحات مؤخراً ، خاصة من رئيس جهاز التنظيم والادارة عن مثل هذا المشروع الذى صيغ سراً فى لجنة من الجهاز وممثلى وزارات المالية والاقتصاد والصناعة وقطاع الاعمال العام... ومازال المشروع ينتظر دوره فى **الوقت الذى يراه الحكم مناسباً للتخلص من ٢٥٪ من العاملين بالحكومة على الأقل** طبقا لشروط الصندوق والبنك الدوليين أى حوالى مليون وربع مليون عامل!

خطوة انتقالية بالقطاع العام

ولأن القطاع الأكثر نشاطاً فى الحركة العمالية والنقابية يتركز فى مواقع القطاع العام ، أدركت الحكومة انه من الصعب عليها تغيير علاقات العمل داخله دفعة واحدة لتتناسب مع تشجيع الخصخصة وتسييد آليات السوق. ولهذا كان لابد من خطوة انتقالية تمهد لذلك.. فصدر بين عشية وضحاها فى ٢٠ يونيه ١٩٩١ **قانون قطاع الاعمال العام** .. ليقترب عملياً من قطاع الاعمال الخاص.. كانت الاهداف الحكومية من هذا القانون عديدة منها .. رفع قبضة الحكومة عن القطاع العام تمهيداً لتغيير شكل ملكيته وتسهيل خصخصته ، وبيعه للمستثمرين أيا كانت جنسيتهم تحت شعار **زائف يسمى توسيع قاعدة الملكية.** وهو ما أعلنه رئيس الوزراء فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى يناير ١٩٩١ .. هدف آخر يتصل بموضوعنا هذا كان وراء اصدار هذا القانون، وهو **الغاء علاقات العمل التى كانت سائدة فى هذا القطاع والتى كانت واردة فى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بما فيها من حقوق ومكتسبات للعاملين بالقطاع العام** ، سواء بالنص على حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل، أو نظام متدرج للعلاوات والترقيات وفق ضوابط محددة، وضوابط أخرى لمنع الفصل التعسفى وخلافه.

مصطفى عبد الغفار

ولهذا .. ورغم أن القانون لم يكن خاصاً بعلاقات العمل وإنما بشكل الملكية اساساً فإنه نص فى مواد الاصدار على الغاء القانون ٤٨ والرجوع فيما لم يرد فيه نص الى قانون العمل الفردى ١٣٧ لسنة ١٩٨١..

ونص فى المادة الرابعة من مواد الاصدار فقط لأحكام هذا القانون لشركات قطاع الاعمال العام بنفس حقوقهم وامتيازاتهم المادية والعينية السابقة ، وبذلك فان كل من يعمل بتلك الشركات بعد صدور هذا القانون يتم التعامل معه وفق المعايير الاقتصادية ..أو بمعنى أدق وفقاً لقواعد سوق العمل الحر التى كانت الحكومة فى نفس العام- وليس هذا مصادفة- لصياغتها! والتى كانت تطبق فعلاً - بالخروج عن القوانين القائمة وقتها - فى مواقع القطاع الخاص بالمدن الجديدة ، تحت سمع وبصر اجهزة الحكم ، وبمعاونته غالباً ، خاصة فى العلاقات بين مكتب عمل العاشر من رمضان والمستثمرين بالمدينة..

فعمال المصانع بتلك المدن كانوا يكتبون استقالات غير مؤرخة فى لحظة تعيينهم.. وتنص عقود عملهم على أجور أقل كثيرا مما يتقاضون ليسهل على صاحب العمل تخفيضها اذا اراد ، وليتهرب من ناحية أخرى من سداد التأمينات الاجتماعية بحجمها الحقيقى.. ويتم تشغيلهم وفقاً للوقت الذى يراه صاحب العمل .. وأحيانا يتقاضون أجورهم أو جزء منها مواد عينية لا نقداً!!

قانون ولد ليموت

وكما توقعت أمانة العمال بحزب التجمع وقوى اليسار عموما ، فان قانون قطاع الاعمال العام الذى يحمل رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ جاء كمرحلة انتقالية .. وكان لابد أن ينتهى سريعاً باستكمال الخصخصة ، التى أخذت (وما زالت) أشكالا متعددة ، واستكمال صياغة علاقات عمل جديدة تشمل القطاعين العام والخاص معاً

ولهذا .. وعبر **اتصالات بين الحكومة ورجال الأعمال المصريين ومنظمة العمل الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية**، تم الاتفاق على تشكيل لجنة فى أكتوبر ١٩٩١ لاعداد ما يسمى مشروع قانون العمل الموحد .. وقام بتمويل أعمال وأبحاث ونفقات هذه اللجنة الجهتان الأجنبيتان المذكورتان.

وتم الاتفاق على اختيار رئيس اللجنة العامة «والخبير الوطنى للمشروع» وهو **د.أحمد حسن البرعى** الملحق الثقافى المصرى السابق بفرنسا لمدة ١٥ عاماً، والأستاذ بحقوق القاهرة حالياً والممثل العام للمشروع المستشار **خالد طاهر** وكيل اول وزارة العمل السابق.

ضمت اللجنة المحاسبين **ابراهيم الأبراشى** ود. **يحيى الجمل** ممثلين لرجال الأعمال، ورئيس الشركة العامة للبطاريات ممثلا لاتحاد الصناعات (الذى يمثل المستثمرين الصناعيين بالقطاع الخاص) بالاضافة الى ممثلى وزارتى التأمينات والعمل واتحاد الغرف التجارية . أما اتحاد نقابات العمال فيمثله د. **محمد عبد الله نصار** وهو عضو مجلس ادارة الاتحاد عن نقابة عمال الزراعة ! والمرحوم جاد رضوان المستشار القانونى للاتحاد الذى حل محله **عبد المنعم الغزالى** عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى وهو سكرتير الاتحاد للاتصال السياسى.

هذه هى اللجنة التى حرصت على السرية الكاملة فى إعداد مشروع القانون، ونجحت فى ذلك حتى ديسمبر ١٩٩٣... ولم يطلع على التفاصيل خلال الفترة من ٩١ -١٩٩٣ سوى خبراء منظمة العمل الدولية، إحدى الجهتين الممولتين للمشروع ، وكان المبرر مراجعة مواد المشروع على ضوء الاتفاقيات الدولية التى وقعتها الحكومة المصرية، أما

**

ستة تشريعات لعلاقات عمل جديدة فى مطبخ حكومة البنك الدولى

احزاب مصر ونقاباتها العمالية والمهنية وجموع العمال لقد كان- وما زال- محرماً افشاء اسرار المشروع بينهم!

غيوم ديسمبرية

في ديسمبر ١٩٩٣ كانت اللجنة قد انتهت من إعداد المسودة الأولى للمشروع .. وبدأت مرحلة تمهيد الأجواء النقابية وغيرها للقبول به .. فخاطبت اللجنة اتحاد النقابات لارسال مجموعات كل منها من ١٥ عضوا لمعهد التدريب الاداري بالزمالك التابع لوزارة العمل، لعقد دورات تحت عنوان «التعريف بقانون العمل الموحد»..

وفوجئ الحاضرون من النقابيين- الذين هم خارج اطار اللعبة - بأن هناك هدفا آخر فلم يعرض عليهم مشروع القانون .. واقتصرت الدورات على محاضرات وادارة مناقشات حول الافكار التي يستهدف صياغتها في علاقات العمل الجديدة لجس نبض القيادات النقابية من جهة وترويج تلك الافكار من جهة أخرى . وتجسدت تلك الافكار في:

***الانتقال من عصر المواجهة بين أطراف الانتاج الى عصر المشاركة بينها.**

***حياد الحكومة وحرصها على توازن المصالح بين العمال وأصحاب الاعمال.**

***قانون جديد للعمل يكون اقتصاديا صرفاً ولا علاقة له بالقضايا الاجتماعية.**

وبدأت احتجاجات النقابيين وانكشفت خيوط المؤامرة واحدا تلو الآخر على صفحات «الأهالي» و«اليسار» وتوالت على صفحات الصحف اليسارية والمعارضة الأخرى.

مصر .. «سوق للرجالة»

و«سوق للرجالة» يعرفه المصريون حتى الآن في مناطق معينة بالقاهرة والمدن الكبرى .. مثل **كوبري نصر الدين** بأول طريق الهرم ، **وميدان المطرية**، وبعض المقاهي التي يتواجد فيها يوميا مواطنون من مهن مختلفة ينتظرون مقاولي الأنفار لتشغيلهم ان وجدت فرص عمل في سوق الفواعلية أو الخبازين وخلافه..

أما علاقات العمل التي تجرى صياغتها في مشروع قانون العمل الموحد، الذي بلغت عدد مسوداته بعد الحملات الصحفية والحزبية- خاصة من قوى وصحف اليسار- ست مسودات حتى كتابة هذه السطور .. **فانها علاقات تستهدف كما يقول نبيل عبد الغني عضو الأمانة للغزل والنسيج ومصطفى عبد الغفار أمين عام نقابة العاملين بتلك الشركة ، وفتحي محمود أمين العمال بالحزب الناصري، اخضاع** أكثر من عشرة ملايين عامل بالقطاعين العام والخاص لعلاقات عمل جديدة تحكمها المعايير الاقتصادية الصرف، طبقا لما يراه أصحاب الأعمال، واطلاق سلطات اصحاب العمل بالتالي في تحديد الاجور والمزايا العينية والمادية، وحجم العمالة بل واغلاق المنشآت ان ارادوا - وتحول الحكومة- باسم الحياد وتوازن المصالح الى مجرد اداة لتنفيذ القانون الذي يعطي اصحاب العمل كل شئ ويسلب من العمال كل شئ ، حتى حقهم الرئيسي في الاحتجاج ، والضغط لتحسين شروط البيع للسلعة الوحيدة التي يملكونها وهي قوة عملهم ، بأجر يتناسب مع جهدهم ومع تزايد أعباء المعيشة واحتياجاتهم هم وأسرهم..فالمشروع يقيد حق الاضراب بقيود تجعله شبه محرم .. فهو مشروط بموافقة ثلثي النقابة العامة التي لا يملك عمال المصنع محاسبتها لأنها يتم اختيارها من مواقع منتشرة على مستوى الجمهورية ، في مستوى انتخابي بعيد تماما عن المواقع.

ويضيف النقابيون الثلاثة ان المشروع يستهدف ايضا منح الاستثمارات الاجنبية والمحلية امتيازات اضافية لا مثيل لها في العالم، بالاضافة الى ما حصلوا عليه من اعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها .. فهو يقدم لهم سوقاً للعمل يخضع لشروطهم فقط ، وهو أيضا يمتلئ بعمال تنظيمهم النقابي عاجز وضعيف ومستلب منهم بفعل هيمنة الحزب الحاكم على قياداته العليا.. وهو سوق ايضا يكتظ بالعاطلين الذين تجاوزوا ثلاثة ملايين عاطل طبقا لتقارير البنك الدولي - التي تؤمن بها الحكومة- ومجلس الشورى الذي تسيطر عليه ، والسفارة الامريكية التي تمتلك كل البيانات عبر الحكومة نفسها . هذا السوق الذي ينتظر مزيدا من العاطلين مع استكمال حلقات الخصخصة وآليات السوق يضيق تماما شروط الاختيار أمام العمال الذين سيقبلون العمل بأية شروط بينما تدعم القوة التفاوضية أو الاجبارية لأصحاب الاعمال.

استكمال الحلقات

ومن الطبيعي ان يستوجب تغيير علاقات العمل تغيير كافة التشريعات المتصلة بها ، كالتأمينات الاجتماعية ، والتأمين ضد المرض (أي التأمين الصحي) لتأخذ هي الأخرى ابعادها الاقتصادية وتنسف الهدف الجوهري الذي انشئت من أجله... كما انه لابد من **تغيير قانون النقابات العمالية** لاعطائها استقلالا شكليا عن الجهات الادارية لنزع أحد عوامل التوتر داخل الحركة النقابية، مع تركيز السلطات في يد المستويات العليا للتنظيم النقابي الخاضع لهيمنة الحكومة ، بالاغراءات غالبا ، وبالتهديد ان لزم الأمر ! **بالاضافة الى التشريع لالغاء تمثيل العاملين في مجالس الادارات، وهو ما سيكون تحصيل حاصل في حالة خصخصة قطاع الاعمال العام، بالبيع بالمزاد او الصفقة او عبر تمليكه في صورة أسهم للعاملين بنسبة ١٠٪ وغيرهم بنسبة ٩٠٪.**

قانون في الزحام

وفي ظل هوجة التشريعات الخطيرة التي يسعى الحكم لاصدارها بهذا الشأن .. تم الانتهاء من اعداد مشروع قانون بشأن التأمين ضد المرض- المبرر الذي تعلنه الحكومة ان هيئة التأمين الصحي مدينة للصيدليات بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيه .. وأن الخدمات بالهيئة قاصرة ، والحل كما تراه **تشريع يرفع نسبة اشتراك اصحاب المعاشات الهزيلة من ١٪ الى ٢٪ ، ويحمل المؤمن عليهم ثلث قيمة ثمن الادوية التي تصرف لهم خارج المستشفيات**، وتخفض الى الربع في حالة الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة. والخطير ان المشروع يتضمن المادة ٧٢ مكرر التي تنص على أنه «**يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصحة تعديل قيمة الاشتراكات السنوية والمساهمات المنصوص عليها في المادة ٨٣ بشأن تمويل صندوق علاج الأمراض واصابات العمل**، مما يفتح الباب لزيادة أعباء العمال وأصحاب المعاشات كلما رأت الحكومة ان اقتصاديات الهيئة تتطلب ذلك، دون ان تسهم الحكومة بمليم واحد من أجل هذا الدور الاجتماعي الذي لا يخلو مجتمع رأسمالي في العالم منه!

ألسنا معنا اذن في أن مصر مقبلة على سوق عمل جديدة يحولها كلها الى «سوق للرجالة»؟!

وفي أن وعياً جديداً لابد ان يتشكل واساليب عديدة لحركة العمال والجماهير المنظمة يجب ان تبدأ؟!

قراءة في الواقع المصري

عبد الغفار شكر

عانينا طويلا من عدم توفر بيانات كافية عن التطورات الجارية فى المجتمع المصرى وخاصة فى المجالات الاقتصادية الأمر الذى كان يحد من قدرتنا علي متابعة هذه التطورات والحكم عليها، وفى الفترة الأخيرة ونتيجة لتطورات أدوات البحث وتعدد مراكز البحث والمتابعة بدأت تتوفر معلومات وبيانات من مصادر متعددة تسمح للمراقبين والمحللين أن يتفهموا بشكل أفضل طبيعة واتجاه هذه التطورات.

ومن المهم فى هذا الصدد أن البيانات المتوفرة حاليا تستند معظمها إلى مصادر حكومية والاحصائيات الرسمية كما أن بعضها يأتى من هيئات دولية رأسمالية ومن باحثين رأسماليين وبالرغم من ذلك فإنها تحمل كثيرا **من الدلالات التى تؤكد الحاجة إلى تعديل جوهرى وبيانات الحكم. وأن الواقع المصرى الراهن ملئ بالتناقضات التى تغذيها هذه البيانات،**. وهناك شواهد عديدة على أن المبررات التى تستند إليها الحكومة فى اتخاذها هذه البيانات، بمبررات غير حقيقية بل هى تتعارض مع حقائق الواقع التى توضحها البيانات الصادرة فى العديد من الوثائق التى لعبت الحكومة دورا فى إعدادها، ولأن مايجرى فى مصر حاليا يؤثر على مستقبل كل مصرى وله نتائجه بالنسبة لمستقبل هذا البلد فإنه يتعين علينا أن نستعرض ماهو متاح حاليا من بيانات جديدة، وأن نحاول قراءتها والتعرف على احتمالات المستقبل.

وسوف نعتمد فى قراءتنا للواقع المصرى الراهن على مجموعة من الوثائق الهامة التى صدرت مؤخرا وفى مقدمتها تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن «إنجازات القطاع العام» ويتضمن بيانات عن هذا القطاع حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٢.

وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، وأول تقرير عن التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٤، الصادر عن معهد التخطيط القومى بالتنسيق مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وشارك فى أعداده باحثون مشهور لهم بالكفاءة دوليا، هذا بالإضافة إلى مقالات الدكتور **محمود وهبة** رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين بجريدة الأهرام عن **«اقتصاديات الفقر وعلاجه»**، **ومشروع قانون العمل الموحد** الذى تستعد الحكومة لعرضه قريبا على مجلس الشعب. وسوف نركز فى قراءتنا لهذه الوثائق على بعض القضايا الأساسية التى نعتقد أنها تؤثر بشدة فى الواقع المصرى الراهن واحتمالات المستقبل. ويهمنا قبل أن نبدأ التأكيد على أننا لانعتبر سياسات الحكم شرا كلها بل نعلم أنها تحقق نجاحات ملموسة فى بعض المجالات مثل مشروعات البنية الأساسية وقد حققت مصر فى السنوات الأخيرة تقدما فى المكونات الثلاث كدليل التنمية البشرية حيث زاد معدل القراءة والكتاب للبالغين بمقدار ١٣ نقطة مئوية فيما بين عامى ١٩٧٠، ١٩٨٠، وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد بمقدار ١٤.٤ سنة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠، وحقق نصيب الفرد من الدخل معدلا حقيقيا للنمو بلغ ٣٪ فى المتوسط سنويا خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكننا نأخذ على هذه السياسات بالرغم من هذا التقدم وما تحقق من إنجازات أنها لاتستفيد من إمكانيات ومقومات متوافرة بالفعل لتحقيق نتائج أفضل وأنه كان من الممكن فى ظل سياسات أخرى أن تتحقق نتائج أفضل فى كل المجالات وليس فى بعض المجالات ولصالح أغلبية الشعب وليس أقلية محدودة العدد. وسوف تتضح هذه الفكرة أكثر عندما نستعرض بعض البيانات التى توفرت أخيرا فى هذه القراءة السريعة للواقع المصرى الراهن.

-١-

العمال والاقتصاد

تؤكد هذه الأرقام والبيانات أن العمال المصريين هم السند الحقيقى والدعامة الأساسية للاقتصاد القومى على عكس ماروج له طوال العشرين سنة الماضية حيث تم التشكيك بشدة فى كفاءة العامل المصرى وقدرته على الإنجاز واستعداده للعمل، وكتب كثيرون عن تمارض العمال وتحول القطاع العام إلى تكية بفضل تحصن العمال ضد الفصل التعسفى وأنه لاحل إلا ببيع القطاع العام الذى أصبح عبئا على المجتمع وعلى الدولة والتخلص من العمالة الزائدة والحد من الامتيازات التى حصل عليها العمال. وفى تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء دحض كامل لهذه الافتراءات سواء فيما يتصل بدور العمال أو بأداء القطاع العام،. يستعرض التقرير المؤشرات الاقتصادية لكفاية الآداء بالقطاع العام فى العام المالى ٩١/١٩٩٢ (المنتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢) مقارنا بأداء العام السابق له ١٩٩٠/١٩٩١ ويتضح منها مايلى:

** **بلغت إنتاجية العامل من القيمة المضافة الإجمالية ٢٠٠١٥ جنيه مقابل ١٥٧٤٥ جنيه فى العام السابق أى بمعدل تطور ١٢٧٪ وبلغت إنتاجية العامل** من إيرادات النشاط الجارى ٥٨٦٠٢ جنيه مقابل ٤٨٠٣٤ جنيه فى العام السابق بمعدل تطور ١٢٢٪.

** بلغت ربحية الجنيه أجر ٧١١ جنيه مقابل ٦٦٩ فى العام السابق.

** **بلغت ربحية العائد على إجمالى الأموال المستثمرة فى شركات القطاع العام ٧.٣٪ مقابل ٦.٤٪ فى العام السابق،.**

بلغت القيمة المضافة الصافية المتحققة فى شركات القطاع العام ٩١٣٣ مليون جنيه مقابل ٨٦٨٥ مليون جنيه فى العام السابق **بمعدل ١٠٥٪.**

** بالإضافة إلى هذه الحقائق المنشورة فى تقرير مركز المعلومات فإن مدخرات العاملين فى هيئتى التأمينات الاجتماعية والمعاشات المستثمرة فى بنك الاستثمار القومى والتى تشكل عصب نشاط هذا البنك

بلغت ٣٨١٧٨ مليون جنيه في نهاية ١٩٩٢/٩١ ليتحقق منها عائد سنوي متوسطه في السنوات التسع الماضية ١٠٣٩ مليون جنيه بمعدل فائدة ٦.٤٪ سنويا أي أن العمال يخسرون سنويا مبلغ ٢٤٠٠ مليون جنيه قيمة الفرق بين سعر الفائدة الساري وسعر الفائدة المخفض الذي يتحاسب به بنك الاستثمار القومي

** أعلن وزير المالية في مجلس الشعب يوم ١٠ مايو ١٩٩٤ أن العجز الكلي للاستثمارات في ميزانية ١٩٩٥/١٩٩٤ تصل إلى ٨.٥٦٤مليار جنيه يتم تمويله بالكامل من مصادر تمويل حقيقية تتمثل في المدخرات من صناديق التأمين والمعاشات وتوفير البريد وشهادات الاستثمار، وكلها مخصصة لتمويل المشروعات الاستثمارية، ومعنى هذا ببساطة أن العمال والفقراء هم الذين يمولون الاستثمار في مصر في المشروعات العامة وليس الرأسماليون.

ومعنى هذا كله أن كل مؤشرات كفاية الأداء، بالقطاع العام إيجابية وتعني زيادة إسهام العاملين كما وكيفا في زيادة الانتاج وتعظيم العائد وتمويل الاستثمار. فماذا عاد على العمال من هذه التطورات الإيجابية.

قد يدهش الكثيرون إذا عرفوا أن نصيبهم قد انخفض وأنه ينخفض على طول الخط في السنوات الخمس الأخيرة ولنأخذ مثالا على ذلك نسبة أجور العاملين إلى الإيرادات الإجمالية بالقطاع العام.

** كانت نسبة الأجور إلى الإيرادات الإجمالية ١٠.٦٩٪ ٨٨/٨٧ انخفضت إلى ٩.٨٤٪ سنة ٨٩/١٩٩٠ انخفضت إلى ٧.٩٧٪ سنة ١٩٩٢/٩١.

**كانت نسبة الأجور إلى إيرادات النشاط الجاري ١١.٩٧٪ سنة ٨٨/٨٧ انخفضت لى ١٠.٩٢٪ سنة ٨٩/ ٩٠ انخفضت إلى ٨.٨٩٪ سنة ٩٢/٩١.

وتحدث هذا الانخفاض بالرغم من منح العاملين خلال هذه الفترة علاوات اجتماعية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ١٥٢٪ سنويا. أي أن ما تحقق من زيادة نقدية لم يكن متناسبا مع ما حققه العمال من زيادة في عائد النشاط بالقطاع العام، وإذا قارنا ذلك بمعدلات الارتفاع الكبيرة في أسعار السلع والخدمات في هذه الفترة فإننا نكتشف أن الأجور الحقيقية للعمال قد نقصت خلال هذه الفترة وهو مايعكس بوضوح التزام الحكومة في خطاب النوايا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعهد بألا يترتب على الزيادة النقدية في الأجور أي زيادة فعلية، بمعنى أن الأجور بالرغم من الزيادة النقدية لن تكون قادرة على شراء سلع وخدمات أكثر بل أقل.

أما بالنسبة للقطاع العام فإن تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء يؤكد زيادة صافي ما يؤول منه إلى الدولة حيث قيمة ما تحصل عليه الدولة من فائض النشاط والتأمينات الاجتماعية والضرائب والرسوم السلعية والضريبة العقارية هو في زيادة مستمرة في السنوات الخمس الأخيرة فقد كانت الدولة تحصل من القطاع العام على مبلغ ١٩٤٩ مليون جنيه سنة ٨٨/٨٧ ارتفع إلى ٢٨١٢ مليون جنيه سنة ٩٠/٨٩ ارتفع إلى ٤٠٩٨ مليون جنيه سنة ٩٢/٩١.

أما بالنسبة للشركات الخاسرة بالقطاع العام فإن بيانات مركز المعلومات بمجلس الوزراء تشير إلى أنها في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ وصلت إلى ٩٥ شركة من إجمالي ٣٨٠ شركة وذلك مقابل ٦٢ شركة في العام السابق، وأن الخسائر قد تضاعفت ثلاث مرات في عام واحد وهو أمر يثير تساؤلات عديدة. ويؤكد ما قيل من قبل عن أن الحكومة تتعمد تخسير شركات القطاع العام بمنع الاستثمارات فيها تمهيدا للتخلص منها، فكيف تتزايد الخسائر ثلاث مرات في عام واحد وكيف تتضاعف خسائر الشركات في عام واحد مالم يكن ذلك نتيجة أسلوب الإدارة ولاعلاقة له بدور العمال في الانتاج خاصة وأننا نعلم أن العديد من هذه الشركات دفع دفعا للسحب على المكشوف من البنوك ما أغرقها في الديون، ومثال ذلك شركة مصر حرير حلوان التي زادت خسائرها في السنة الأخيرة وحدها من ٣٤.١٣٦ مليون جنيه إلى ٩٤٩٣٦مليون جنيه وشركة النصر للتليفزيون التي زادت خسائرها خلال نفس العام من ٦.٩٧٦مليون جنيه إلى ٢٨.٧٣ مليون جنيه وشركة أبو زعبل للأسمدة من ١٥.٣٩١مليون جنيه إلى ٣٦٦٣٩ مليون جنيه.

هكذا تنطق الأرقام بالحقائق فدور العمال وإسهامهم في الانتاج يتزايد وصافي ما يؤول للحكومة من القطاع العام يتزايد بينما تمارس الحكومة سياسة تخسير شركات القطاع العام وتصر على بيعها وتنتقص من حقوق العمال وأجورهم، فهل هذه هي السياسة السليمة لإنقاذ الاقتصاد المصري من أزمته الراهنة؟

-٢- العدالة والفقر والحرمان

هناك جانب آخر تكشف عنه البيانات المتوفرة في هذه الوثائق وهو المتعلق بعدالة التوزيع، ومدى قدرة السياسات الحالية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ومايعانيه الإنسان المصري من حرمان وفقر، وماتعانيه المحافظات من تفاوت واختلال في الخدمات والمشروعات الاستثمارية، يقول تقرير التنمية البشرية -مصر١٩٩٤ أن التنمية البشرية هي توسيع خيارات الناس وأن ذلك يتحقق من خلال ثلاثة عناصر هي طول الأجل وحجم المعرفة(التعليم) والدخل. من هنا فإن هدف التمية البشرية هو تأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان التي تساعد على توفير هذه العناصر الثلاثة مثل حاجات الطعام والكساء والمأوى وحاجات التعليم والرعاية الصحية والنقل والمواصلات، فضلا عن خدمات المرافق العامة، وأنه يتعين طبقا لهذا المفهوم إشباع هذه الحاجات معا وليس على أساس إخضاعها لسلم أولويات أيا كان ترتيبها وأن مصر تواجه حاليا ثلاثة تحديات في آن واحد، إذ يتعين عليها استعادة التوزان الاقتصادي، وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع المصري ويتضمن التقرير مسحا كاملا لما تحقق في مجال التنمية البشرية في مصر من خلال متابعة مدى إشباع الحاجات الأساسية وتوافر الخدمات وتطور الإنتاج .الخ حيث يتضح أن الفقر يمثل مشكلة أساسية وأن البطالة أصبح لها صفة هيكلية وتغذيها تشوهات السياسة المتبعة وإذا لم يتم حل مشكلة البطالة فإنها ستعرض مسار التنمية للتعثر. كما يعرض أوضاع عدم العدالة والحرمان البشري القائمة في المجتمع ولايغفل عن رصد مظاهر التقدم والتطور التي حدثت في مجال البنية الأساسية والخدمات التعليمية والصحية.

* بالنسبة لتوزيع الدخل ظل نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان في الدخل في الريف ثابتا بينما انخفض في الحضر إلى ١١.٩٪ سنة ٩٠/٩١، أما نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان فقد زاد في الريف من ٣٧.٧ سنة ١٩٨٢/٨١ إلى ٤١.٥٪ سنة ١٩٩١/٩٠ وزاد في الحضر من ٤٠.٥ إلى ٤٣.١٪ في نفس الفترة.

** نسبة الفقراء إلى إجمالى السكان سنة ١٩٩٠ ٢٣.٩٪ والفقراء المدقعون ٧.٩٪ بينما يقرر تقرير الأمم المتحدة أن السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع ١٢.٦٪ مليون منهم ٧.٢ مليون فى الريف، ويقدم الدكتور محمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين تحذيرا من أن مصر قد تقع تحت خط الفقر المطلق بمقياس المستوى العالمى فى هاية ٩٤ ويستند فى هذا التحذير إلى دراستين الأولى (علاج الفقر خلال مرحلة التكيف الهيكلى) التى أعدتها بعثة خاصة للبنك الدولى زارت مصر عام ١٩٨٩ ودراسة أخرى للمفكر الاقتصادى بنت هانسون عن البلدان النامية وصدرت فى سلسلة (الاقتصاد السياسى للفقر والعدالة) يتحدد مقياس الفقر فى أى بلد فى العالم باعتبار الفقير من يقل دخله السنوى عن ٣٧٠ دولار بأسعار ١٩٨٥، وبهذا المعيار قدرت بعثة البنك الدولى أن نسبة أفقر الفقراء إلى عدد سكان مصر تبلغ ٢٤.٢٪ فى القرى و٢٢.٥٪ فى المدن بينما متوسط هذه النسب فى جميع الدول الإفريقية عام ١٩٨٥ حوالى ٢٠٪ فى القرى، ١٤٪ فى المدن، وتشير آخر احصائيات ميزانية الأسرة لعام ٩١/١٩٩٢ إلى اتجاه هذه النسب للارتفاع. ويقدر د.محمود وهبه عدد الأسر الفقيرة موزعة على المحافظات كالتالى:بنى سويف أكثرالمحافظات فقرا ٧٧.٨٪ تليها المنيا ٦٣.٩٪، أسيوط ٥٨٪، الفيوم ٥٥٪ القليوبية ٥٣.١٪.

** بالنسبة للحرمان البشرى هناك ٧.٤ مليون مواطن بدون مياه مأمونة، ٢٤.٩ مليون مواطن بدون صرف صحى، ١.٦مليون طفل خارج المدارس الابتدائية والثانوية، ١٦.٥مليون أمى من البالغين منهم ١٠.٥ مليون امرأة.

** بالنسبة لاختلال توزيع الخدمات وتفاوت دليل التنمية البشرية بين المحافظات فإنه يوجد انخفاض فى جميع مؤشرات التنمية البشرية فى محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج سواء فى متوسط نصيب الفرد من الدخل أو العمر المتوقع عند الميلاد أو معدل التحصيل العالمى. وهذه المحافظات تحتل المراكز الأخيرة بالنسبة لدليل التنمية البشرية كما يتضح التفاوت من الأرقام التالية: معدل القراءة والكتابة للبالغين يبلغ ٦٥٪ فى محافظة القاهرة، ٣٨.٣٪ الفيوم، اسيوط٣٩.٣٪ قنا، ٣٩.١٪ المنيا، ٢٨٫٢٪ سوهاج. ونسبة المستفيدين من الشبكات العامة لمياه الشرب القاهرة ٩٥.٦٪، القليوبية ٦١.١٪، سوهاج ٣٩.٥٪ قنا ٣٥٪. أما أجهزة التليفزيون لكل ١٠٠٠ أسرة فإنها فى القاهرة ٩٥٨، كفر الشيخ ٦٠٥، المنيا ٤٩٩، بني سويف ٤٨٣، الفيوم ٤٢٤، سوهاج ٥٢٩.

هكذا فإننا نلاحظ مدى تدنى الوضع في محافظات الصعيد ونفهم لماذا تشتد ظاهرة التطرف هناك ولماذا تكتسب جماعات العنف كثيرا من الشباب في هذه المحافظات، وندرك من هنا العلاقة بين التنمية وبين الاستقرار، وأنه مالم يتحقق عدالة فى توزيع مشروعات التنمية، ويتم الإسراع بوتيرة التنمية فى محافظات الصعيد فإنها ستظل مواقع ملتهبة يملأها الغضب لتدنى أحوالها المعيشية.

** يؤكد تقرير التنمية البشرية العلاقة بين التنمية البشرية والديمقراطية وأن الحرية شرط ضرورى فى عملية توسيع اختيارات الناس، والمشاركة عنصر لاغنى عنه فى هذه العملية، ويمثل هذان العنصران، الحرية والمشاركة دعامتين رئيسيتين للديمقراطية ومن ثم فإن الديمقراطية السياسية جزء لايتجزأ من مفهوم التنمية.

-٣- جزاء سنمار

بينما الأرقام والتقارير تؤكد أن اختلال العدالة تهدد استقرار المجتمع، وأن حماية الفئات الضعيفة شرط ضرورى للتقدم فى طريق تنفيذ سياسة التكيف الهيكلى، وأن البطالة تشكل خطرا على مسار التنمية فإن الحكومة تعد مشروع قانون جديد للعمل يتضمن أحكاما تنتقص من حقوقهم المستقرة وتفتح الباب أمام مزيد من البطالة وتجرد هذه الفئات من أي حماية رغم دورها الواضح فى دعم الاقتصاد القومى ونكتفى هنا بالإشارة إلى أهم التعديلات دون الدخول فى التفاصيل.

** تعطى لصاحب العمل حق الإغلاق الجزئى والكلى، ومايترتب على ذلك من الاستغناء عن العمال، وحق تعديل شروط العقد، وحق إنهاء خدمة العامل دون العرض على اللجنة الثلاثية أي إلغاء مبدأ عدم الفصل التعسفى فإذا لجأ العامل للقضاء يوقف صرف مرتبه لحين الفصل فى الدعوى بينما كان من حقه حاليا الاستمرار فى صرف المرتب لحين الفصل فى الدعوى.

** لايحدد الأجر وملحقاته ويغفل توضيح سلم الأجور طبقا للتدرج الوظيفى ويترك ذلك كله للمفاوضة بين العمال وصاحب العمل. ويعطى لصاحب العمل حق تخفيض الأجر.

** يعترف بحق الإضراب ويقرر له شروطا تجعله فى حكم المستحيل عمليا حيث ينص على ضرورة اللجوء أولا إلى التفاوض والتحكيم والوساطة ثم موافقة ثلثى مجلس إدارة النقابة العامة وليس اللجنة النقابية للمنشأة كما يشترط إرسال خطاب مسجل قبل بدء الإضراب بأسبوعين ولايجوز بدء الإضراب إذا لم يتسلم صاحب العمل هذا الخطاب!!

** يخفض الاجازات الاعتيادية والسنوية ويلغى الأجازة المرضية مدفوعة الأجر ويخفض أجازة الوضع للمرأة العاملة ويزيد ساعات العمل إلى ٨ساعات يوميا مما يعنى تخفيض الأجر عمليا.

** يفرض على العمال دفع رسوم التقاضى بعد حكم أول درجة إلا إذا قررت لجنة المساعدات القضائية غير ذلك. وسوف يترتب على عرض الأمر على لجنة المساعدات القضائية تأخير رفع الدعاوى وإهدار حقوق العمال.

وهناك تعديلات أخرى عديدة يمكن وضعها جميعا تحت عنوان أن العمال يلقون من الحكومة جزاء سنمار فالبرغم من دورهم فى دعم الاقتصاد الوطنى وزيادة الانتاج والالتزام بالفترات الشرعية إلا أنها تسلبهم حقوقهم المستقرة فى تشريعات العمل، وطبقا لأحكام القضاء، وما تتضمنه المواثيق الدولية الخاصة باتفاقيات العمل.

-٤- إلى أين تسير مصر؟

نستطيع أن نتنبأ بالمسار الذى ستتخذه الأحداث فى مصر فى الشهور والسنوات القليلة القادمة إذا أصرت الحكومة على مواصلة سياساتها دون أن تأبه لما يقدمه الواقع وما توصلت إليه الدراسات العلمية من استنتاجات خطيرة بشأن مستقبل عملية التنمية إذا لم تحل المشاكل الأساسية التى تواجهها ابتداء بتحقيق العدالة وحماية الفئات الضعيفة وزيادة الناتج المحلى الاجمالى ومعالجة الفقر. هذا ما تؤكده قراءتنا السريعة للواقع المصرى الراهن على ضوء هذه التقارير والشهادات التى تأتى كلها من مصادر رأسمالية فهل يتعظ الحكم ويعدل سياساته التى تزيد حدة الأزمة أم يسير بالبلاد إلى الهاوية؟.

ابن مسئول كبير .. وحكايات غير الغريب ؟

مصباح قطب

لا أحد حتى هذه اللحظة، يدرى ماذا كان سيتم عمله لمواجهة هذه الحالة المحيرة والملتبسة والحساسة، لو لم تكن الصحافة قد اخترعت صيغة: **مسئول كبير** فعل كذا أو **ابن مسئول كبير** ارتكب كذا.. أو .. أو.. وهى الصيغة التى تلجأ اليها الصحف حين تخشى عواقب النشر المكشوف، أو حين يتوافر لديها اليقين، دون ان تتوفر المستندات، عن قيام شخصية لها سطوة، بارتكاب جرم مالى أو أخلاقى أو سياسى. ولا ننسى ان الصحف (الصفراء هنا بالطبع) قد تستخدم هذه الاداة للابتزاز، والتزويغ من طائلة القانون فى نفس الوقت. لكن ليس كل ذلك كله بيت القصيد.. لأن الحالة التى نحن بصددها، تتيح مجالاً خصباً للبحث الاجتماعى، قبل القانونى والسياسى حتى، وبصرف النظر عما اذا كان بعض ما يقال صحيح أم لا؟ أو كله غير صحيح أم لا؟

الحالة باختصار انه تحت هذه الصيغة، صيغة «ابن مسئول كبير»، تناقلت الصحف والألسنة، ما يلى، على مدار اعوام قصيرة، وهذا بعض من كل:

** هو صاحب مصنع البلاط الأحمر، الذى ساد ارصفة الجيزة والقاهرة، فجأة وعمال على بطال.

** مشارك لصاحب مصنع كبير بالعاشر.

** أقام علاقات بزنس مع الجوهرى اثناء تولى الأخير قيادة المنتخب.

** اشترى فرعا لشملا ثم باعه محققاً ٥ مليون جنيه ربحاً.

** له علاقة بشراء ديون مصر، خاصة الديون الصينية.

** قدم تسهيلات تتجاوز القانون لاحدى، جمعيات استصلاح الاراضى، غير ان قرارا صدر لتصحيح هذا الوضع.

** عمل شريكا لابن مسئول(سيادى برضه!) فى تصدير خردة النحاس والألومنيوم، وتعطلا لفترة صدور قرار ينظم تلك التجارة.

** يعمل وكيلا لشركة طيران معروفة، وكان وسيطا فى شراء طائرات مدنية، وفى بيع طائرات قديمة.

** يمتلك ٢ طائرة خاصة، وقيلا يصل ثمنها الى ٦٠ مليون جنيه (ثم قيل ان القبلا المقصودة لقريبى فيما بعد).

** كان مع آخر وراء صفقة سلاح لم تكتمل للسعودية وقد منعا من التعامل مع السعودية بعد خلاف حول نسبة العمولة.

** قال لصاحب محل قطع غيار سيارات المانى، بالمهندسين خذ اسمى ونتقاسم فى الأرباح وقد حدث.

** أيام ازمة السكر السعرية(يعنى- يرخص) قيل انه وراء تأخير اصدار قرارات تحكم السعر والأوزان، لاهداف بزنسية مع المستوردين.

** قيل انه عطل صفقات مع الهيئة العربية للتصنيع لحساب ناس فى القطاع الخاص.

** وهو يدير ٣ شركات ويساهم فى ١٥ شركة وعضو مجلس ادارة فى شركة سيارات.. وهو لا يحضر بالطبع لأن(المهم النفس).

** حصل لشركة سيارات اوروبية على مساعدات من وكالة التنمية الدولية الامريكية، فى سابقة لا مثيل لها.

** وذكروا انه هو الذى أوقع رئيس شركة للتجارة الخارجية، فى الحية، ثم انسحب.

** وانه كان ضالعاً فى حادث شمشون مصر الجديدة، الذى شم فيه الناس رائحة شباط وسلاح ومثلة.

** وعندما انتشرت شائعة بان الحكومة ستبيع صحيفة «الاهرام» قيل انه بصدد الاتفاق مع شركا، على شرائها.

** وكان ابن المسئول قد بدأ البزنس الواسع فى الغردقة، ثم انطلق قطار العمر.. الأعمالى، حتى ان كل من يرى قطعة أرض «نضيفة» ومسورة سواء كانت على البحر أو على النيل، يقول انه اشتراها أو كان وسيطا فى بيعها.

** وتردد أيضا انه يعتزم شراء احدى شركات التركيبات الملاحية. ويبدو ان هذه المقولة انطلقت من وجود علاقة قرابة، بين والدة الابن، وبين مسئول كبير!! فى الشركة القابضة المعنية.. اضافة الى ان الحكومة كانت قد اعلنت انها ستبيع التركيبات بالفعل.

** وأيضا كان قد طلب قرضا ضخما بلا ضمانات، وعندما عرض الامر على مسئول البنك المركزى، رفض، وقد ازيح هذا المسئول فيما بعد.

** وتحدثوا عن علاقته بتسهيل توقيع العقد العجيب لشركة السياحة التى اقامت فندقا على أجمل منطقة بنيل اسوان وهى

المنطقة التي ما كان يجب ان يقام عليها بناء من الاصل، فضلا عن عيوب العقد.

** وأخيرا ذكرت الاسرار الصحفية انه كان وراء اسناد عقد تجميع تلفزيونات الى منتج قطاع خاص معروف ، في احدى المدن الجديدة، بعد ان كانت احدى الشركات العامة على وشك توقيع العقد.

الدلالة

من الواضح اذن انه كان لابد ما دام ابن المسئول الكبير ، يعمل في البزنس، من خلال شركته بمدينة نصر، ان يتم تقديم اعلى درجات الشفافية الممكنة حول نشاط هذا الابن، حتى يتعرف الرأي العام، على مدى مشروعية وقانونية ما يقوم به، وهل يخلو من شبهة استغلال النفوذ أم لا؟ وماذا يفعل هذا الابن حيال الواجبات الضريبية والجمركية؟ وماذا تقدم له البيروقراطية أو يقدم له رجال الاعمال؟

ومن الواضح اذن انه في ظل بلد تحكم أوضاع الصحافة فيه قوانين صدرت في عهد الطاغية **اسماعيل صدقي** فان الصحف ستظل تنسج على نفس المنوال دون تحقيق اى تقدم في القضية لا من ناحية موقف الابن، ولا من ناحية صيغ العمل الصحفي وحرياته ومسئولياته .. والمعروف ان القانون المصرى يرتب عبء الاثبات على الصحفي لا العكس ، خلافا لما هو موجود في كل قوانين العالم.

** وسيترتب على هذا في تلك القضية واحد من احتمالين: إما أن ينصرف الناس عن الاهتمام بمثل تلك الاخبار، على اساس انها «نخع» أو استسهال او فبركة، أو بلا سند .. هذا إذا لم تيأس الصحف نفسها من استمرار النشر بتلك الصيغة ، واما يتأكد للناس ان كل ما نشر وينشر صحيح تماماوانا ازاء موجة فساد لا راد لها الا الله، لأن أحدا لا يتصور انه يمكن لمسئول أو رجل أعمال أو بيروقراطي، ان يشكو الابن الى ابيه ، اذا وقع عليه غبن.

لكن هدف موضوعنا ، ليس ايضا كل ما تقدم ، وانما هو الحث على ضرورة دراسة تلك الظاهرة .. التى أسميها **حكايات غير الغريب** ، على عكس الفيلم المشهور.. ففي الفيلم كان الناس يبحثون عن نموذج بطل ليودعه كل منهم تصوراته عن البطل، ووجدوه وفي حالتنا فان الجمهور العام في مصر ، ونظرا لتشابك وتنوع حالات الفساد، وتعقدها (حتى النخبة تيأس احيانا من امكانية أن تجتث الديمقراطية وحدها مثل هذا الواقع الكريه... والمرتبط بالبزنسة) وازاء ذلك يبحث الناس عن نموذج ليودعونه تصوراتهم عن **البطولة الفسادية** .. إن هذا التصور ورغم ما ينتجه من يأس واحباط ، مريح ايضا من زاوية انه لو تم القضاء على هذا الفساد لاستراح الجسد كله (ان في الجسد لمضغة)..

وهو تبسيط للقضية- أيضا بصرف النظر عن صحة الوقائع من عدمها - له علاقة بالجذور الدينية ، وأوضاع التطور الاجتماعي للجمهور ، كما له علاقة بشئ آخر، هناك يقين شخصي به، هو **كراهية الشعب المصرى - الليبرالي- للرأسمالية تلك التى تنتج التفاوت والفساد**(فالناس العادية ، غالبا ، لا تحب التدخلات الحكومية ، وتؤمن بان على الدولة أن تترك كل فرد يعمل وشأنه ، وتلك صيغة بدائية لدعه يعمل دعه يمر ، غير انها لا تتصور أن هذه الفسلفة بالذات ، هي التى أوصلت إلى كل ما نحن فيه من انفتاح وترسمل وفساد وتوهان وتمايز ، ومن هذا الغموض يبحث الناس عن مخرج غير واقعي ... وقد وجدوه هنا في ابن المسئول الكبير ليودعوا فيه كل سوءات الرأسمالية .. مع أن كثيرين في واقع الحياة الاقتصادية يشاركون في قيادة اللعبة.

وقد نتج أنه اصبحت سيرة الابن وما يفعله الابن في كل شارع وفي كل حاره ويسند اليه كل شئ فيه مكسب كبير وبطبيعة الحال يستفيد المعنى بهذا الوضع أيضا ، لانه يميع القضية ، ويجعل الإمساك بما فيها مما هوحقيقي صعباً ، وهكذا تدور الساقية .. وادى احنا بقالنا سنوات نتحدث عن مخالفات ابن المسئول فلا احد حقق ولا احد اعلن ولا احد واجه.. ولا جمهور عام سحدداً طور مطالبه بحيث تصبح الشفافية اطارا حاكما فيما يختص بالذمم المالية لكل المسئولين وممارساتهم .. وتستمر حكايات غير الغريب.. ويستمر المثل ان خلص الفرل انا مش مسئول.



* تنويه جاء في موضوع جمعيات المصريين العاملين بالخارج في العدد السابق ان الدكتور محمود وهبه رئيس جمعية المصريين الامريكيين قد عمل في ابو ظبي لسنوات والصحيح انه عمل هناك كموفد متطوع من الامم المتحدة لاسابيع قصيرة.

في ظل سياسات التصدير..
الدمار يهدد صناعة استراتيجية

محمود الحضري

تتزايد المخاطر وبشكل دائم ضد الصناعة الوطنية ، ويصل التهديد الى ذروته مع تنفيذ الحكومة لبرنامجها لتحرير التجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد ، وخفض الرسوم الجمركية.

وتتشابك المصالح عن قصد وبدون قصد بين المستوردين ودول الاغراق مع سلبيات الاتفاقيات الدولية ضد انتاجنا ومصالحنا القومية ، والعمل على تدمير الصناعة من خلال خطة شبه متفق عليها.

وبعد ازمة الملابس الجاهزة وما أصابها من معاناة بسبب الاستيراد ، جاء الدور وبشكل أخطر على منتجات الحديد، وعلى وجه الخصوص حديد التسليح ، وتواجه استثمارات تجاوزت قيمتها الـ ١٠ مليارات جنيه وانتاج سنوى نحو ٣ مليارات خطر التصفية والدمار ، نتيجة اغراق السوق بمنتجات مثيلة دون رقابة أو قيود.

وتكشف المعلومات أن عددا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من المستوردين الكبار يسيطر على استيراد حديد التسليح تحت اسم شركات استيراد وتصدير أو تجارة باستيراد حديد قيمته ١١٥ مليون دولار سنويا يمكن توفيره محلياً ويهدد ملوك الاستيراد اربع شركات عامة هى الحديد والصلب والأهلية للصناعات المعدنية والدلتا للصلب والنحاس المصرية. بالاضافة لعشر شركات ، خاصة واستثمارية منها الدخيلة والشنارى والهوارى وقوطه وأولاد عياد ويعمل بهذه الشركات أكثر من ٣٥ ألف عامل.

استيراد واكتفاء

فى البداية يرصد المشكلة د. ابراهيم سالم محمدين وزير الصناعة الاسبق ورئيس شركة الدخيلة فى أن الطاقة الانتاجية للمصانع المحلية مليون و ٨٠٠ ألف طن حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، بينما الاستهلاك المحلى من حديد التسليح مليون و ٩٠٠ ألف ، وتصبح الفجوة ١٠٠ ألف طن فقط، وتمكنت بعض الشركات من زيادة إنتاجها لسد تلك الفجوة.

ويفجر د. سالم قضية خطيرة بقوله أنه فى الوقت الذى تم فيه الاكتفاء ذاتيا من الحديد، دخل البلاد ٣٥٧ ألف طن حديد مستورد زيادة عن حاجة الاستهلاك مما أدى الى تراكم وركود الإنتاج المحلى وحال دون زيادة هذا المخزون قيام شركة الدخيلة بالتعاقد فى آخر لحظة على تصدير ما يقرب من ٢٥٠ ألف طن، وهو السبب فى وصول المخزون بنهاية عام ١٩٩٣ الى ١٠٣ آلاف طن.

وتتوالى المفاجآت ففى ظل هذا الوضع وفتح باب الاستيراد دخل السوق المحلى خلال شهور يناير وفبراير ومارس الماضيين فقط ١٢٠ ألف طن ليرتفع المخزون الى ٢٥٠ ألف طن أى ما يزيد بواقع ٦٠٪ عن الرصيد المطلوب ، و٢٤٥٪ مقارنة بنفس الفترة عام ١٩٩٣ ، و٦٤٧٪ عام ١٩٩٢.

المنافسة من الكتلة الشرقية

ويوضح د. محمدين أن المنافسة الشرسة التى يواجهها الانتاج الوطنى فى حديد التسليح وهى من جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى خاصة روسيا وأوكرانيا وملدوفيا علاوة على رومانيا ، حيث هناك تشترى سحري بما فى ذلك عمولات ورشاوى ونقل الى ٢١٠ حتى ٢٤٥ دولاراً ، بينما السعر العالمى حتى نهاية مارس الماضى يتراوح بين ٣١٠ حتى ٣٢٠ دولار بفارق ١٠٠ دولار عن سعر السوق المحلى والسعر العالمى.

الخطر من منافذ ليبيا

ويؤكد د. سالم محمدين انه منذ صدور التعريفة الجمركية الجديدة فى ١٣ فبراير الماضى تضاعفت الكميات المستوردة ، وتزايدت طلبات التصدير بل اصبحت منافذ ليبيا خطراً داهما على الصناعة الوطنية فرغم الضوابط على الواردات عن طريق البر ما زالت الواردات عن طريق البحر خطراً أكبر . بل اصبحت ليبيا محطة للعديد من دول العالم لادخال السلع الحرة ومنها حديد غير صالح للاستخدام وتجرى تحقيقات حاليا بشأنه.

وأمام هذا الخطر اضطرت الشركات -حسبما يقول المنتجون - الى التوقف عن الانتاج بحجة اجراء صيانة دون الحاجة اليها ، وتوقفت حوافز العمال، بل هدد بعضهم بالتوقف عن التصدير وتسريح العمال ، خاصة ان السعر المحلى شامل هامش ٣٢٢ دولار.

ويضيف د. محمدين اذا كانت امريكا - أم الرأسمالية والتحرر الاقتصادى - قامت باتخاذ اجراءات لحماية انتاجها بفرض رسوم تعويضية أخرها ٣٦٪ على اسلاك الصلب المستوردة من البرازيل و ٤٦٪ على الوارد من اليابان، فأليس لنا مخرج للحماية؟

خطة أمريكية

محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات يرى ان ما يحدث للحديد يحدث لسلع أخرى ، من خلال مخطط دولى هدفه قتل الصناعة، وتقوده أمريكا التى تحكم - العالم مرة بالصندوق ومرة بالمعونة، وأخيرا بالجات- ، ويوضح ان المشكلة ايضا تكمن فى سرعة تحرير التجارة ، دون انشاء اجهزة وكوادر لحماية الصناعة المحلية. والأمر يحتاج لسرعة مكافحة الاغراق بجهاز متخصص ، ولجنة دائمة للمراجعة والحماية بالجمارك ووضع سعر حكمى يمثل حد اقصى لسعر الوارد ، وتوقيع غرامة على المخالف باعتبارها حالة تهريب.

وطالب خميس بأن تقوم وزارة الاقتصاد بدورها بالعمل على سرعة انشاء جهاز الاغراق، خاصة ما يتعلق بالمنافذ الليبية التى اصبحت خطراً ، فهناك كميات حديد وسلع تدخل مصر عن طريق ليبيا.

تحمل عبارات «صنع فى ليبيا» ، بينما الحقيقية غير ذلك بهدف التهرب من سداد ٢٠٪ قيمة جمارك . ولذا مطلوب التشديد فى استخراج شهادات المنشأ دون تزوير ، وابرام اتفاق بين وزيرى صناعة البلدين لحماية السوق من الاغراق السلعى عن طريق أوكرانيا وغيرها ، وبالاضافة الى ضرورة قيام الحكومة بالزام المشروعات الكبرى باستخدام الحديد المحلى.

المستوردون يتحكمون

ويشير كامل عباده- صاحب مصنع حديد

- الى ضرورة المواءمة فى الجمارك بين البيلت «المادة الخام» والحديد التام الصنع ، وضرورة رفع سعر الجمارك على الأخير بما لا يقل عن ٣٠٪ لتغطية الفرق فى السعر المحلي- وتحميل المستورد الرسم التعويضى ، مع الالتزام بشهادة المنشأ للوارد من ليبيا.

زبالة العالم

أما عبد الوهاب قوطه عضو مجلس الشعب وصاحب شركة بورسعيد يرى ان الصناعة الوطنية تتحمل أخطاء الحكومة وقراراتها فرغم امكانياتها لزيادة الانتاج قامت بتخفيضه ثم هناك إتفاق سياسى بين الحكومة وليبيا جرى فى غيبة اصحاب المصلحة ، كما ارتفع سعر طن الزرة الى ١٣٠٪ دولار للطن والكهرباء الى ٢٣ قرشا للكيلو.

ويؤكد أن ما يتم استيراده من حديد عبارة عن زبالة الموانئ ، فأطوال غير معلومة وجودة اقل من المتعارف عليه ، ومصاب بالصدأ ، ويحدد مطالبه فى بحث وضع التعريفة الجمركية دون عبث ، والتوصل لوسائل تعويضية من خلال رسوم ، علاوة على اتخاذ اسلوب الاسعار الحكمية والتدقيق فى علامات الجودة ، والكف عن الاتفاقيات التجارية السياسية ذات الاثر التجارى السلبى.

غرامات على الواردات

د. **مصطفى السعيد** وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب يرى ضرورة الاتفاق أولا على اسلوب الحماية وهو مواجهة الاغراق ، نظرا لأنه خطر دائم ، ولن نفلح حتى مع زيادة الجمارك فى مواجهته ، والحل فرض رسوم وغرامات على الحديد الوارد ، مع وضع ضوابط لحماية السوق من الحديد غير الصالح.

وأضاف د. مصطفى ان فرض جمارك جديدة أو الحل بنظام الحصص لن يفلح فى ظل النظام الاقتصادى الجديد وتطبيق الجات.

يرى المهندس **عادل الدنف** رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ان المخرج لحماية الصناعة الوطنية هو تحديد الاحتياجات المحلية من الحديد والتى تصل الى ٩ر١ مليون طن مقابل ٢ر٢ مليون عام ١٩٩١.

ولهذا طالبنا كشركة قابضة زيادة الرسوم الجمركية إلى ٣٠٪ ولكن القرار صدر بـ ٢٠٪ فقط.

ويشير إلى ان الحديد الوارد من دول الاغراق يأتى بسعر التكلفة الحقيقى هناك نظرا لانخفاض عملاتها أمام الدولار الذى تصل قيمته الى ١٧٠٠ روبل أوكرانى مثلاً وقال ان المشكلة تعانى منها أيضا صناعة مواسير الصلب.

درجة ثانية

المهندس **حسن عبد اللطيف** رئيس الشركة الاهلية للصناعات المعدنية يؤكد أن هناك حديداً غير مطابق للمواصفات يدخل البلاد ودرجة ثانية وبأسعار أرخص... ويمكن السيطرة على المشكلة لأن منفذها واحد فالحديد يأتى من مجموعة دول معروفة ... ولذا زيادة الجمارك وتحديد رسم اغراق يمكن ان يكون حلاً كما ان المستوردين يبيعون بنفس السعر المحلى رغم انخفاض وارداتهم.

ويؤكد المهندس **محمد المبرغنى** رئيس شركة النحاس أن المصانع مهددة بالإغلاق والتصفية خاصة وأن المنافسة السعرية غير واردة لأن المستورد سيكون كسبان على طول الخط لارتفاع فارق السعر ، ولهذا مطلوب وقف الاستيراد.

تشريد ٢٣ ألف عامل

ويفجر د. **على حلمى** رئيس شركة الحديد والصلب جانبا آخر من المشكلة ، فيقول ان الشركة التى تنتج مليون طن حديد مهددة بالخراب الحقيقى فالمشكلة لا تقف عند حديد التسليح فقط.

فقد تم استيراد ٢٠٢ ألف و ٤٢٥ طنا من جميع انواع الحديد خاصة الصاج بسعر ٢٦٠ دولار عن طريق ليبيا مقابل سعر عالمى ٣٧٥ دولار .. والدولة لا تتحرك رغم صراخنا لكافة الجهات والمسئولين ولا يمكن ان تستمر الشركة فى ظل هذا الوضع و٢٣ ألف عامل مهددون بالتشرد ، فهل من المعقول ان يدخل البلاد وفى اسبوع واحد حديد يكفى لعدة أشهر ، بل الغريب ان يدخل البلاد حديد قادم- ومنذ أيام -مما كان يعرف بيوغوسلافيا.

ويرى د. على ان الحماية الجمركية غير كافية ما لم تكن البلد مستعدة للمواجهة الشاملة. حتى لو ارتفعت الجمارك الى ٣٠٪ لن تكف الحماية ، ولهذا لابد من مكافحة الاغراق.

بتحديد السعر العالمى يضاف اليه سعر الشحن والجمارك وهنا مستعد للمنافسة وبسعر اقل.

الاقتصاد يرد

ويرد **فخر الدين ابو العز** وكيل أول وزارة الاقتصاد مؤكدا ان الوزارة تتحرك من منطلق سياسة الحكومة ، وتوجد لجنة برئاستى لتلقى طلبات المنتجين لمواجهة الاغراق لحماية الصناعة الوطنية ، بل تبين ان كل ما تلقيناه لا تنطبق عليه مواصفات الجات ، وعندما قامت أمريكا بالحماية لانتاجها لجأت للاتفاقيات الثنائية كما ثبت ان اللجوء لتحديد حصص للاستيراد غير مجد ، والعبث بالرسوم الجمركية يؤدى الى اختلالات ضخمة ، خاصة أن المنتجين يرفضون تقديم عناصر التكلفة التى بها سيتم تحديد علاقاتنا باتفاقية الجات.

ويضيف ابو العز أن هناك وسائل أخرى للحماية باستخدام ادوات اقتصادية ، من خلال الاتفاقيات مع الدول العربية باستبعاد السلع التى تنافس المحلى، وتحديد مواصفات للسلع.

وحول مشكلة ليبيا أوضح أبو العز أن القضية لها بعد سياسى ولكن اذا توفرت لدينا المعلومات مستعدون لدراسة أى قصور ، مثلما يجرى حاليا بشأن بعض الواردات من السعودية.

علاج شامل

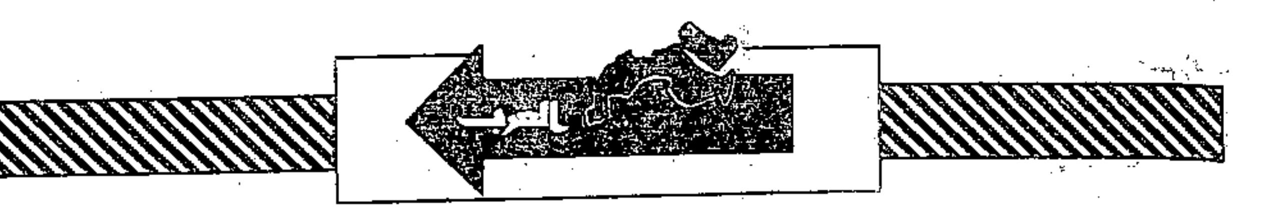
تم عرض المشكلة بتفاصيلها من المنتجين على الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة فأكد أنه ليس من المقبول استيراد ٧٠٪ زيادة عن حاجة السوق وليس هناك ما يمنع من استيراد العجز، فقط لحماية صناعة ضخمة تقدم ٣ مليارات جنيه سنويا ولا يمكن المغامرة بها ، ويجب المواءمة بين الانتاج المحلى والتصدير والاستيراد.

وأضاف الوزير ان تحجيم الاستيراد أمر صعب فى ظل التجارة الدولية الراهنة ومن الصعب تطبيقه ، كما ان فرض رسوم -جمارك- امر صعب ايضا ، ولذا لابد من الحل الشامل ، فأمريكا قامت بحماية انتاجها واجتمع مجلس الأمن القومى هناك من أجل منتجى ٤٠٠ ألف دستة قمصان.

وأضاف الوزير انه سيدعو وزير الصناعة الليبى لوضع حد ومواصفات لواردات الحديد من ليبيا وخارجها لحماية انتاجنا كما ان هناك تخوفا من زيادة الاسعار بعد زيادة الجمارك ، ولهذا مطلوب خلق الوعى ودراسة اتفاقية الجات والوقوف على تفسيراتها ، ومع تكامل الانظمة لمواجهة الاغراق.

واتفق الوزير مع ممثلى ورؤساء ، وأصحاب الشركات على تشكيل مجموعة عمل لدراسة المشكلة وتوفير المعلومات لمتخذى القرارات، وتطبيق اللائحة الخاصة بمواصفات الحديد القديمة لحين بحث الوضع الجديد ، ودراسة تثبيت سعر للسوق المحلى يرتبط بالسعر العالمى، ودراسة تعديل التعريفة الجمركية، وفرض عقوبة إضافية على المستورد المخالف.

وأكد الوزير على ان أجهزة الرقابة والفحص تحتاج لزيادة كفاءتها وتقويم لخدمة الصناعة الوطنية بشقيها العام والخاص.



طريق التسوية امام حاجز غزة واريحا

اتفاق أمني وليس سياسي ..

وهدفه التهدئة وليس السلام ..



رسالة القدس

في سياق حملة الدفاع والترويج لاتفاق القاهرة الموقع في ٤مايو آيار ١٩٩٤ بين اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، يردد المسئولون الفلسطينيون عكس ما يقوله نظراؤهم الاسرائيليون الى درجة تدعو للاعتقاد وكأن الجانبين يتحدثان عن اتفاقين مختلفين ومنفصلين وليس عن اتفاق واحد نشرت وسائل الاعلام جميع بنوده وملاحقه وخرائطه التى ملأت ٢٥٠ صفحة على الاقل واعيدت طباعة مسوداته عشرات المرات.

فالجانب الاسرائيلي وفى المقدمة اسحق رابين يتحدث عن اتفاق لن يؤدى الى دولة فلسطينية ذات سيادة وعن بقاء سيطرة اسرائيل المطلقة على الحدود والمعابر والمستوطنات والشوارع الرئيسية وعلى الاجواء والمياه الاقليمية ، كما ويتحدث ايضا عن سلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات وعن ابقاء مصدر السلطات والصلاحيات فى المجالين الخارجى والامنى بيد اسرائيل واما عن باقى الصلاحيات فقد ابقت تحت اشراف عدد كبير من لجان التعاون والتنسيق المشتركة التى تتمتع فيها اسرائيل بحق الفيتو ازاء اى قرار او اجراء لا توافق عليه هذا ما يتحدث عنه رابين ووصفته الوزيرة الاسرائيلية **شولا ميت الوني** بأنه اتفاق ملئ بالقيود والشروط التى تحول دون تطوره الا بموافقة اسرائيل واشارت ايضا الى انه لو فرض الانتداب البريطانى مثل هذه الشروط والقيود على الحركة الصهيونية ما قبل عام ١٩٤٨ لما تم الإعلان عن قيام دولة اسرائيل.

وحسب قائد المنطقة الجنوبية الاسرائيلى الميجور جنرال **متان فلنائى** فان الخرائط والمخططات الامنية للاتفاق قد وضعها الجيش فى ايلول من عام ١٩٩٣ فورا بعد التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ، ويضيف ان ما **اقر بعد سبعة اشهر من المفاوضات هى نفس الخرائط ولم نتنازل فى المجال الأمنى عن أى شئ !** وبالمناسبة فان الجوانب الامنية تحتل حوالى ١٠٠ صفحة من الاتفاق او ما يعادل ٤٠٪ من بنوده.

أما فى **الجانب الفلسطينى** فالاحاديث والتفسيرات والشروحات تختلف تماما ونسبة مئة بالمئة تقريبا. فالمسؤولون الفلسطينيون يتحدثون عن مرحلة اولى على الطريق لاقامة الدولة الفلسطينية ، وعن اقامة نواة هذه الدولة التى اصبحت فى متناول اليد ، وبالتالى عن ضرورة حشد كل الطاقات والكفاءات الفلسطينية لدعم هذا الاتفاق وتعزيز السلطة الفلسطينية . ويتحدثون ايضا عن الانسحاب الاسرائيلى الكامل من غزة واريحا وعن السلطة الفلسطينية ذات السيادة وعن اقتراب موعد عودة مئات الالاف النازحين الفلسطينيين الى ديارهم التى نزحوا منها اثناء حرب حزيران عام ١٩٦٧.

وفى هذا المجال اعلن **د. نبيل شعث** رئيس الوفد الفلسطينى بأن المحادثات حول عودة ثمانماية الف نازح فلسطيني سوف تبدأ في موعد اقصاه الرابع من شهر تموز القادم . وفي اطار دفاعه عن الاتفاق قال شعث لقد حصلنا على ما يزيد بكثير عن الحكم الذاتى المتعارف عليه دوليا فهناك الاعتراف بالمنظمة ومياة اقليمية والسيطرة وجواز السفر وطابع بريدى ومطار دولى فى غزة وخطوط طيران دولية مع الدول المجاورة فصل القوات التى كانت تطالب به اسرائيل تحول الى انسحاب وها نحن نسيطر على ارضنا وندير شؤوننا.

إن هذا التعارض الكبير بين الجانبين فى شرح وتفسير أهداف ومعانى اتفاق القاهرة



حوار على الروضة..

الأخير ينبع بالأساس من التعارض بين أهدافهما النهائية المعلنة، مع فارق هام وأساسي لصالح رابين الذي يستطيع الاعتماد على الاتفاق نفسه والبناء عليه من أجل تنفيذ أهدافه النهائية أي برنامج حزب العمل الإسرائيلي الذي يقضي بضم أجزاء واسعة من الضفة والقطاع. وفي المقابل، فان الاتفاق المذكور يفتقد للاسس والقواعد الضرورية واللازمة، التي تمكن الجانب الفلسطيني من البناء عليها او تطويرها في الاتجاه الذي يتمناه، اي الانتقال من السلطة الى الدولة، لان هذه السلطة مقيدة بعشرات الشروط واللجان المشتركة. وبالتالي فهي تفتقر لمقومات التطور الذاتي، ومن هنا يمكننا فهم الاسباب(وفهم الاسباب لا يعني قبولها) التي تدفع المسؤولين الفلسطينيين لتحميل الاتفاق ما ليس فيه، والابتعاد عن الخوض في تفاصيله ومتاهاته والاكتفاء بالاحاديث العامة عن البرامج والشعارات والاهداف التي لن يتخلوا عنها.

واذا ما عدنا مرة أخرى لما يسمى بالمكاسب او الانجازات الفلسطينية في الاتفاق فان السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المقاييس التي اعتمدت في ذلك؟ وهل صحيح بأن جواز السفر وطابع البريد ويدالة الهاتف والمطار هي من علائم السيادة !! وماذا عن تشكيل اللجان الامنية والعسكرية والادارية والاقتصادية والقانونية المشتركة باعتبادها مصدرا للسلطات ،اين السيادة في ذلك؟؟ **وماذا عن اقتطاع حوالى ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة لصالح المستوطنات، والمعسكرات ومجالاتها الأمنية؟** وماذا عن الترتيبات الخاصة للوصول من **أريحا** الى قرية **العوجا** المجاورة! فبالرغم من أن كلا المنطقتين خاضعتين للحكم الذاتي فان **الطريق بينهما غير خاضع للسلطة الفلسطينية وانما للجيش الاسرائيلي وللدوريات المشتركة!!** أي أن الحديث هنا هو عن جيب العوجا داخل منطقة الحكم الذاتي.. ونفس الشئ ينطبق على مسألة الوصول من **أريحا** الى **مقام النبي موسى** حيث يسمح بذلك فقط في مناسبات الأعياد، وكذلك أيضا بالنسبة للمغطس على ضفاف نهر الأردن اذ يسمح للمسيحيين بالصلاة فيه مرة في العام في عيد الغطاس الذي يعقب عيد الميلاد لدى الطوائف المسيحية؛ ونسأل مرة أخرى أين مظاهر السيادة في هذه الترتيبات التي حولت منطقة أريحا الى مجموعة من الجيوب لا يسمح التنقل بينها الا باذن من السلطة المحتلة؟! وبالاضافة الى ذلك فان لجنة الاشراف والمراقبة العليا التي شكلها الجانبان يحق لها الاعتراض على أي شئ يخرج على مفهوم الاتفاق حتى على الأوامر والتعليمات التي تصدر عن مجلس السلطة الفلسطينية نفسه.

ان قوائم المحظورات والممنوعات الطويلة، القائمة في الأساس على مبدأ عدم الثقة المطلقة بالجانب الفلسطيني باعتباره يشكل خطرا أمنيا دائما على اسرائيل، تؤكد على أن هذا الاتفاق في طبيعته **هو اتفاق أمني أكثر منه سياسي ،يهدف الى التهدئة وليس الى السلام**. كما أن نموذج التعامل مع النبي موسى والمغطس التي تحولت الى جيوب منعزلة في اتفاق غزة وأريحا هي سوابق خطيرة تحمل في طياتها مخاطر أن يجرى التعامل مع المسجد الأقصى وكنيسة القيامة في القدس بنفس الطريقة واغلاق ملف المدينة المقدسة لصالح الطرف الآخر. هذا اضافة لما يعنيه هذا النموذج بالنسبة لمدن وقرى الضفة الغربية المحاطة بالمستوطنات اذا ماجرى التعامل معها بنفس الصيغ المطبقة على جيب العوجا.

لهذه الأسباب وغيرها فان الاتفاق المذكور مليئ بعوامل سوء الفهم واختلاف التفسير وعدم القابلية للتطبيق كما أنه بسبب قصوره وافتقاده لأى دينامية داخلية للتطور يعني بأن غزة وأريحا قد تكون أولا وأخيرا!!

وبالمقابل فان مثل هذه المخاطر يجب ألا تقلل من أهمية ودور المنظمة باعتبارها المرجعية لهذه السلطة. ان طبيعة الاتفاق المفرد تدعو للاعتقاد بأن هناك في الجانب الآخر من لا يزال يعتقد بامكانية تجاوز المنظمة واستبدالها هذه المرة بسلطة منقوصة ومقلصة وهذا مايجب الانتباه إليه ومواجهته بكل شجاعة وحسم وعلى أن يبدأ ذلك بالمحافظة على منظمة التحرير كمجسد للهوية الوطنية الفلسطينية وادخال التعديلات المناسبة على بنيتها وأساليب نشاطها وعملها بصورة تتجاوز صيغة تحالف الفصائل الى صيغة تحالف وطني شامل يعكس مصالح جميع فئات الشعب الفلسطيني ،خاصة داخل المناطق المحتلة ،التي ستبقى كذلك بالرغم من الاتفاق الأخير.

ان المحافظة على منظمة التحرير، وتطوير دورها، وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وجبهته الداخلية، والحيلولة دون وقوع أى نزاعات أو احترابات داخلية هي مهمات أساسية وتشكل قاسما مشتركا يجب أن يحظى باجماع وطني شامل وخاصة في هذه الظروف الدقيقة والصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وهي تشكل أدوات أساسية وهامة على طريق مواصلة النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال، ومن أجل تجاوز الحاجز الذي أقامه اتفاق غزة وأريحا.

بيان
حزب الشعب الفلسطيني

لا ..
لاتفاق القاهرة
وعاش النضال
من أجل
الدولة الفلسطينية
المستقلة !

أخيرا وقع اتفاق القاهرة بين إسرائيل والطرف الفلسطيني المفاوض فجاء مفصلا حسب المقاس الإسرائيلي التوسعي الاستيطاني، وكل ما أعطى للطرف الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا تحكمه القيود واللجان المختلفة باسم التنسيق والإشراف والمراقبة بحيث باتت أي حركة للسلطة الفلسطينية تتطلب الموافقة الإسرائيلية.

لقد بقيت السلطة الاحتلالية هي مصدر السلطات في قطاع غزة وأريحا فهي المسئولة العليا عن الأمن وهي التي ترفض أو تقبل تعديل القوانين الاحتلالية، وبيدها بقيت الولاية على الأرض. وما أعطى للسلطة الفلسطينية من ولاية محدودة فهو مقيد بالاستثناءات في مجال البناء واستخدام الطرق، وفي معاملة المخالفين الإسرائيليين الذين لايجوز توقيفهم، بينما يستلزم تسليم أي مطلوب فلسطيني للسلطات الإسرائيلية.

إن الاتفاق لم يحقق الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة أو من منطقة أريحا بل ظل الجيش الإسرائيلي متواجدا بكثافة في المستوطنات وحواليها وعلى الطرق العرضية والطولية وفي الداخل، واحتفظ لنفسه الحق بالعودة إلى أي مكان، وتمت تجزئة القطاع إلى أربعة أجزاء، كما قزمت منطقة أريحا ثم جزأت إلى جزئين، المدينة والعوجا، وأضيف إلى كل ذلك حواجز جديدة وقيود على الحركة من أريحا وإليها كما هو الحال بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا كان أنصار الاتفاق يتذرعون بأن التطبيق سيؤدي إلى تغيير هذا الوضع، فإننا ندعوهم إلى مراجعة صفحات الاتفاق المائتين ليدلونا على أية صلاحية للسلطة الفلسطينية لاتوجد قيود عليها أو رقابة إسرائيلية تنظمها.

إن للاتفاق دينامية واحدة للتحول نحو المرحلة النهائية وهي بتعميم النموذج القائم بموجب الاتفاق في غزة وأريحا على باقي التجمعات السكانية في الضفة الغربية بدون تواصل اقليمي وبلا سيادة بل تحت الرصاية المشددة للسلطة الإسرائيلية الاحتلالية، وهكذا تكون التسوية النهائية مجرد توسيع لنموذج غزة وأريحا كما هو موجود في الاتفاق.

هذا هو هدف السلطات الإسرائيلية، أنها تريد تطبيق برنامج حزب العمل الإسرائيلي القاضي بالاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من المستوطنات والقواعد العسكرية في الأراضي المحتلة، والانسحاب فقط من المناطق المأهولة بالسكان.

إن الاتفاق بقصوره عن تلبية مطالب الحد الأدنى وهي الانسحاب الكلي من قطاع غزةوأريحا تمهيدا للانسحاب الشامل من أرض وطننا المحتل، ووضعه مئات العقبات والعراقيل في وجه نضالنا من أجل الاستقلال الوطني، لايعتبر وصفة لقيام سلام عادل، ويبقى على أسباب النزاع بل يخلق أسبابا إضافية.

لقد وقع الطرف الفلسطيني المفاوض على الاتفاق دون أن يحصل على ضمانات للحيلولة دون تحول المرحلة الانتقالية إلى حل دائم لا من الدول الراعية للمفاوضات ولا من مجلس الأمن صاحب القرار ٢٤٢ وأكثر من ذلك فإن اسرائيل وحماتها يشيعون في العالم كله أن السلام قد تحقق في محاولة لشطب القضية الفلسطينية من اهتمام الرأي العام العالمي، وإخلاء مسئولية هيئات الشرعية الدولية عن متابعة تنفيذ قراراتها. كما يشجع هذا الاتفاق عدة دول عربية لإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وعلى تسريعها، في المفاوضات المتعددة الأطراف، للمشاريع الإسرائيلية للتعاون بما في ذلك المشاريع الخاصة بتوزيع اللاجئين الفلسطينيين على دول العالم دون وطنهم.

وإذا كان مهندسو الاتفاق قد وعدوا بتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية فإن هذا الدعم ليس مضمونا ولا يوجد هناك مايكفل استمراره طوال الفترة الانتقالية، فضلا عن أنه قاصر عن تلبية الحاجات الملحة لتشغيل الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل ومعالجة المشاكل التي خلقها الاحتلال وتفاقمت بسبب وجوده في مختلف المجالات الحياتية. وهو أمر يضيف عاملا آخر إلى عوامل عدم الرضى والاستقرار لدى الجماهير الفلسطينية.

إننا جميعا مطالبون بإبداء أقصى درجات اليقظة والحذر تجاه محاولات تمزيق وحدة شعبنا، وزجه في صراعات داخلية تلهيه عن مواصلة نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية.. والضمانة لذلك تكمن في احترام الحقوق الديمقراطية لأبناء الشعب ولقواه الوطنية وتوفير كل الشروط

إن مهمة إجلاء المحتلين الإسرائيليين عن أرض وطننا وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير على كامل أرضه وفي مقدمتها مدينة القدس العربية لم تتحقق بعد، ولايحمل الاتفاق وعدا بتحقيقها، وعلى شعبنا وقواه الوطنية مواصلة الاضطلاع بهذه المهمة كما هو الأمر الآن وكما كان في الماضي وأكثر.

إننا ندعو كافة أبناء شعبنا وقواه الوطنية وشخصياته المستقلة إلى الوحدة في هذا الظرف العصيب لتبقى راية التحرير والاستقلال خفاقة على ساحات نضالنا الوطني. كما نطالب كافة الهيئات الرسمية لمنظمة التحرير بعدم إقرار هذا الاتفاق.

عاشت الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وليتواصل النضال ويشتد من أجل إقامتها.

المجد والخلود لذكرى شهداء شعبنا الأبرار.

المكتب السياسي
حزب الشعب الفلسطيني
٦مايو آيار ١٩٩٤

هل المشروع الصهيوني خارج الزمن ؟

محمد عامر

ورد المسطور عاليه كعنوان جانبي في مقال «تحولات المشروع الصهيوني» الذي نشره أهرام الاثنين ١٩٩٣/٢/٦ (ص٨) للأستاذ السيد يسن.

يشرح المقال كيف انه نتيجة التحليل العلمي وأيضا الصراع الدموي العنيف بيننا وبين الصهيونية وإسرائيل التي تجسدها قد استقر في يقين العقل السياسي العربي لفترة طويلة ان الصراع مع اسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود، وأنه لكي يعيش طرف فلابد ان يفنى الطرف الآخر ويزول. وبعد استعراض مجريات الصراع منذ عدوان ٦٧، يضيف ان الجدل الذي يدور الآن حول الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي يظهر «أن التيار القديم الذي رفع شعار صراع الوجود وصراع الحدود، ما زال يرفض التحول عن

اسحاق رابين



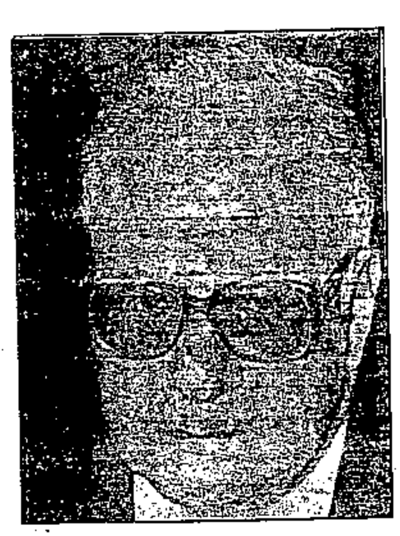
مواقفه المبدئية على اساس أن المشروع الصهيوني غير قابل للتغيير وانه ما زال مصمما على اهدافه المبدئية، حتى لو تغيرت اساليبه» ثم يردف قائلا تحت العنوان المسطور عاليه «وهذه النظرة يبدو انها تنظر الى المشروع الصهيوني وكأنه بنية مصمتة خارج الزمان ! بمعنى أنه مهما كانت قوة الضغوط الداخلية... او الضغوط الدولية، فإن الصهيونية بمشروعها الذي تجسده اسرائيل ستظل هي هي بلا أي تغيير ..» ثم يعلق على هذا بقوله «وهذه في الواقع نظرة غير علمية، فكل المشاريع العنصرية التي عرفها التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية.. ويضيف «واذا كانت هذه هي دروس التاريخ، فلماذا نستبعد تحولات المشروع الصهيوني نفسه، ولماذا نعتبره وكأنه خارج الزمان لا يسري عليه ما سرى على غيره من مشاريع عنصرية واستيطانية من قبل؟

وبداية يحسن ان يكون واضحا ان تيار **المواقف المبدئية** الذي يرفع شعار التحرير او شعار صراع الوجود، **يستهدف الآن كما كان يستهدف دائما القضاء على الصهيونية** ، **ولا يستهدف الآن، كما لم يكن يستهدف ابدا إفناء اليهود ولا الاسرائيليين، أو القضاء عليهم.** بل انه باستهدافه القضاء على الصهيونية إنما

يستهدف - فيما يستهدف - تحرير الاسرائيليين والصهاينة من هذه الايديولوجية العنصرية، حتى يمكنهم ان يكتسبوا ابعادا إنسانية تؤهلهم لأن يسهموا - على قدم المساواة - مع غيرهم من البشر في بناء عالم يليق بنا جميعا ، ويمكن لمن يهمه الامر الرجوع الى أدبيات الصراع العربي الصهيوني منذ احتلال بريطانيا حتى الآن ، مرورا بموقف الدول العربية من قرار التقسيم ، ومداخلات مندوبيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة اثناء مناقشة هذا القرار.

وتيار المواقف المبدئية ينطلق من ثقته في إمكان هزيمة الصهيونية والقضاء عليها ، وهذه الثقة ثقة نضالية تاريخية ، وليست ثقة حتمية ميتافيزيقية ، فما جاء في المقال من أن .. كل المشاريع العنصرية التي عرفها

سيد ياسين



التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية لا يتفق مع وقائع التاريخ ، ويكفى للتدليل على هذا النظر إلى دول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، فهذه الدول تجسد عنصرية الأوروبى الأبيض ضد الهندي الأحمر اغتصابا للأرض وإبادة للبشر لكن سطوتها جعلتنا ننسى هذا ، وجعلتها تجد من يصدق زعمها بأنها راعية حقوق الانسان فى العالم.

ولأن تيار المواقف المبدئية يدرك ان القضاء على الصهيونية قضية نضالية ، فهو شديد الحساسية لتطورات الصراع وتطورات أطرافه. وهو شديد الحساسية لعامل الزمن ، الذى يجب ان يستثمر لتكثيف النضال تحقيقا للهدف . ومن ثم فهو يقدر أهمية حرب الاستنزاف ، وأهمية حرب أكتوبر وما واكبها من استخدام سلاح البترول ومن جهود سياسية أسهمت فى عزل اسرائيل دوليا عندما قطعت معظم الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية معها، وأسهمت فى أن يرى العالم الصهيونية على حقيقتها : شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، كما اعلن ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠/١١/١٩٧٥. وهو يقدر أهمية المقاومة الشعبية المسلحة والجماهيرية التى اخذت صورا عديدة فى لبنان وفلسطين ، كان آخرها الانتفاضة الفلسطينية المجيدة.

وكل هذه الخطوات المضيئة على طريق نضالنا ضد الصهيونية تعطى تيار المواقف المبدئية مزيدا من الثقة فى أن محاصرة الصهيونيةومن ثم القضاء عليها. عملية ممكنة واقعيا ، اذا ما امتلكنا الإرادة والحكمة والخيال والعزيمة والمثابرة وتصاعدنا بخطواتنا حتى النصر. وهو فى هذا يستلهم درس التاريخ ، فالنازية التى يذكرنا المقال بسقوطها ، لم تسقط فى معركة واحدة. حقا ، ان نصر الحلفاء فى معركة العلمين(٢/١١/١٩٤٢) كان نقطة تحول فى الحرب ، لكن أحدا لم يقل أن معركة العلمين آخر المعارك ، أو أن المشروع النازى قد تحول بعدها وصار حميدا يمكن التعايش معه بدلا من السعى الى القضاء عليه... الخ.. بل ان الضغط قد تصاعد ، فكان انتصار ستالينجراد (٢/٢/١٩٤٣م).. وغزو نورماندى (٦/٦/١٩٤٤م) الى ان تم القضاء على النازية بتسليمها بلا قيد ولا شرط (٧/٥/١٩٤٥).

اذا كانت هذه هى نظرة تيار المواقف


كلينتون

المبدئية ، فكيف يمكن اذن اتهامها بانها فيما يبدو تنظر الى المشروع الصهيونى وكأنه بنية مصمتة خارج الزمان! ، أو بأنها فى الواقع نظرة غير علمية؟

ثم ما هو البديل الذى يطرحه المقال؟ انه فى الوقت الذى يقول فيه ان كل المشاريع العنصرية التى عرفها التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية ويسرى عليه ما سرى على غيره من مشاريع عنصرية واستيطانية من قبل! لا يبين لنا كيف تطور الظروف الدولية والداخلية حتى تسقط المشروع الصهيونى العنصرى ، وبدلا من هذا يدعو الانظمة والشعوب العربية لكى تصمد فى المفاوضات ، وتتشبث بالحقوق العربية كاملة غير منقوصة ولا خلاف على ان الحقوق العربية الكاملة غير المنقوصة تشمل - فيما تشمل- يافا وحيفا وعكا والقدس بشرقها وغربها، فهل من العلمى أو العملى التشبث بهذه الحقوق على مائدة المفاوضات؟ بل هل من الوارد اصلا طرحها على مائدة مفاوضات تقوم على اساس القرار ٢٤٢، الذى يحصر الحقوق العربية فى «أرض احتلت» فى عدوان ١٩٦٧م.

ويكمل المقال أطروحته بالدعوة الى «تعظيم المكاسب العربية عبر النضال السياسى المنظم ، والذى لا ينبغى له أبدا التخلى عن خيار استخدام القوة فى نهاية المطاف لإجبار اسرائيل على النزول عند المطالب العربية المشروعة . لكن لماذا إرجاء استخدام القوة (بالمعنى العام للكلمة) إلى نهاية المطاف؟ لقد رأينا فيما سبق كيف أثمر النضال السياسى الذى واكب حرب أكتوبر فى عزل اسرائيل وفى كشف طبيعتها العنصرية للعالم أجمع ، فما الذى أثمره النضال السياسى فى ظل ارجاء استخدام القوة الى نهاية المطاف؟

غداة مؤتمر مدريد ، وبمبادرة وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، ألغت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٣٧٩ المشار اليه (أهرام الأربعاء ١٨/١٢/١٩٩١م،ص١) وغزت اسرائيل سياسيا مناطق كانت محرمة عليها من قبل فحصلت على اعتراف من الصين والهند (تضمان معا نحو ٤٠٪ من البشر) بها ، وأقامت معهما علاقات دبلوماسية ، واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر الدول الافريقية . كما كانت قد استعادت من قبل علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي (من ذلك الوقت) ،وبعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي اعلنت الولايات المتحدة انها ستسعى الى الغاء قرارات الأمم المتحدة التى تدين اسرائيل ، وأثناء زيارة رابين الاخيرة لواشنطن جدد الرئيس كلينتون تعهدات أمريكا بضمان تفوق اسرائيل (النوعى على كل العرب) ، كما تعهد بضمان حصولها على احدث تكنولوجيا السلاح والكمبيوتر ، وبالعمل على انهاء المقاطعة العربية(أهرام الاحد ١٤/١١/١٩٩٣) (ص ١) ،وبعد ذلك بأيام تمكنت اسرائيل من أن تغزو سياسيا منطقة أخرى كانت محرمة عليها من قبل : إندونيسيا و فى زيارته للقاهرة فى أوائل ديسمبر الماضى برر مساعد وزير الدفاع الأمريكى علنا انفراد اسرائيل بامتلاك الاسلحة النووية فى منطقتنا (من تقرير-الاستاذ سلامة أحمد سلامة- أهرام الخميس ٩/١٢/١٩٩٣م ص٨).

فهل هذه هى «الضغوط الدولية على اسرائيل التى يحدثنا عنها المقال؟

اذا كان القصور عن رؤية التغيير فى الواقع يجافى العلم ، فإن توهم وقوع التغيير لمجرد أننا نتمناه، لا يقل مجافاة للعلم ، وقديما قال شوقى «وما نيل المطالب بالتمنى».

الجزائر ... تحت جنح الظلام

حوار مع جورج موران

اجرته جيزلان توتان

ترجمة/ نورا أمين

تعجز الكلمات عن التعبير عن الرعب الذي يشعر به الجميع حيال انغماس الجزائر في الظلام والفوضى، ففي الوقت الذي يغيب فيه وجود أي مخرج من الأزمة، نجد عديدا من الجزائريين سوا، رجالا أو نساء أو نقابيين يحاولون- تحت خطر الموت- مقاومة الإرهاب ، وفي البوسنة والشرق الاوسط ،وفي افغانستان كما في الجزائر ، تشير نفس الاصولية العمياء ، والتي تحمل الموت في طياتها ، إلى العودة الى الهمجية ، ولعل فكرة تصدير القيم العلمانية تعتبر حاليا بمثابة تحد للاشتراكيين في الوقت الذي اتخذت فيه بعض البلاد من هذه الفكرة – ومنهم فرنسا مبدأ من مبادئها.

تنوعت مقاومة الإرهاب بين تجمع الجمعيات النسائية وإضراب الموظفين وظهور صفحة بيضاء، في جرائد يومي ٢٦، ٢٧ مارس ، ولتعبر أيضا عن تظاهرة من الحداد الوطني في الجزائر على ضحاياها كل يوم . فيما يلي تفسير ، جورج موران George Morin للأمر:

***كيف يمكن تفسير جنون القتل الذي يجتاح الجزائر اليوم؟**

جورج موران: كل يوم ، تزداد قائمة القتلى والجرحى والمهددين في الوقت نفسه الذي نتردد فيه في طرح الدوافع والمبررات التي يسوقها القتلة لأنفسهم لقتل ضحاياهم ولتهديد من هم على قيد الحياة بطريقة لا يمكن محوها من الذاكرة ، فحينما يذبح مدرس أمام تلاميذه ، وتضرب فتاة أمام زملائها ، او ينزف مدرس جامعي حتى الموت أمام اطفاله ... نقول لأنفسنا أن الأمر قد وصل الي نهايته، ولكن ما ان يجئ اليوم التالي حتى تصلنا أنباء عن احداث اكثر قسوة!

كيف اذن نبحث عن تفسير لمثل تلك الهمجية ، اللهمّ الا عبر طريق كونها ظاهرة قد تصيب أي شعب في العالم؟

لقد وصف لي صحفي صربي من البوسنة الأمر قائلا: «حينما تذهب أكثر البنى الاجتماعية وكل بنى الدولة ادراج الرياح، تتحرر أكثر الغرائز تعرضا للكبت وتخرج الشخصيات السيكوباتية من جحورها لتحتل القيادة».

هكذا فسر الهياج الدموي للميليشيات الصربية في البوسنة ، أما في الجزائر وكثير جدا من جرائم القتل يقوم بها الأصوليون ، الا انه هناك أيضا قتلة مسلحين من قبل بعض اوساط المافيا التي تسهر على حماية تمويلها عن طريق العصابات الكبرى وفتوات الاحياء، مما يزيد من خطورة الأمر ومن تعقيده ، فما من احد في مأمن من الإرهاب ،أيا كان جنسه او بنيته او وضعه الاجتماعي او نشاطه المهني او جنسيته (فقد قتل مؤخراً إثنان من الفرنسيين في بير خادم) .. وفي نهاية المطاف نجد عنف الدولة الذي لا يفلت هو الآخر من الإرهاب ، فكل الدول التي ينبغي عليها مواجهة حركة ارهابية ما تنزلق فورا نحو قمع الجميع دون شفقة ، وبالطبع لم تسلم الجزائر من الامر ، حيث اصبحت الاعتقالات العشوائية والتعذيب والإعدام من الأحداث اليومية الجارية.

*** هل نعتبر إذن أن العالم قد أصابته حالة من الفصام لا حل لها من الآن فصاعداً؟**

جورج موران: لا، ولكن يجب إعادة الأشياء الى نصابها، فالقوى التي تتواجد اليوم في الجزائر تتلخص في النظام العسكري من ناحية والأصوليين من ناحية أخرى ، أما الجيش فهو المحرك الأساسي للنظام منذ ثلاثين عاماً، وهو نفسه الجيش الذي وحدته ملحمة حرب التحرير ومصالحه الموحدة الا انه بات منقسما بعنف الى فصائل وفقا للجيل والمنطقة الجغرافية والإعداد الفني... إلخ ، حتى صار قواده يقضون وقتهم في محاولة للحفاظ على توازن دقيق غالبا ما يؤدي الى الجمود ، ومن حول الجيش نجد القطاعات الأخرى للنظام وكبار الموظفين وقادة الجمعيات الوطنية وزعماء الحزب الأوحد السابق ، وقد اصابهم الانقسام واصبحوا يعانون فقدان الاعتبار ، بعد فشل السياسة الاقتصادية للدولة ، وفشل التحول الى الديمقراطية وشيوع الفساد ، وفي الحقيقة لقد سأم الجزائريون كل ذلك..

أما في مواجهة ذلك ، فنجد الأصوليين وقد انقسموا إلى «سياسيين» و«راديكاليين» و«جزائريين» و«دوليين» من ذوي الايديولوجيا المحددة، تلك الايديولوجيا التي تقوم على التحريم والحظر والتي تنتمي الى الشمولية لتتخلص من كل ما يرفض الانصياع لها ، من هنا يتضح الموقف، **فتلك الرؤية للمجتمع هي نفسها رؤية الميليشيات الصربية في البوسنة ، وهي نفسها رؤية المستوطنين العنصريين في الحرم الإبراهيمي** ، والأمر يتلخص في النهاية في ايديولوجيا التطهير العرقي والديني التي تقوم على التخلص من كل ما يهدد «طهارة» المجموعة او يخرج عن «المعيار المعتاد» عن طريق الإرهاب والقتل إنها أيديولوجيا الكراهية والموت التي ينبغي محاربتها في كل مكان بنفس الشدة.

*** هل تفسر لنا تلك الاحداث إذن الشعار الأمني الذي ترفعه السلطة الجزائرية والذي لا يحل اية مشكلة؟**

جورج موران: يقودنا هذا السؤال الى لب المشكلة ، فمحاربة القتلة في الجزائر او في الأراضي المحتلة تمثل ضرورة ملحة ، الا ان تلك المحاربة تفقد معناها اذا لم نواجهها بمشروع آخر ألا وهو إقامة دولة فلسطينية في فلسطين بجانب تعايشها السلمي في الوقت نفسه مع اسرائيل ، ورفض التقسيم العرقي في البوسنة، والرفض المزدوج في الجزائر لإضطرابات النظام وانتصار قوى الظلام ، ويوجد في الجزائر ، في كل الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية آلاف الرجال والنساء الذين يحلمون لبلدهم بمجتمع يضم العدل الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والديمقراطية السياسية ، الا ان الرعب الذي يحاصر الجزائر اليوم، والتردد والانقسام الذي يجتاحها يمنعون من تضافر الطاقات لإقتراح طريق جديد على الجزائريين ، اولئك الذين يدفعون اليوم اغلى جزية للعنف.

*** ما هو اذن الحل المأمول؟**

جورج موران: إذا لم يستطع احد ان يجمع الجزائريين حول مشروع جديد ومفيد ، فقد تحدث أسوأ الأمور ، ونجد انفسنا اما في مواجهة نظام ديني- عسكري على طريقة ضياء الحق(الديكتاتور الباكستاني السابق)، أو في مواجهة موقف مماثل للموقف الافغاني اي دولة تنفجر وتقع فريسة للفوضى والحرب الأهلية.

من مجلة «الجمعة»: مجلة الاشتراكيين الاسبوعية "vendredi" "عدد ٢٥ مارس ١٩٩٤" (قسم السياسة الدولية)



حكومة الظل العالمية بعد ٢١ عاما من تأسيسها تستعد للقرن الـ٢١

نحو نهاية السيادة القومية



فيما بين السادس والتاسع من شهر أبريل الماضي عـقـد في واشنطن واحـد من أهم الاجتماعات التي يلعب فيها المشتركون واحدا من أهم الأدوار على المسرح الدولي.... لكن العالم لم يعرف عن هذا الاجتماع شيئا أكثر من أنه قد عقد في واشنطن واستغرق تلك الأيام الأربعة. هذا إذا كان العالم قد تنبه أصلا لانعقاده أو أدرك مدى أهميته.

ذلك الاجتماع الغامض لم يكن الأول أو الأوحد. فهو اجتماع سنوي، وكلما عقد وأينما عقد لايذكر الإعلام شيئا عنه أكثر من أنه قد عقد وزمان انعقاده ومكانه.. أو لايذكر شيئا على الإطلاق. وتمر عدة أشهر حتى يجد من يهمه معرفة ما جرى قليلا من المعلومات يحفر تحته لعله يجد مزيدا من الزاد من هذه المعلومات، وقد لايجد أو هذا ما يحدث في معظم الاحيان. فالعالم والإعلام بالدرجة الأولى مشغول بأمور كثيرة تجرى فوق السطح لاتقل في أهميتها عن الزلازل... حروب في أركان الأرض.. انهيارات من كل نوع.. صراعات قومية وعرقية واقتصادية وثقافية من كل نوع.. كافية كلها لأن تأخذ الاهتمام بعيدا عن مثل ذلك الاجتماع الذي تم في واشنطن فيما بين ٦و٩ أبريل الماضي.

نكتب عنه بعد وقوعه بأكثر من شهر- لينشر بعد وقوعه بنحو ستة أسابيع- لأن تناوله متأخرين أفضل من تجاهله.. ولأن الكتابة عنه فور وقوعه لاتستطيع أن تتجاوز الحدود التي أشرنا إليها: الزمان والمكان.. وربما إشارات سريعة عن المشاركين الرئيسيين فيه.. أما ماذا بحث، وماذا ناقش وماذا قرر وبماذا أوصى فهذه تدخل في باب الأسرار ربما لاتختلف في ذلك عن اجتماعات مكتب **التخطيط في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو القيادة القومية العليا في «البنتاجون» (وزارة الدفاع) أو حتى مجلس الأمن الأقومي الأمريكي**.. مع فارق مهم ان اجتماع واشنطن لم يكن اجتماعا لهيئة أمريكية، ولم يكن المجتمعون أمريكيين فقط..

وحتى لانترك انطباعا أكثر من هذا بأننا نطرح لغزا يجدر بنا أن ندخل في الموضوع مباشرة.. وكأننا نبدأ السطر الأول في موضوعنا هذا: عقد في العاصمة الأمريكية فيما بين ٦و٩ أبريل الماضي اجتماع «اللجنة الثلاثية» المؤلفة من نخبة القيادات السياسية والاجتماعية والأكاديمية والاقتصادية في المناطق الثلاث المتقدمة في العالم: أمريكا الشمالية وأوروبا (الغربية) واليابان.. من هنا تسميتها «اللجنة الثلاثية».



شعار «اللجنة الثلاثية»
أو حكومة الظل العالمية..

واللجنة الثلاثية- وهذا هو الجانب العلني من المعلومات المتاحة عنها- تألفت في عام ١٩٧٣ من ستين عضوا من أوروبا ومثلهم من اليابان وعدد أكبر من الولايات المتحدة (ليس معروفا حتى الآن على وجه التحديد) بمبادرة شارك فيها **زيجنيو برجينسكي** (الذي أصبح بعد أعوام قليلة من تأليف اللجنة الثلاثية) مستشار الرئيس الأمريكي **جيمي كارتر** لشئون الأمن القومي..

وكارتر نفسه أحد الأعضاء **الأمريكيين في اللجنة منذ تأسيسها**).. وشارك فيها أيضا **ديفيد روكفلر** رجل البنوك الأمريكي الأشهر الذي كان يوم ذاك عميد رؤساء مجالس البنوك الأمريكية. وكان الهدف المعلن للجنة وقت إعلان تشكيلها من أبرز رجال البنوك والسياسة والقانون والصحافة والجامعات والحكومات، أن تطور تعاونا اقتصاديا وسياسيا أوثق بين الديمقراطيات الصناعية في التصدي لمشكلات المنافسة الاقتصادية فيما بينها والتحديات التي تواجهها من البلدان الأقل نموا.

منذ ذلك الوقت، وخاصة بعد أن صعد **كارتر** إلى الرئاسة في عام ١٩٧٦ وأصبح **برجينسكي** مستشارا للأمن القومي في إدارته، وأصبح **سايروس فانس**- وهو أيضا عضو اللجنة- وزيرا للخارجية.. والذين يرقبون اللجنة الثلاثية من مفكري اليمين واليسار الأمريكيين على السواء يظهرون اقتناعا قويا بأنها تحولت إلى **«حكومة الظل العالمية»**.. تختار مرشحي الرئاسة الأمريكية وتضمن نجاحهم في الانتخابات. تفتح الطريق أمام رؤساء جدد للحكومة في اليابان ممن يتمتعون بعضويتها أو يدينون بمبادئها وأهدافها.. كذلك الحال بالنسبة لكندا وأوروبا..

ولايزال خصوم اللجنة الثلاثية- أو المتشككون في أدوارها وأنشطتها على الأقل- يعتقدون أنها وراء صعود بيل كلينتون إلى الرئاسة، ويشيرون إلى أن إدارته تضم أكبر عدد من «الثلاثيين» بين صفوفها وفي أهم المراكز: وارين **كريستوفر** وزير الخارجية، **انطوني ليك** مستشار الأمن القومي، **ليس أسبين** وزير الدفاع السابق، **صمويل بيرجر** نائب مستشار الأمن القومي، **لويد بنتسين** وزير الخزانة ..على سبيل المثال..

عندما استقال **موريهيرو هوسوكاوا** رئيس الحكومة اليابانية من منصبه يوم ٨ أبريل الماضي(قبل يوم واحد من اجتماع «اللجنة الثلاثية» الأخير في واشنطن» قالت«مصادر موثوق بها» لصحيفة **«سبوتلايت»** الأمريكية التي تنطق بلسان منظمة يمينية تعرف باسم لوبي الحرية» أنه **أرغم على الاستقالة** من جانب زعماء اللجنة وهذه المصادر نفسها تنتمي للجنة الثلاثية حسب قول «سبوتلايت». واللجنة في نظر اليسار الأمريكي تشكل أكبر مجموع تنسيق عالمية بين قادة العالم الرأسمالي لفرض سياسات (أي مصالح) الرأسمالية الكبيرة على العالم المتقدم والنامي على السواء. وبتعبير آخر فإنها التنظيم المخطط لسياسة حماية مصالح المؤسسات العملاقة المتعددة الجنسيات.. سواء كانت مؤسسات مالية أو صناعية. أو مؤسسات للخدمات..

ولايختلف اليمين واليسار الأمريكي-هما لايتفقان عادة- على أن اللجنة الثلاثية هي أداة النخبة العالمية لتحديد أطر وسياسات النظام العالمي.. وأن الدعوة إلى «نظام عالمي جديد» تنبع منها ويتم التخطيط لها في اجتماعاتها السرية.

وربما يدعو هذاالاتفاق في الرأي بين اليمين واليسار في الولايات المتحدة على خطورة وطبيعة دور «اللجنة الثلاثية» إلى التساؤل : هل هو دليل على صحة هذاالرأي؟ أم دليل على صحة سياسات اللجنة الثلاثية وسلامة أهدافها بعيدا عن التصورات والأفكار الأيديولوجية؟.

والمعضلة التي يواجهها من يحاول الرد على مثل هذه التساؤلات أن اللجنة الثلاثية أحاطت نفسها بقدر من السرية يدعو للريبة، وفضلا عن ذلك فإنها وضعت نفسها موضع الاتهام من كل جانب حينما حددت لنفسها أهدافا تتجاوز الحدود القومية للدول والقوميات..بل القارات، أهدافا تتعلق

كلينتون
الهائج
الأول

بالبشرية كلها موضوعة على بساط البحث في اجتماعات تضم عشرات من ممثلي النخبة ليقرروا سياسات وخططا عالمية دون أن يكون أحد منهم قد صعد إلى مركز صنع القرارالعالمي، باختيار أو انتخاب حر وديمقراطي لأداء هذا الدور.

على أي الأحوال لسنا بصدد مناقشة سياسية حول اللجنة بقدر مانحن بصدد اجتماعها الأخير.. ماذا جرى فيه وماهي دلالاته. إنما يبقى قبل الانتقال إلى هذا الاجتماع أن اللجنة وقد تجاوزت العشرين عاما من العمر قد أكدت استمراريتها وأكدت أنها تلعب دورا كبيرا في الشئون الدولية، و إذا كان من المبالغة اعتبارها بسببه «حكومة الظل العالمية» فإن من قبيل الاستهانة إغفال خطورة هذا الدور والنفوذ «الخفي» الذي تمارسه اللجنة ويكفي أن نلاحظ أن التغييرات الهائلة التي طرأت على العالم خلال تلك السنوات الإحدى والعشرين منذ تأسيس اللجنة إلى الآن- من ذروة الحرب الباردة إلى محاولات الوفاق حتى انهيار دولة الاتحاد السوفيتي والأحداث التي لاتزال تتداعى نتيجة له،لم تغير في المنظور الأساسي الذي أقامها.

لقد عقد الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية لبحث قضية أساسية حددتها اللجنة بأنها «تحول السيادة» في النظام العالمي الجديد..وذلك على أساس حددته بعض المذكرات التي نوقشت في الاجتماع بقولها «إن الأحداث العالمية» تفرض الآن نوعا من المراجعة لمفهوم السيادة، إن على دول العالم الأول السابق ودول العالم الثاني السابق. كذلك دول العالم الثالث أن تعيد تكوين التحالفات فيما بينها وأن تعيد تحديد نفسها كجزء من النظام الدولي».

ويلاحظ هنا وصف العالمين الأول والثاني بكلمة- السابق، وهو تأكيد بأنهما يشكلان

الآن عالما واحدا، ليس من زاوية مستوى التقدم الصناعي أو النمو الاقتصادي إنما بعيار النظام الاقتصادي- الاجتماعي السائد.

وتضيف وثيقة أخرى للاجتماع: «يتعين على الأفراد والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأصغر من الدولة والكيانات الأكبر من الدولة أن تأخذ مكانها إلى جانب الدول ذات السيادة كرعايا وكمصادر في الوقت نفسه للقانون الدولي..» إن الحكومات نفسها آخذة بالتغير«من مخططات الحكم الذاتي المحلي إلى الكيانات القائمة على الدول القومية إلى الكيانات المتعددة الجنسيات، من أشكال الوصاية إلى الكيانات فوق القومية مثل المجموعة الأوروبية».

وتؤكد الوثيقة ذاتها، «أن عددا متزايدا من الهيئات مثل الأمم المتحدة والجات(الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) تبدي الآن خصائص ناتجة عن اتفاقات بين كيانات ذات سيادة بأن تسلم بعض امتيازاتها» وفي المناقشة حول موضوع السيادة تناول المشاركون في الاجتماع الظروف التي تطرأ فيها تغيرات على السيادة مثلا حينما تنقسم دولة كبرى إلى دول أصغر مثلما حدث للاتحاد السوفيتي السابق، وحينما تخفق حكومة، ويؤدي هذا الإخفاق إلى أن تسود حالة من الفوضى تفضي بدورها إلى التفكك .وفي الإطار نفسه توقش دور المنظمات الدولية في مواجهة «الصراعات المدنية».

ولعل من أهم جوانب مناقشة موضوع تغير مفهوم السيادة تناولها لكيفية التوفيق بين «المفاهيم التقليدية للسيادة وبين دور المنظمات الدولية في إعادة بناء الدولة حين يصيبها الإخفاق والتفكك مثل حالات **الصومال والبوسنة وقبل ذلك كمبوديا**، كذلك في منع نشوب الصراعات قبل انهيار الدولة، وفي منع انتشار الأسلحة النووية. وقد اكتسبت المناقشات في جانب كبير منها طابعا نظريا وقانونيا بحثا لقضية السيادة إذ تناولت موضوعات مثل التداخل بين السلطة العليا وحقوق السيادة وحقوق الإنسان والنشاطات الدولية للمؤسسات العملاقة(المتعددة الجنسيات) ، القانون الدولي وارتفاع موجات القومية في مناطق العالم المختلفة، وقوة المنظمات التجارية الإقليمية، كذلك علاقة مفهوم السيادة بمهام حفظ السلام والدور المتغير لمجلس الأمن والقوات التي تأتمر بأمره، وسياسات الهجرة في علاقتها بمفهوم السيادة، كذلك السياسات الدولية بشأن حماية البيئة في علاقتها بسيادة الدول.

ويمكننا القول أن ذروة المناقشة النظرية حول تغير مفهوم السيادة تبدو في صعود المناقشة في «اللجنة الثلاثية» إلى نقطة طرح السؤال: هل هي نهاية السيادة؟ لكن ذروة الاخفاق تتمثل في غياب أية معلومات عن النتائج التي انتهت إليها هذه المناقشة ، وما إذا كانت اللجنة الثلاثية قد توصلت فعلا إلى استنتاج بأن المرحلة القادمة هي مرحلة نهاية مفهوم السيادة أو نهاية السيادة نفسها؟ أم أنها اقتصرت على نوع من الاقتناع ظهر في الأدبيات السياسية بكثرة في السنوات الأخيرة عن «السيادة المحدودة»؟.

وتعيدنا هذه الأسئلة الحائرة إلى الانتقادات الموجهة إلى «اللجنة الثلاثية».

لقد أدى هذا الاجتماع الأخير إلى إثارة ضجة في صفوف اليمين الأمريكي -خاصة الأكثر تطرفا- تمثلت في اتهام صريح بأن اللجنة الثلاثية إنما تتآمر على «**السيادة الأمريكية**» فكتب **جيمس توكر**، وهو كاتب سياسي أمريكي تخصص في متابعة «اللجنة الثلاثية» منذ تأسيسها- أنه يبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي **كلينتون** تحاول أن تسجل موقفا لها مزيدا للمعاهدات الدولية لسرقة السيادة. ولم يلبث أن شرح ما يعنيه بعبارة أوضح إذ قال:« إن الرئيس **كلينتون** يوشك على القيام بتحرك جديد في مخطط الرامي إلى تحويل الولايات المتحدة إلى إقليم داخل حكومة عالمية ، وذلك بالترتيب على معاهدة قانون البحار..». وهذا القانون - الذي جرت مفاوضات دولية بشأنه منذ عهد الرئيس كارتر يخضع بحار العالم ومحيطاتها (فيما عدا المياه الإقليمية التي تمتد لمسافة ٢٠٠ميل بحري بالنسبة للدول الساحلية) لإشراف الأمم المتحدة من خلال هيئة تسمى «السلطة الدولية لقاع البحار» وهي تخضع للجمعية العامة.. والجمعية العامة للأمم المتحدة - في رأي **جيمس توكر** - تخضع لسيطرة بلدان العالم الثالث.. وسيكون من اختصاص المجلس التنفيذي لهذه الهيئة أن يحدد كيفية استغلال الثروات الكامنة في أعماق البحار.

ويرى **توكر**- كما يرى غيره من الكتاب اليمينيين الأمريكيين- أن هذا القانون هو محصلة أفكار «اللجنة الثلاثية» وخططها، وهو جزء من خطة إخضاع سيادة الولايات المتحدة للأمم المتحدة، بما في ذلك وضع القوات الأمريكية التي تشترك في عمليات السلام الدولية في أنحاء العالم المختلفة تحت قيادة دولية، أو تحت قيادة غير أمريكية تحددها الأمم المتحدة، وهو ما يتعارض مع الدستور الأمريكي.

وما يذهب إليه **توكر** وغيره يعكس أفكارا يؤمن بها عدد لا يستهان به من الأعضاء اليمينيين في مجلسي الكونجرس الأمريكي، الشيوخ والنواب الذين يعربون في كل مناسبة عن اعتقادهم بأن هناك مؤامرة كبرى لسلب الولايات المتحدة سيادتها وتحويلها إلى حكومة محلية في إطار حكومة دولية، تخطط لها أهدافها اللجنة الثلاثية.

وإذا كان الكونجرس الأمريكي يخلو من أعضاء «يساريين» ..فإن لليسار الأمريكي انتقاداته التي ترى في الاتجاهات الجديدة للجنة الثلاثية بشأن موضوع السيادة خطرا على بلدان العالم المتقدم وخطرا أكبر على بلدان العالم الثالث. وخطرا مشتركا على الطبقات العاملة في العالم كله من وراء خنق سيادة الدولة القومية لحساب منظمات دولية أصبح القرار فيها أصلا احتكارا للولايات المتحدة بمشاركة متواضعة ولاتكاد تذكر أحيانا من الدول الصناعية الأخرى مثل دول

**

* الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية خصص لبحث "مشكلة السيادة". وقراراته تبقى سرية.

**

نشأت اللجنة لتنسيق سياسات أمريكا وأوروبا واليابان..وفي التسعينات تتحول إلى أداة للهيمنة الأمريكية

أوروبا واليابان.. أي أن شبح «اللجنة الثلاثية» يبدو ماثلا وراء قراراتها.

وتقول هولي سكلار- التي أصدرت كتابا بعنوان «اللجنة الثلاثية» والتخطيط النخبوي لإدارة العالم» في عام ١٩٨٠، ولايزال حتى الآن يعد المرجع الأساسي عن هذه اللجنة على الرغم من أن الكتاب يمثل وجهة النظر اليسارية في اللجنة- أن هدف سحب السيادة من الدول القومية في العالم يتحول الآن إلى هدف أساسي للجنة الثلاثية بعد أن دخل العالم مرحلة الدول الأعظم الواحدة بانهيار الاتحاد السوفيتي. أن اللجنة الثلاثية تتحول أكثر من أي وقت مضى إلى أداة للهيمنة الأمريكية بقصد الحد من قدرة الشريكين الآخرين لها في اللجنة(أوروبا واليابان) على المنافسة.

تتساءل سكلار: ما الذي يجمع بين جيمي كارتر وجون اندرسون(مرشح الرئاسة المستقل المنافس لكارتر ورونالد ريجان.. في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠، والتي انتهت بفوز ريجان وما الذي يجمع بين هؤلاء وجورج بوش وزبجنيو برجينسكي وهو ديمقراطي، وهنري كسينجر وزير الخارجية الأسبق وهو جمهوري وسايروس فانس وزير الخارجية الأسبق (ديمقراطي) «ووالترمونديل نائب الرئيس كارتر ومرشح الرئاسة ضد ريجان عام ١٩٨٤، وأندرو يونج الزعيم الأسود والدبلوماسي السابق؟ وما الذي يجمع بين هؤلاء جميعا ورجل الأعمال الكبير ديفيد روكفلر؟ إنها اللجنة الثلاثية وهي نفسها التي تجمع بين صفوف أعضائها في أمريكا رؤساء مجالس إدارات شركات «جنرال موتورز» للسيارات.. و«إكسون» للبترول و«كوكاكولا» و«بنك أمريكا» «وجنرال الكتريك».. وفي اليابان شركات «سوني» و«ميتسوبيشي» وغيرها، وفي ألمانيا دي زايت» و«مرسيدس بنز» وسيمونز»...الخ، هذا فضلا عن رؤساء حكومات فرنسا واليابان والسويد وهولندا وإيطاليا اللاحقين السابقين، ووزراء الاقتصاد في ألمانيا واليابان والخارجية في النرويج وبلجيكا واليونان..

إنها المصالح المشتركة للصناعيين ورجال الأعمال وكبار المساهمين في كل هذه الدول التي تختلف اتجاهاتها السياسية والأحزاب الحاكمة فيها في أمور كثيرة.

ربما عرفنا أن بيل كلينتون يعد الآن أكبر حماة مصالح الشركات الأمريكية وأكثرهم صراحة في أداء هذا الدور إلى حد أنه أصبح يسمى في كثير من الدوائر (يسارية وغير يسارية) «البائع الأول» بعد اتصالاته لإقناع حكام السعودية بشراء طائرات أمريكية من شركة «بوينج» ثم لإقناعهم بعد ذلك بشهور قليلة بالتعاقد مع شركة«إي. تي آندتي» لتحديث شبكة الاتصالات التليفونية في المملكة. لكن هذه المعلومة لاتكتسب بعدها السياسي إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار قول سكلار أن كلينتون انتخب لهذا الدور.. وأنه إذا كان الشعب الأمريكي قد اختاره فإن اللجنة الثلاثية سبقته إلى اختياره وهي التي قدمته إليه، أي إلى الناخبين الأمريكيين. وعلى من يظن أن فرص إعادة انتخاب كلينتون لفترة رئاسة ثانية تبدو ضئيلة بسبب الحملات التي يتعرض لها من خصومه الجمهوريين- خاصة بسبب سياساته الخارجية- أن يراجع حساباته، لأنه إذا وجدت اللجنة الثلاثية أن كلينتون يؤدي الدور المطلوب منه على الوجه الأكمل، أو كما هو متوقع منه، فإنها قادرة بوسائلها ونفوذها وهيمنتها الإعلامية على أن تقنع الناخبين الأمريكيين بإعادة انتخابه.

ويقول آلان وولف نائب رئيس تحرير مجلة «كوفرت اكشن» الفصلية المتخصصة في كشف نشاطات وعمليات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن جدول أعمال بيل كلينتون هو بحذافيره جدول أعمال اللجنة الثلاثية لمرحلة الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، وهي في رأيه أيضا مرحلة تذويب السيادات القومية للدول في كيانات كبيرة.

وتكمل جويس نيلسون- وهي مؤلفة كندية يسارية لها ستة مؤلفات سياسية يتعلق أهمها بالإعلام الغربي ودوره في السيطرة الخارجية،- الصورة التي رسمها وولف بمقال عن دور اللجنة الثلاثية في نسج شبكة «النافتا» أي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي ضمت الولايات المتحدة وجارتيها كندا في الشمال والمكسيك في الجنوب، والتي تعد أخطر إنجازات كلينتون منذ توليه الرئاسة. وتقول جويس في هذا المقال(في العدد رقم ٤٧ من «كوفرت آكشن» «أن الاطاحة بالسيادة القومية بطريقة انتقائية ومرحلية كان حلم اللجنة الثلاثية طوال عشرين عاما. وتشير إلى أن القسم الثالث من اتفاقية «النافتا» يلغي تدريجيا قدرة الدول المشاركة فيها على أن تحدد لنفسها أولوياتها وقوانينها الخاصة فيما يتعلق بمصادر الثروة والبيئة والبرامج الاجتماعية».

وتستطرد جويس نليسون في ذلك المقال قائلة« لعل الثلاثيين (أي زعماء اللجنة الثلاثية) يحبون أن يعتقدوا الآن أن حملة روكفلر(الذي يعد الآن المؤسس للجنة) المستمرة منذ ٢٠ عاما لتخليص العالم من تدخل السيادة القومية قد بلغت ذروتها بانتخاب بيل كلينتون الثلاثي، خاصة بعد الاحتفال الكبير الذي رأسه في حديقة الزهور في البيت الأبيض يوم ١٤ سبتمبر ١٩٩٣ بحضور الرؤساء السابقين- الثلاثيين أيضا- بوش وفورد وكارتر، وهو حفل ترقيع ملاحق اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المتعلقة بالعمل والمتعلقة بالبيئة،، وعلى وجه التحديد فإن حضور هؤلاء الرؤساء الأمريكيين الأربعة يجعل من الواضح تماما أن النافتا هي طفل اللجنة الثلاثية».

هكذا يتضح أن اليسار الأمريكي كان أسبق إلى فهم خطط وأهداف اللجنة الثلاثية، على الأقل فيما يتعلق بمسألة الحد من السيادة القومية، أو سيادة الدولة القومية. وفيما يرى اليسار ذلك خطرا على سيادة العالم الخارجي بأكلمه، فإن اليمين الأمريكي يعتبره خطرا على السيادة الأمريكية لأنها عندئذ تكون تعبيرا عن النفوذ الأمريكي من خلال حكومة عالمية. واليمين الأمريكي لايرضيه شيء أقل من أن تكون الحكومة الأمريكية هي نفسها الحكومة العالمية.

فمنطق اليسار الأمريكي هنا منطق يدافع عن السيادة كمبدأ ومنطق اليمين الأمريكي يدافع عن السيادة باعتبارها «حقا أمريكيا بحتا».لكن الجدير بالملاحظة- في الختام- أن المنطقين، بدرجة أو بأخرى يتصارعان خارج«اللجنة الثلاثية» ..بينما تواصل اللجنة الثلاثية صراعها الخفي ضدهما(..).

★★

★ اليسار الأمريكي
يرى اللجنة الثلاثية
خطرا على شعوب
العالم.
واليمين الأمريكي يراها
خطرا على أمريكا!

علاقات عسكرية خاص بين موسكو وتل أبيب

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

لعل من أهم الجوانب التى أسفرت عنها زيارة **أسحاق رابين** إلى موسكو هى التى لم تتضح بعد من الزيارة، والتى لم تؤت ثمارها بعد- ونقصد الجانب المتعلق بآفاق التعاون العسكرى الإسرائيلى الروسى، وبينما ترك **الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات** فى زيارته التى سبقت **رابين** انطباعا بشوشا فإنه بحكم عوامل دولية ومحلية كثيرة توصل لنتائج أقل، أما **رابين** الذى كان مشدود الوجة طيلة الوقت فإنه حقق نتائج واضحة ساعدته على قطفها الأوضاع الدولية التى أطلقت الرياح فى شراعه. وربما يكون سبب التوتر الذى كان باديا على **رابين** أنه يعتبر مع رفاقه أن موسكو كانت سيفا مسلطا على رقبة الدولة العبرية لزمن طويل، وأن هناك من الذكريات المريرة ما لايسهل على أيام الدفء الأخيرة فى العلاقات أن تمحوها.

ومن الناحية السياسية فقد لخص **رابين** الموقف الروسى من التسوية بقوله فى حوار مع **النجم الأحمر**: «إننى على ثقة من أن الموقف الروسى قد تعرض لتحولات كبيرة مقارنة بالموقف السوفيتى السابق، ومن زاوية المصلحة فى الاستقرار فى الشرق الأوسط، فإنه ليس ثمة أية اختلافات بين موقف روسيا وأمريكا». ويبدو أنه لم تكن هناك ثمة «أية اختلافات» حتى فى تعجل الدولتين راعيتى السلام للتوقيع الفلسطينى الإسرائيلى على اتفاقية غزة-أريحا، وهو التعجل المبرر بالخوف من وقوع أحداث عنف مفاجئة تفسد التسوية من قبل المنظمات الفلسطينية- وقد أشارت صحيفة **نيزافيسيما جازيتا** لتلك التخوفات حين قالت أن تل أبيب: «تنظر للفلسطينيين نظرتها إلى قوة إرهابية أكثر منها قوة سياسية»- وهو نفس المعنى الذى أكده رابين فى موسكو حين قال فى حديثه **للنجم الأحمر** عن الفلسطينيين: «أنهم سيبقون إرهابيين حتى آخر أيامهم» وقد اعتبر البعض من المراقبين الروس مثل **ديمترى جورناستايف** أن زيارة **رابين** «لم تسفر عن شىء محدد من حيث المبدأ». والسبب فى ذلك أن حركة الدبلوماسية الروسية مؤخرا على مستوى الأزمات الدولية قد بينت أن ثقل الدور الروسى ينتقل عمليا من الموازنة الدولية



يلتسين

للدور الأمريكى- إلى المساعدة الدولية فى الاتجاه الأوروبى الأمريكى. ومن هذه الزاوية فقط يمكن القول أن الزيارة: «لم تسفر عن شىء» جديد. بعد أن انتقل طابع المكاسب الروسية من السلام فى الشرق الأوسط من مكاسب تفوز بها روسيا فى مواجهة الغرب إلى مكاسب تفوز بها روسيا فى إطار الغرب نفسه.

ولكن الزيارة التى وجدت معارضة داخلية من المتشددين الإسرائيليين الذين طرحوا فى الكنيست إسقاط حكومة رابين- قد حققت إنجازا مبدئيا هاما مازال فى طوره الجنينى، فللمرة الأولى يلتقى ممثل إسرائيلى رفيع المستوى لهذا الحد مع وزير للدفاع-سوفيتى أو روسى- وقد طال اللقاء بين **رابين** و**جراتشوف** أكثر مما كان مخططا له، وتلقى **جراتشوف** خلال ذلك دعوة لزيارة تل أبيب، مثلما تلقى **إيفا ريبكين** رئيس الدوما دعوة، وتم الاتفاق على فتح ملحقيتين عسكريتين فى موسكو وتل أبيب، ويوجد فى موسكو بالفعل ويعمل بها منذ صيف العام الماضى عسكرى اسرائيلى كان مواطنا سوفيتيا هو العقيد **ميخائيل شتيجلتس**. وقد صرح **جراتشوف** بقوله أن التعاون العسكرى سيكون ممكنا فور قيام الملحقين العسكريين بدراسة أوجه تلك المسألة» وعلاوة على ذلك فإن **جراتشوف** أعرب عن أن هناك على حد قوله: «أوجه تشابه بين المذهب العسكرى الإسرائيلى للدفاع والمذهب الروسى: «وأن الجيش الإسرائيلى يثير اهتمام القيادة العسكرية الروسية كنمط خاص من الجيوش العسكرية. ويتضح من كل تلك الإشارات- ومن تصريحات مماثلة **لتشيرنوميردين** رئيس الوزراء بشأن أهمية التعاون العسكرى مع إسرائيل- أن أبواب ذلك التعاون قد فتحت بين البلدين لتشكل فى الأفق المنظور ملامح شراكة من نوع خاص. رغم الصعوبات التى ستعترض تلك الشراكة. وقد حرص رابين على عرض خدمات اسرائيل العسكرية، وما يسميه خبراتها فى مكافحة «النزعات القومية» و«الأصولية الإسلامية»- وفى نفس الوقت فقد تسربت بعض المعلومات التى تفيد بأن رابين بحث مع المسئولين فى وزارة الدفاع موضوع التعاون فى صناعة الأسلحة المشتركة- كما كان قد تم الحديث من قبل عهد **جورباتشوف** عن إمكانية تصنيع طائرة روسية إسرائيلية. وعرض الإسرائيليون على العسكريين الروس أن يقوم خبراء

إسرائيل وغالبيتهم الساحقة من مهاجرى روسيا بإدخال التعديلات اللازمة على المعدات العسكرية السوفيتية الصنع وخاصة الدبابات المعروفة (ت-٥٥) وطائرات (ميج-٢١) وطائرات (ميج-٢٢). وكان رئيس المصلحة الإسرائيلية المختصة فى هذا المجال الجنرال المتقاعد «ديفيد» شوفال قد صرح فى وقت سابق بأن إسرائيل مستعدة للتعاون مع الشركات الروسية: «لإنتاج وتصليح واستحداث وبيع المعدات العسكرية الروسية خاصة أجهزة مراقبة القتال وترجيه الأسلحة وإدارة المعدات العسكرية الروسية وخاصة أجهزة مراقبة القتال وتوجيه الأسلحة وإدارة النيران والقرات» واعتبر شوفال فى حديث لمراسل ازفستيا أنه لاينبغى للمؤثرات الأمريكية من جهة ولا التزامات روسيا تجاه البلدان العربية من جهة أخرى أن تعرقل تنظيم التعاون بين تل أبيب وموسكو فى صناعة الأسلحة «وكانت إسرائيل قد بدأت بالفعل فى نسج خيوط العلاقات العسكرية مع دول الرابطة قبل أن تبدأ فى فتح أبوابها مع موسكو، وعلى سبيل المثال فقد عقدت إسرائيل منذ فترة صفقة مع استونيا لتوريد شحنات كبيرة من المسدسات الرشاشة الإسرائيلية من طراز «أوزى»- كما أقامت صلات أخرى مشابهة مع أوكرانيا ومولدوفا، وعرضت على باكو تدريب العسكريين الأذربيجانيين، وحاولت إسرائيل تسويق دباباتها «ميركافا»، وطائراتها المقاتلة من طراز «لافى» والطائرات الأخرى التى تعمل من دون طيارين، والأجهزة الإذاعية الالكترونية داخل سوق الرابطة. ولاتهتم اسرائيل فى المرحلة الأولى من تأسيس تلك العلاقات بالأرباح التى ستجنيها فى اللحظات الأولى، ولكنها تضع نصب عينيها أساسا وضع أساس لتلك العلاقات- يعد مكسبا سياسيا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه مقدمة لجنى الثمار الاقتصادية على المدى البعيد. وعلى سبيل المثال فإن أوكرانيا تدرس الآن مقترحات بشراء زوارق اسرائيلية فائقة السرعة بتصميمات مختلفة-(حاملة للصواريخ والطوربيدات- زوارق حراسة وانزال- الخ) وتعرض اسرائيل تلك الزوارق بأسعار رخيصة واضعة فى اعتبارها أن البلد التى ستشترى تلك الزوارق ستكون مضطرة بعد قليل لشراء قطع غيارها وتوفير قواعد للصيانة، وبالطبع فإن تلك القاعدة العسكرية من التعاون لابد وأن تؤدى لاستعانة البلد المحددة بالخبرة الإسرائيلية فى تدريب الكوادر التى ستعمل على تلك الأسلحة. ووفقا لتقدير الخبراء العسكريين فإن خدمات السلاح تدر من الأرباح أضعاف مايدره بيع السلاح نفسه بعشرين مرة. وتحاول إسرائيل توسيع سوق أسلحتها مستغلة فى ذلك التوترات التى تشهدها العلاقات بين موسكو وبلدان الرابطة. هذا بينما يتكفل الإعلام الروسى بالدعاية المجانية للسلاح الإسرائيلى، وقدرات العسكريين الإسرائيليين، ومن ثم لم يكن مستغربا أن تتضمن زيارة رابين زيارة للأكاديمية العسكرية الروسية ألقى فيها رابين محاضرة عن «علم الانتصار الإسرائيلى».

ويقول بعض المسئولين الإسرائيليين أن العقبة الوحيدة فى سبيل الخروج بالتعاون الروسى الإسرائيلى العسكرى من إلى مجال التنفيذ هى: «أننا لانعرف إمكانيات بعضنا البعض» ولكن المسألة ليست فى «أننا لانعرف بعضنا البعض»-كما يتصور الإسرائيليون، فهناك عقبات أكثر جدية على طريق التعاون بين البلدين فى ذلك المجال- أولها أن روسيا نفسها دولة منتجة للسلاح- وأن جزءا من مشاكلها أنها تبحث عن سوق لذلك السلاح، ومن ثم فإن حاجتها للسلاح الإسرائيلى ضعيفة للغاية، هذا بينما من المشكوك فيه جدا أن تصبح اسرائيل سوقا للمعدات العسكرية الروسية- فى الوقت الذى يقوم فيه العامود الفقرى للتسليح فى تل أبيب على منظومات الأسلحة الأمريكية، ومن هذه الزاوية فإن اسرائيل ليست سوقا لروسيا، كما أن روسيا ليست سوقا أيضا لإسرائيل. ومن هذه الزاوية يصبح من المفهوم حرص روسيا على إرسال أوليج سوسكوفيتس إلى دمشق للتباحث فى القضايا العسكرية ومحاولاتها تجديد الاتصالات فى ذلك المجال مع العراق، وسعيها لغزو أسواق الخليج العربى. ولكن التعاون العسكرى بين البلدين قد يتخذ صورة أخطر من الصفقات العسكرية الصغيرة أو الكبيرة التى لاتلوح جدواها بالنسبة للطرفين إذ قد يتخذ التعاون أساسا شكل تبادل الخبرات والاستفادة الإسرائيلية من التقنية الروسية العالية، وتبادل المعلومات العسكرية، وإيفاد الخبراء العسكريين الروس إلى تل أبيب. وفى هذه الحالة فإن تل أبيب ستحصل على خلاصة العسكرية الروسية. لاسيما أن بإسرائيل الآن أكثر من سبعة آلاف عالم نووى سوفيتى سابق، وأن حصة إسرائيل

رابين

فى مجال استمالة علماء الذرة للعمل معها كانت أكبر حصة من بين كل الدول الأخرى.. ولن يتعطل ذلك التعاون بسبب «أسواق السلاح الروسى العربية» - ولن تمثل تلك الأسواق العربية كما يظن البعض قطبا آخرا معارضا وطاردا للعلاقة العسكرية بين تل أبيب وموسكو إذ يمكن لموسكو أن تواصل بيع الأسلحة - ولكن ليس الأسلحة الأحدث - لسوريا، والعراق وغيرهما من بلدان المنطقة، وأن تنسج تعاونها العسكرى مع تل أبيب - دون أن تعرقل صلة - صلة أخرى.. وليس بالبعيد تاريخ الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان الاتحاد السوفيتى يبيع خلال ثمانية أعوام السلاح لبغداد وطهران فى نفس الوقت، متندرا من أعماق لسانه بالحرب الخطرة على المنطقة وشعوبها..

وفى نفس الوقت فإن الكثيرين يعتقدون فى روسيا - إن لم يكن فى قدرات إسرائيل العسكرية - فعلى الأقل فى قوة صلاتها الدولية بالنخب الحاكمة فى أوروبا، ورغم أن **الرئيس عرفات** قد حظى - باعتبار أن زيارته سبقت زيارة **رابين** بالامتياز الذى يحظى به الأول، إلا أن **رابين** قد حظى بامتياز آخر وهو قدراته على تحديد حركته على ضوء ما أنجزه وما لم ينجزه **الرئيس عرفات** - وباختصار فإن الفارق بين ما حققه **رابين**، وما حققه **عرفات**، هو الفارق بين وضع دولى كان يقف بأكمله وراء ظهر **رابين** خلال زيارته لموسكو، وبين قوة افتقدها عرفات وهو يقدم عزفا منفردا دون أن تسانده فى العرض الذى قدمه آلات أخرى كثيرة. وأبسط الأمثلة على ذلك أن **لرابين** رؤوس حراب كثيرة متشعبة داخل المجتمع الروسى، ويشهد على ذلك لقاء رابين برؤساء الصحف الروسية الرئيسية، وهو لقاء وصفه صحفى روسى بأنه كان أقرب إلى «اجتماع عمل» منه إلى أى شئ آخر.. فقد حفل اللقاء بتعليمات رئيس الوزراء، والتعبير عن الامتنان «لمواقف تلك الصحف ودفاعها عن الدولة اليهودية وحقوقها ومصالحها».

ولعل **إسحاق رابين** قد قطف ثمار زيارته تلك فى وزارة الدفاع الروسية قبل غيرها، أما عن الدور الروسى فى التسوية، وموضوع التسوية فكان موضوعا هامشيا، ويكفى ما كتبته فى ذلك الصحف الروسية التى أعرب بعضها عن دهشته من أن **أندريه كوزيريف الذى حضر توقيع** الاتفاقية لم يكن يدرى بما تحويه نصوصها الأخيرة، وأنه انشغل على حد قول برافدا بالفرجة على الأهرامات فى مصر.

عندما تنشد الشوارع: انتظريني.. أعود إليك

فى منتصف ليل يوم الثامن من مايو ١٩٤٥ جلس **المارشال جوكوف** فى مبنى الرايخ الألمانى فى برلين، وكانت أصوات المدافع والطلقات مازالت تدوى هنا وهناك فى أحياء المدينة المدمرة، وفى منتصف الليل بالضبط وقع **المارشال جوكوف والقادة الألمان** فى قاعة شبه معتمة وثيقة استسلام ألمانيا واستغرقت إجراءات التوقيع ٤٣ دقيقة فقط، بعدها فقط انتهت الحرب التى بدأت فى ٢٢ يوليه ١٩٤١، واستمرت أربع سنوات وشهرين لم تهبط خلالها الطائرات من الجو، ولم تلتقط المدافع أنفاسها النارية، ولم تكف جنازير الدبابات عن حراثة الأرض وريها بالدماء بدلا من حراثتها بالفئوس للقمح.. فقط بعد ذلك عاد لبلادهم الرجال الذين جنوا شوقا للأمهات والنساء والبيوت، بعضهم محمول على المحفات، وبعضهم مشيا على قدميه، وبعضهم فى قطارات، ومنذ ذلك الحين استقرت أوروبا على الاحتفال بذكرى ذلك الانتصار فى ٨ مايو. وبعد انقضاء حوالى نصف القرن (٤٩ عاما) قرر الروس إقامة نصب تذكارى لبطل تلك الحرب **المارشال جوكوف** الذى لاحقته لعنة **ستالين** فحظرت تخليد ذكراه فى بلده التى انتزع لها النصر. وبينما يكتسب الاحتفال بتلك الذكرى فى أوروبا طابع الاحتفالات، فإن نفس المناسبة تحرك لدى الروس جبالا من الدموع التى تنهار كل عام بحلول تلك الذكرى، فقد دفع الروس الثمن الأكبر فى تلك الحرب، ومازال المؤرخون الروس إلى الآن لايستطيعون أن يحددوا بالضبط عدد الضحايا الذين سقطوا لهم فى أعنف حروب القرن العشرين - هل هم عشرون مليون؟ أم أربعون؟ أم ستون مليون؟.

ومع أن الروس يعتبرون أن الحرب قد بدأت عام ١٩٤١ - إلا أن البعض يعتبر أنها بدأت قبل ذلك عندما احتل هتلر جزءا من تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر ١٩٣٨ - ومن بعدها بوهيميا ومورافيا، ثم بولندا بعد توقيع معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى فى أغسطس عام ١٩٣٩، وبتدمير الرايخ قسمت ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال بمقتضى قرارات مؤتمرى يالتا وبوتسدام وجعل لبرلين وضعا خاصا تحت إشراف الدول الأربع التى احتلتها. ومع أن الحرب قد بدأت بالنسبة لروسيا متأخرا، إلا أنها لم تترك أسرة دون فقيد أو قتيل أو جريح فى صفوف الملايين التى تدافعت من أكرانيا وروسيا وجيورجيا وغيرها فى مواجهة الخطر ذى الصليب المعقوف.. ومع أن القسم الرسمى من الاحتفالات الروسية وكلمة الرئيس الروسى قد أشادت ببطولات الشعب الروسى وتضحياته وإلى أن «روسيا لاتقبل أن يخاطبها أحد دون احترام، وأن الشعب الروسى لن يقبل بلغة أخرى فى التعامل معه»، إلا أن ذكرى الانتصار على النازية تترافق هذه المرة بأشياء أخرى كثيرة لم تترك فى فم الروس من طعم النصر سوى الذكرى والألم.

لقد خرج الناس إلى شوارع موسكو وانطلقوا إلى أماكن التجمعات المعهودة: **بارك كلتورى، وبجوار مسرح البولشوى، والساحة الحمراء**، وخرجوا كعادة الروس بعضهم يحمل «الأكورديون» - الآلة الشعبية الموسيقية المنتشرة - وهم ينشدون أغانى الحرب القديمة العزيزة وأشهرها **قصيدة قسطنطين سيمونوف «انتظرينى»** التى انتشرت كالنار فى الهشيم بين الجنود سنوات الحرب:

«انتظرينى أعود إليك، شرط أن تعرفى كيف تنتظرين،
انتظرينى حينما تتساقط الثلوج
انتظرينى حينما يشتد الحر،
انتظرينى حينما يكف الآخرون عن الانتظار وينسون الأمس الذى انصرم..
انتظرينى حينما لاترد الرسائل من البقاع النائية
انتظرينى، أعود إليك رغم الموت المنهمر،
ودعى من لم ينتظر عودتى يقول إذا رآنى:

لقد خالفه الحظ لعاد..
لأن من لم ينتظر لن يفهم أبداً،
كيف أنك أنقذتني بانتظارك هذا
من الموت والنيران،
وسنحتفظ أنا .وأنت..وحدنا...
السر الذي كتب لي عمراً جديداً.
وهو أنك استطعت أن تنتظريني،
كما لم يستطع أحد غيرك،
فانتظريني ..أعود إليك»..

لقد انتظرت النساء والأمهات، وعاد الرجال، لكن أحداً، لايعرف إلى الآن عدد الذين مازالوا أحياء من صناع ذلك النصر، ولايريد أحد أن يقول إلى الآن كم عددهم في روسيا. إنهم يخرجون من باطن مخارج محطات المترو مع الباقين، ويمكنك أن تميزهم فقط من أوسمتهم الكثيرة التي تلمع على صدورهم متلألأة مثل أجراس صغيرة لامعة من بيت ضخم تحطم، وخلف كل وسام لامع رصاصة، وبطولة، وقمة. إنها نفس الأوسمة التي يبيعها الجوعى الآن منهم في الشوارع الرئيسية للسياح الأجانب مقابل أي مبلغ يمكنهم من الحصول على الخبز. وفي ٩ مايو يتجمع أولئك الأبطال القدامى، من مختلف جبهات القتال فيقفون في حلقات ويغنون معا: «انتظريني..أعود إليك» في الحدائق العامة ونواصي الشوارع، لأنه ليس هناك ما هو أتعس من البلد التي لاتعرف البطولات» على حد قول الأديب الطيار مارك جالاي.

لقد وضع قادة الدولة الزهور على ضريح الجندي المجهول، وألقوا بكلمات الوفاء والتقدير لمن بقي حيا ممن شاركوا في الحرب، وافتتحوا لأول مرة المتحف المركزي للحرب، حيث ستمكن أقارب المفقودين والشهداء والقتلى من الحصول على معلومات عن ذويهم بعد أن تأسس بنك معلومات مخصوص يضم معلومات عن ١٧ مليون فرد مازال أهلهم يتوقون لمعرفة أي شيء عنهم..

لكن ذكرى الانتصار هذه المرة تختلف عن المرات السابقة، وطعمه مختلف أيضا.. فعما قريب في ٣١ أغسطس ينسحب آخر جندي روسي من ألمانيا، ليستكملوا الانسحاب الذي بدأ منذ ثلاث سنوات وأربع شهور- حينذاك كان تعداد القوات الروسية المرابطة في ألمانيا تجاوز النصف مليون، لكنهم شرعوا شيئا فشيئا في مغادرة معسكراتهم التي شغلت أكثر من مائتي وأربعين هكتاراً من الأراضي الألمانية، ولم يبق الآن سوى ثلاثين ألف عسكري روسي، يرحلون هم أيضا وتحملهم القطارات بهدؤ من مدينة فاهير دون احتفالات أو مارشات، ويتحدث الجنرال ماتفيف بورلاكوف قائد القوات الغربية الروسية عن الإهانة التي يحسها الجنود الروس عندما يتم توديعهم دون مراسيم لائقة بينما يودع الألمان جنود القوات الأمريكية أو الفرنسية باحترام وينفخون لهم في الأبواق النحاسية احتراما- وقد ينعكس ذلك التمييز في المعاملة على الاحتفال الأخير بجلاء آخر جندي روسي عن ألمانيا- ويقول أحد الضباط الروس في برلين في تحقيق تليفزيوني: «أن العالم يحترم الأقوياء، لكن أحدا لم يعد يحترمنا، ومن ثم يفعلون معنا ما يشاؤون، لابد من وضع نقطة النهاية في دفتر الحرب على نحو يليق بدور الشعب الروسي» وفي نفس الوقت فإن مشكلات كثيرة تنتظر الجنود والضباط العائدين منها أنهم قد يجدون أنفسهم في الشارع بالمعنى الحرفي للكلمة، دون مساكن أو بيوت، ودون ضمانات اجتماعية، بل وقد يتعرضون للتسريح في موجة تقليص الجيش الجارية الآن. وبعودة آخر جندي روسي من ألمانيا- تنتهي آخر فصول الحرب.. وينضاف للمحاربين القدامى محاربون آخرون متقاعدون، سيبحثون لأنفسهم هم أيضا عن دور في مجتمعهم، وعن مسكن، وعن معنى لحياتهم التي ارتبطت كل معانيها بالعسكرية. أما المحاربون القدامى الذين لايعرف أحد عدد الأحياء منهم، فإن أغلبهم قد تجاوز الستين عاما من العمر، يقضي معظمهم بقية حياته في مستشفيات لاتقدم لهم الدواء أو الطعام أو العلاج، يشكو الكثيرون منهم في التحقيقات التليفزيونية من أنهم في هذه السن المتأخرة لايملكون سوى سروال واحد وجورب واحد ممزق.. ولايجد ذوو العاهات منهم الأدوات الطبية اللازمة له.. ويشير بعضهم إلى حجم أصبعه ليرى مقدار اللحم الذي تصرفه له المصحات كل ثلاثة أيام، ومازال منهم من ينتظرون حلول الدور عليهم ليتسلموا شقة منذ عشرين عاما، وفي فيلم وثائقي اسمه «المنتصرون» من وضع أناتولي نيتوتشكين كان معد الفيلم يتوجه لأولئك المحاربين القدامى بسؤال واحد: كيف كنتم تتصورون مستقبل بلادكم عندما اندفعتم لتحريرها عام ١٩٤١؟ بعضهم ممن أنزلت المهانة ستارا بينه وبين العالم رفض الإجابة على ذلك السؤال، وبعضهم قال: كنا نتخيل أننا نحرر بلادنا لنعود إليها لتصبح بلدا حرة مزدهرة، تكفل لنا ولأبنائنا الحياة الكريمة.. ولكن أحلامنا لم تتحقق للأسف.. أحدهم ضابط تجاوز السبعين- قال بابتسامة واسعة «كنت أريد لروسيا أن تكون سعيدة» وكرر كلمة «سعيدة»- ثم التوى وجهه بالبكاء وأضاف: ولكنني أجدني مضطرا لارتداء ملابس ضيقة جاءتني عن طريق المساعدات، وأجدني مضطرا لمد يدي لتلك المساعدات الطبية التي يأتي قسم كبير منها من ألمانيا- ولو كان لدي شيء ما قبلت مساعدات من الألمان».

الكثيرون منهم لايستطيعون أن يستوعبوا المفارقة القائمة في أنهم وهم المنتصرون يمدون أياديهم يسألون المهزومين الخبز واللحم والدواء. إن عددا كبيرا من أولئك المحاربين القدامى حائز على لقب بطل الاتحاد السوفيتي، وهو أعلى درجات التقدير وتمنح معه ميدالية النجم الذهبية، وشهادة من هيئة الرئاسة، ووسام لينين ويمنح اللقب مقابل بطولة بارزة فردية أو جماعية، وقد أقر ذلك اللقب لأول مرة عام ١٩٣٤ بأمر من هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى، وكان أول من تسلمه مجموعة من الطيارين الذين غامروا بحياتهم لإنقاذ طاقم السفينة «تشيليوسكين» التي حاولت قطع الطريق من مورمانسك إلى فلاديفوستوك عبر البحار الشمالية الروسية فأطبق الجليد عليها وعزلها ودمرها، وكان الشعب كله يتابع الرحلة الخطرة لتلك السفينة المغامرة بقلق ولهفة. وعندما تمكن الطيارون الثلاثة من إنقاذ طاقم السفينة من الموت وسط الجليد فيما يشبه المعجزة، ظهرت فكرة لقب: «بطل الاتحاد السوفيتي»، وفي مطلع ١٩٤١ منح حوالي ستمائة شخص ذلك اللقب، وعند نهاية الحرب كان حوالي اثني عشر ألف شخص قد حصلوا على ذلك اللقب، وكان المارشال جوكوف هو الذي قلد أولئك الأبطال العدد الأكبر من ميداليات النجم الذهبي، ولكن الظروف القاسية التي مر بها الرجال الذين دمروا الرايخ جعلت جزءا منهم يبيعون أغلى ذكرياتهم في الشوارع، أودفعت أحفاد من ماتوا منهم لبيع تلك الأوسمة التي كانت تصك في داري صك النقود بموسكو وبطرسبورج(لينتجراد). وحتى عام ١٩٧٩ كان تسليم تلك الأوسمة للدولة أمرا إلزاميا في حالة وفاة أصحابها، ثم ألغى ذلك القرار بقانون وسمحت الدولة لأبناء أو أقارب الأبطال المتوفين بالاحتفاظ بالأوسمة، إلا أن الأوسمة والميداليات التي منحت لكبار رجال الدولة مازالت محفوظة حتى الآن في مخازن الكرملين التي تضم صندوقا بالأوسمة والميداليات التي حصل عليها ستالين



● الرسام " ميسيرك " / صحيفة " نيزافيسيما جازيتا " / ٣٠ أبريل ٩٤

وخرتشوف ويريجنيف الذي قلد حوالي ثمانين وساما وميدالية خلال سنوات حكمه الـ١٨. أما جورباتشوف فإنه لم يحصل على لقب بطل الاتحاد السوفيتي، لكنه تسلم ثلاثة أوسمة من طراز وسام لينين. ومن بين رجال الدولة الحاليين يعد رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين أكثر الجميع فوزا بالميداليات والأوسمة ومن بينها وسام «نجمة العمل الحمراء» و«وسام ثورة أكتوبر» و«شارة الشرف» وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أقرت الدولة لقبا آخر هو «بطل الاتحاد الروسي» الذي لايجوز منحه أكثر من مرة خلافا للقب السابق. لكن اللقب الجديد لم يصنع بعد بطولات كتلك البطولات السابقة التي ارتوت من دموع المنتصرين الذين دحروا أعتى ألوان الفاشية وغنوا لبلادهم وسط النيران والصقيع:

«انتظريني.. أعود إليك..
ولاتقولى مع الآخرين أن وقتالنسيان قد حان
ودعى ابنى، ودعى أمى يعتقدان أننى لم أعد حيا
ودعى الأصدقاء الذين تعبوا من الانتظار يتحلقون،
ويشربون النبيذ المر نخب رحيلى،
أما أنت فلا تتعجلى، ولاتشربى معهم،
ولكن: انتظريني... أعود إليك».

ومع أن الرئيس يلتسين فى الخطبة التى ألقاها فى حديقة عامة بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للانتصار على الفاشية قد حاول أن يحرك كل معانى ذلك النصر من جديد، إلا أن أحدا لم يكن ينصت إليه، وكان الواقفون وهم يحملون أطفالهم على أكتافهم يستديرون بظهورهم منصرفين بهدوء على الرغم من استعارة الرئيس للصوت الوطنى. وقد ارتبطت تلك الذكرى بمعنى انسحاب آخر جندى روسى من ألمانيا فى ٣٠ أغسطس هذا العام، وهو معنى مرتبط بصورة أو بأخرى بكل معانى التراجع العام الروسى والانهيارات، والنفاق الواضح فى وضع باقات الزهور على ضريح الجندى المجهول، وانتزاع آخر لقمة خبز من أفواه الجنود المعروفين الذين صنعوا ذلك النصر، وتركهم فى مهب الريح وعند نواصى الشوارع ينشدون أعز مالديهم:

«انتظريني أعود إليك..
انتظريني حينما تتساقط الثلوج
وحينما يشتد الحر..
وحينما يكف الآخرون عن الانتظار..انتظريني،
حينما لاترد الرسائل من البقاع النائية..
انتظريني أعود إليك.. رغم الموت المنهمر»

ومن المؤلم أن المحاربين القدامى لايدركون أن النصر الذى انقلب هزيمة لم يضع، ولم يتبدد، لأن الأشياء التى تدير ظهورها لنا لاتكف عن التنهد، ولاتكف عن إطلاق أنفاسها فى حقول أخرى غائمة وبعيدة.

أوروبا الموحدة.. فكرة أم واقع؟!

د. مجدى عبد الحافظ

رسالة باريس

منذ معاهدة روما فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ والتى وقعتها **المانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندة**، والتى لم تطمع وقتها الا فى التنسيق الإقتصادى بين الدول الست.. وأوروبا ماتزال تنتظر موعداً مع وحدتها. توقعت خيرا مع خطوة إنضمام **الدانمرك والجلترا وايرلنده** فى عام ١٩٧٢ لتصبح تسعة أعضاء، وتغير أسمها الى **السوق الأوربية المشتركة** ، وفيما بعد بانضمام اليونان فى عام ١٩٨١، وأسبانيا والبرتغال فى ١٩٨٦، لتصبح إثنتا عشرة عضوا. ثم أخيرا بتوقيع معاهدة **ماستريخت** فى فبراير عام ١٩٩٢، التى أعلنت عن مولد الاتحاد الأوربى.

هذا السعى الأوروبى الحثيث نحو الوحدة على الرغم من اختلاف القوميات واللغات والأعراق ، يوضح الى أى مدى تشعر أوروبا المجزأة بضعفها وقلة حيلتها إزاء الأمريكيين واليابانيين. إلا أن الحقيقة فى الواقع العملى لاتخضع- كما نعلم- للنيات الحسنة أو الصافية، ولهذا فقيام أوروبا الموحدة يظل معركة كبيرة يخوضها أنصار الوحدة الأوربية فى كل بلدان أوروبا ضد خصومهم المحليين ممن يرفضون الوحدة برمتها، أو ممن يرفضونها على صورتها الحالية، وأيضا ضد التناقضات فى المصالح الخاصة السياسية والاقتصادية والثقافية لكل بلد على حدة.

هل سينجح أنصار أوروبا فى تحويل الفكرة الى حقيقة واقعة؟ ، ومن ثم مواجهة التحديات القادمة على المسرح الدولى وهم أكثر قوة؟ سؤالا مازال بكتنفة الغموض.

اقتصاد يعانى

بات معروفنا اليوم أن الاقتصاد الأوروبى أصبح يعانى أزمة حادة، لم تترك أيا من بلدانه ، حتى ألمانيا التى أعتبرت فى وقت من الأوقات موتور أوروبا الموحدة. فقد اثقلت كاهلها فاتورة الوحدة. ومع تصاعد البطالة فى شمال أوروبا وجنوبها والتى بلغت ١٧ مليون عاطل، تظل الأزمة الاقتصادية هى الهاجس الأكثر شيوعا بين ٣٧٠ مليون أوروبى، وهى العنصر الأساسى الذى يعطل- فى الواقع- الوحدة الأوروبية الاقتصادية، بل والسياسية. **فأسبانيا فى الجنوب وصلت فيها نسبة البطالة الى ٢٣٪ بين القادرين على العمل وهى أعلى نسبة فى أوروبا الغربية وفى المانيا التى وصلت النسبة ١ر٨٪ ، وهى كبيرة خاصة فى ظل نسبة نمو تقدر فى هذا العام ١٪ وفى فرنسا التى وصلت نسبة البطالة الى ٢ر١١٪ من نسبة نمو تقدر ١ر١٪**. وإذا كانت البطالة لايمكن لها أن تخفض دون الإسراع بالنمو، فسوف نجد فى هذه الحالة أن الوضع الاقتصادى الأوربى متراجعا بالمقارنة بالولايات المتحدة أو اليابان. فمتوسط البطالة فى أوروبا الموحدة قد بلغ ٥ر١٠٪ نسبة النمو (ناقص ٥ر٠٪)، بينما فى الولايات المتحدة نسبة البطالة ٥ر٦٪ ونسبة النمو (زائد ٥ر٢٪)، وفى اليابان نسبة البطالة ٥ر٢٪ فى نسبة النمو مساوية للنسبة الأوروبية



جاك ديلور مع ميشيل روكار

يضاف للبطالة مشكلة الهجرة وتدفقها (السياسية منها والاقتصادية) سواء الآتية من **المغرب العربى وأفريقيا** فى إتجاه أسبانيا وفرنسا وتبلغ النسبة فيها بالقياس لعدد السكان أقل من ٥٪، أو الهجرة الآتية من دول شرق أوروبا فى إتجاه **المانيا** وهولنده **وإنجلترا ولوكسمبورج** ، **ويبلغ متوسط نسبتها لعدد السكان ٥٪ فيما عدا** لوكسمبورج التى وصلت النسبة فيها الى ٢٨٪.

هذه المشكلات يضاعف من خطورتها البؤس الذى بدأ يظهر بصورة كبيرة فى شوارع أوروبا، وتحمل ميزانية المجموعة الأوروبية لمساعدات كبيرة وهامة لدول المجموعة الفقيرة **كالبرتغال واليونان** فى الجنوب ، وأيرلنده فى الشمال، والمساعدات الأخرى التى تقدمها المجموعة لبعض الجماعات المتضررة كتعويضات داخل بعض بلدانها، كالمزارعين والمربين والصيادين وغيرهم من جراء إتخاذ قرارات تحد من إنتاجهم وتسويقه مما يعود بالضرر عليهم.. والمشكلات التى تنشأ داخل دول المجموعة ذاتها على المصالح الحيوية لكل منها ، كالمنافسة بين الشركات الفرنسية والألمانية على تسويق منتجاتها داخل أوروبا أو خارجها، وأيضا بمشكلات الصيد القائمة فى الأطلنطى بين صيادى الأسماك الفرنسيين

والأسبان والتى تصل فى بعض الأحيان الى الإعتداءات المتبادلة، وكالخلاف الذى شب أخيرا بين شركتى الطيران الوطنيين الفرنسية والبريطانية على فتح المجال الجوى الفرنسى للمنافسة الحرة فى ظل تردى أوضاع الشركة الفرنسية.

فى المجالات الأكثر أهمية فى تكريس الوحدة الاقتصادية لازالت ، هناك خلافات حول العملة الأوربية الموحدة ecu، والتى من المفترض أن يتم التعامل بها على أراضى الاتحاد الأوروبى قبل نهاية القرن، حيث مازالت انجلترا والدانمرك واليونان خارج الاتفاق.

لقد أضعفت هذه المشكلات الموقف الأوروبى تجاه شركائه فى العالم. ففى مقابل استراتيجية يابانية واضحة فى تطوير التأثير فى الغرب الأوروبى بالتمسك بفتح الأسواق، وزيادة حجم التأثير بالتصدير ومحاولات تجزئة الدول الأعضاء، وإستغلال الثغرات القانونية القائمة، بل وخلق مجموعات للضغط ، دون الحديث عن التجسس العلمى وتطوير المنقول. فى مقابل ذلك يبدو الموقف الأوروبى منشغلا بمشكلاته الداخلية المتفاقمة. ولعل موقف أوروبا من الشريك الجنوبى فى العالم الثالث مازال مضطربا ويتسم باللاتحدد ، وهذا نفسه يعود الى السياسات المتضاربة والمواقف المتداخلة لأعضاء الاتحاد ممن يطالبون بشراكة مع هذه الدول، وبما لاتعنيهم هذه الشراكة.

ولعل العامل الحاسم فى تلك العلاقة غير الواضحة مع الدول النامية هو الشريك الثالث. **الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى لاتدخل فى صراع معهم فقط على أسواق العالم الثالث، بل فى صراع على أسواقهم المحلية بضراوة لم** يشهد لها التاريخ من مثيل. ومحاولة الدفاع عن الذات تحجم الأوروبيين عن إعلان آرائهم بصراحة تجاه سياسة الفرض التى يمارسها الشريك الأمريكى على بلدان العالم الثالث. فمثلا يعلم الجميع أن إتفاقية مراكش والتى أعلنت عن قيام **المنظمات العالمية للتجارة OMC والتى** وقعتها جميع الأطراف بما فيهم ممثلوا العالم الثالث ، لاتسمح على الإطلاق لدول العالم الثالث بالمنافسة الحرة فى ظل القيود الشديدة المفروضة عليهم بموجب إتفاقيات الجات، **ولاتترك لهم إلا المنافسة فى مجال الأيدى العاملة** الرخيصة بالمقارنة بالغرب، بمعنى أنه لكى تستطيع منافسة الغرب عليها بإفقار عمالها. وإذا كانت هناك فرصة أخرى للعالم الثالث فى ترك الحرية لتحديد أسعار المواد الأولية، إلا أننا نلاحظ مع هذا ذلك التحذير الذى أطلقه البنك الدولى فى نهاية شهر أبريل الماضى الى زعماء العالم الثالث بعدم محاولة الدخول فى لعبة أطلاق الإسعار تلك. ومع ذلك فالموقف الفرنسى الذى يعى هذا الإجحاف. وهو ما أشار إليه أحد وزرائه- هو عدم إثارة أزمة بين الشمال والجنوب فى وقت يتسم بأنه- كما أسموه- شديد الحساسية. بينما كان الموقف الأوروبى العام هو عدم إثارة غضب شريك عبر الأطلنطى والذى يمارس عليهم سلطانه عبر تهديداته المستمرة قبل توقيع الجات وبعده، بعدم فتح أسواقه للمنافسة، وعبر القوائم السوداء السنوية التى يضع فيها الدول والشركات التى لاتلتزم بقراراته، ويترك لهذه الدول فترة من الوقت لتصحح من مواقفها قبل توقيع العقوبات عليها تطبيقا للمادة ٣٠١ من القانون التجارى الأمريكى. ولعل هذه السياسة القسرية نجحت فى اعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الأمريكى الذى تشير دلائل كثيرة أن معدل النمو المتوقع له نهاية هذا العام هو + ٣ر٤٪

سياسة مضطربة

هذه الإشكاليات فى المجال الإقتصادى كان لها إنعكاساتها المباشرة على السياسة الأوروبية تجاه العالم، حتى أضحت متفرجة على مايدور فى العالم، بالرغم من أن لها مصالح حيوية- كما يسموها- فيما يدور. ولعل أكثر الأمثلة الزاعقة هو مثال البوسنة التى تقع على مقربة منها ، فعلى الرغم من الحضور الأوروبى على الأرض ضمن قوات الأمم المتحدة فى يوغسلافيا السابقة، فان الاتحاد الأوروبى أبعد مايكون عن أن يكون له ثقل دبلوماسى يعادل التزامة العسكرى. ففى مقابل هذا الحضور يجد الأوروبيون أن الروس والأمريكيين هم أصحاب الكلمة الأخيرة فى المفاوضات والتسويات القائمة. حتى تلك المبادرة التى أطلقتها فرنسا بالتحذير بضرب حلف الأطلنطى لقواعد الصرب، لم تر النور إلا بعد أن تبنتها الولايات المتحدة. دون الحديث عن تراجع أدوار أوروبا مثلا فى تسويات الشرق الأوسط، وعجزها عن إيجاد حلول سواء فى رواندا أو قبلهما فى الصومال، أو إجبارها على المشاركة فى حرب الخليج وغيرها من إحداث.

بالإضافة الى تعثر التنسيق المشترك بين دول المجموعة نتيجة للدور الذى تلعبه بريطانيا والتى تغفل عدم الإسراع بخطوات الوحدة.

ولعل فرنسا هى الأكثر فهما للدور الذى يمكن أن تلعبه أوروبا الموحدة على المسرح الدولى، وهذا الخط الفرنسى واضح منذ أن شق الجنرال ديجول فى الستينات مبدأ ضرورة أن تحمى فرنسا ذاتها دون الاعتماد على المظلة الأمريكية. لذا كانت فرنسا هى الداعية لنواة جيش أوروبى واحد، ولم يتابعها فى هذا المطلب سوى ألمانيا. حيث تعى فرنسا جيدا أن ميزانية الدفاع فى الولايات المتحدة تصل الى ١٧٥٤ مليار فرنك فى مقابل ميزانية فرنسا فى هذا المجال وهى ١٩٥ مليار فرنك، وإذا ضمت ميزانيات الدفاع فى دول الوحدة الأوروبية فسوف تبلغ **٩٧٢** مليار فرنك، ومن المعروف **أن تصدير السلاح يجلب للولايات المتحدة ٧٥ مليار فرنك**، بينما مجموع مايجلبه السلاح للدول الأوروبية هو **٧٢ مليار فرنك نصيب فرنسا منهم ٢٠ مليار فرنك.** ومع هذا تظل هذه الأرقام الأوروبية مجموع ما يتحقق فى كل بلد على حدة.

أوروبا الموسعة

لعل طلبات الإنضمام التى ووفق عليها اخيرا لضم كل من النمسا وفنلندة والسويد والنرويج كأعضاء فى الإتحاد الأوروبى- ورغم أنها دولا غنية ستضيف للخزينة الأوروروبية- ستضيف مشكلات

وسيرليون بريتان، يحل محل جاك ديلور فى نهاية هذا العام



أخرى الى القائمة الحالية. فقبول هذه الدول الأربع يفتح الباب لقبول دولا أخرى مرشحة، ولكن هذه المرة من شرق أوروبا كبولندة، والمجر، والتشيك. وبصرف النظر عن أنظمتهم الاقتصادية والتى ستكون فى حاجة الى الدعم والمساعدة، فإن المجموعة الأوروبية ذاتها ستصاب بالشلل، حيث أن الجميع يعرف كيف أن قبول الدول الإسكندنافية أخيرا والذى سيبدأ رسميا إعتبارا من يناير ١٩٩٥ احتاج لمفاوضات طويلة بل وفجر مشكلات عديدة داخل دول المجموعة، خاصة أن المجموعة تحتاج فى كل مرة لقبول أعضاء جدد لمراجعة القوانين الأساسية للإتحاد ولنتذكر كم كان حجم الإختلاف على نقطة «التصويت» وتحديد الأغلبية والأقلية، إضافة الى المشكلات الأخرى التى أثارتها بعض الدول كأسبانيا وإختلافها مع النرويج التى لاتسمح بفتح مياهها الإقليمية الغنية للصيد، ومع النمسا وبقية الدولة الأوروبية حول عبور سيارات النقل داخل أراضيها، والتى ترفضه النمسا، بسبب التلوث. هذه المراجعة الدائمة للقوانين ستؤدى لعدم الإستقرار، بالإضافة لتعديل الخطط التى وضعت لعدو محدد قابل للزيادة فى كل وقت. على كل فقبول الدول الأربع الذى وافق عليه الأعضاء، وتمت الموافقة عليه أخيرا من قبل البرلمان الأوروبى بستراسبورج لن يبدأ فى يناير القادم إلا بعد عرضة فى الدول الأربع لإستفتاء عام، ومن المعروف أن إستفتاء كان قد أقيم فى النرويج فى عام ١٩٧٢، تم فيه رفض الإنضمام للمجموعة الأوروبية.

وفى الوقت الذى يبدأ فيه في الثانى عشر من يونية الحالى إنتخابات البرلمان الأوروبى فى كامل دول الإتحاد، وسيشترك فيه لأول مرة مواطنو الإتحاد الذين يعيشون خارج أوطانهم بعد إعطائهم الحق أخيرا فى التصويت. ستنتهى رسميا ولاية **جاك ديلور** رئيس الإتحاد الفرنسى الجنسية. وتتجه الأنظار حاليا الى السير **ليون برتيان** المفوض الاقتصادى الأوروبى والبريطانى الجنسية والذى قاد مفاوضات الجات مع الولايات المتحدة، كمرشح أوفر حظا حتى الآن، فى هذا الوقت يضع مناصرو الوحدة الأوروبية كل ثقلهم على الأرض، علهم يخرجون الفكرة الى حيز الواقع أو علهم يجدون روحا، أو أن يبعثوا روحا جديدا فى هذا الجسد العجوز الملئ بالأوجاع والجروح، ومن ثم تتحقق الفكرة على أرض الواقع.

الخصوصية الثقافية .. ووحدة أوروبا

نجلاء العمرى

«اوروبا لاصورة لها». عندما يكتب المفكر الفرنسى رجس دوبريه فى ثلاثيته عن **«عصر الاتصال»** هذه العبارة، إنما يصف أوروبا الممكنة سياسيا واقتصاديا، الاصعب- أن لم تكن المستحيلة- ثقافيا واعلاميا.

أوروبا دون رأى عام موحد، دون صورة «واحدة» تبث من خلال جهاز التليفزيون تصبح كيانا هشا. «واوروبا «الموحدة» **فى ظل هيمنة الصورة الامريكية على فضائها تفقد القدرة على خلق الصورة وتصبح شأنها فى ذلك شأن بقية العالم «تابعة»، تلهث وراء ثقافة المنتج والمصدر الأول للصورة، الولايات المتحدة**، والتى باتت تهددها لافى الداخل فقط ولكن فى مناطق أخرى من العالم لسحبها منها ثقافيا واقتصاديا وتهدد بذلك «الكيان الأوروبى» بالتهميش والانكماش داخل حدوده الجغرافية.

فكيف تحاول أوروبا صناعة هذه الصورة غير الموجودة اصلا؟ وكيف تواجه بها العالم من حولها؟.

نستطيع أن نستخلص ثلاثة مبادئ أساسية تحكم السياسة الاعلامية للمجموعة الأوروبية، أولها فى الداخل الاوروبى، وثانيها فى علاقاتها بالولايات المتحدة والاخيرة فى مواجهة الجنوب بمافى ذلك المنطقة العربية.

أولا: الوحدة

وهو المبدأ الاول الذى حاولت المجموعة الاوروبية تطبيقة فى تعاملها مع الداخل ويؤسس له عدد من الوثائق والمشروعات المشتركة اهمها على الاطلاق وثيقة **«تليفزيون بلاحدود»** والتى تبنتها المجموعة عام ١٩٨٩. والوثيقة تلزم محطات التليفزيون ببث برامج أوروبية لاتقل عن ٦٠٪ من مجموع ماتعرضه على شاشاتها.

اما المشروعات المشتركة، فيأتى البرنامج المعروف باسم «ميديا» MEDIA **على رأسها «وميديا»** اقرته بروكسل عام ١٩٨٨ ويحتوي على ١٩ مشروعا تهدف كلها لتشجيع وتنمية الصناعات الاعلامية الاوروبية: كمشروعات للتدريب المشترك للعاملين فى مجال الاعلام المسموع المرئي، وتمويل مشروعات دبلجة الافلام، وانتاج برامج الكارتون والبرامج الوثائقية، وتنمية او تدعيم الافراد والشركات الخاصة العاملة فى هذا المجال، والتى يصطلح على تسميتها «بالانتاج المستقل».

يضاف الى ذلك برنامج **«يورى ايماج** EUROMAGES, ويهدف الى تشجيع الانتاج السينمائى المشترك بشرط الايقل عدد الدول المشاركة فى الانتاج عن ثلاث دول أوروبية.

وفى مجال الصناعات الالكترونية المرتبطة، تبث المجموعة مشروعا تحت اسم «يوريكا» EUREKA وذلك مبكرا منذ عام ١٩٨٦. والمشروع صناعى تجارى مشترك فيه أكثر من ٢٧ جهة مابين شركات صناعية ضخمة كشركة **طومسون** الفرنسية **وبوش** الالمانية، بالاضافة الى الجامعات ومراكز الابحاث وتصل ميزانيته الى نحو ٢ مليار فرنك فرنسي. وهو يأتى بالاساس كمحاولة اوروبية لانتاج التليفزيون عالى الجودة فى مواجهة المحاولات الأمريكية واليابانية فى هذا المجال.

وعلى الرغم من الامكانيات التى تم رصدها، الا أن حصيلة السنوات القليلة الماضية جاءت اقل بكثير من حجم الآمال المعقودة. وهو ماجعل اوروبا تتراجع عن مبدأ **«الوحدة الثقافية»** وتفكر فى البحث عن سياسة بديلة. فحصة الـ ٦٠٪ من المواد الأوروبية الانتاج لم تلتزم بها عدد كبير من الدول بل ان فرنسا على سبيل المثال، اضافت اليه شرطا ثانيا يفرغه من هدفة «الوحدوى». فالقوانين المنظمة اللاعلام المسموع المرئى الفرنسى تنص على أن يكون بداخل نسبة الـ ٦٠٪، ٤٠٪ على الاقل من الاعمال الفرنسية.

«ويوريكا» اثبت فشله أمام منافسيه أما «الانتاج المشترك» وبعد عدد ضئيل من الافلام جمعت بين جنسيات مختلفة فى «توليفة» فنية اوروبية، فقد كان حسبما علق عليه المسؤلون الفرنسيون انتاجا

بلاهوية وبلاطعم، وناشل جماهيريا. أما عدد قنوات التليفزيون المشتركة فهو حتى اليوم ضئيل للغاية لايتعدى ثلاث الاولى «أرتيه ARTNE» وهى قناة ثقافية فرنسية المانية، ولكنها لاتحظى بوجود حقيقى على مستوى الجمهور العريض. والثانية هى قناة «اليورونيوز EURONEWS» وهى مخصصة للاخبار على خط السى ان ان وتشترك فى رأسمالها خمسة عشر دولة أوروبية وعدد آخر من بينها مصر من خلال اتحاد الاذاعة والتليفزيون. وهى وان كانت أوروبية التمويل الا انها تبث بخمس لغات مختلفة ونجاحها محدود وتعتريها صعوبات مالية تهددها بالتوقف بين الحين والآخر. وتظل قناة الرياضة EUROSPART هى الانجح ولكنها نظرا لطبيعتها الخاصة لاتصلح مقياسا لمدى نجاح اوروبا فى توحيد صورتها.

من هنا حدث تحول فى السياسة الاعلامية الاوروبية، وبدأ التخلى عن مبدأ الوحدة واضحا باستبداله بمبدأ «التنوع» أى تسهيل تبادل المنتجات الاعلامية مابين دول المجموعة حتى تتعرف شعوب المنطقة على بعضها البعض مع الحفاظ على خصوصية كل منها، الثقافية والاعلامية. وبدلا من الانتاج المشترك ثبت المجموعة سياسية والتمويل المشترك» وبذلك انحصرت المشاركة على التمويل دون أن تترجم فى شكل مساهمة فنية.. وهذا النظام الاخير اثبت بالفعل نجاحا على العكس من الاول. وفى عام واحد هو عام ١٩٩١، تم انتاج ٢٠٠ عمل مشترك. ومن المتوقع ان يزداد العدد عاما بعد الاخر.

الاستثناء الثقافى

وهو المبدأ الثانى الذى ترفعه اوروبا فى مواجهة الولايات المتحدة. وهو الاخر قد تمت بلورته عبر مراحل مختلفة قبل أن يصبح أحدى مرتكزات السياسة الاعلامية الاوروبية.

ويكفى استعراض الواقع الحالى للاعلام الاوروبى ليتضح جليا مدى هيمنة الصورة الامريكية. **فاذا كانت السينما هى المورد الثانى فى الميزان التجارى الامريكى بعد الصناعات الجوية، فان القارة الاوروبية هى السوق الاولى بها.** ففى عام ١٩٩٣، شكل الفيلم الامريكى ٦٠٪ من مجموع العروض السينمائية فى فرنسا، و٨٠٪ فى المانيا تصل الى ٩٣٪ فى انجلترا وفى مجال التليفزيون، فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تتفوق صادراتها على الواردات وذلك بنسبة مرتفعة للغاية تبلغ ٥٧٠٪. بينما هى فى حالة فرنسا ٢٢٫٥٪ فقط، وفى اوروبا مجتمعة لاتتعدى ٢٥٫٥٪. **وفى الوقت الذى تقدر فيه الصادرات التليفزيونية الامريكية لاوروبا بنحو ٣٫٦ مليار دولار،** لاتشكل فى الاتجاه المعاكس الا ٣٠٠ مليون دولار أى أقل من العشر.

من هنا نستطيع أن نفهم ضراوة المعركة التى خاضتها اوروبا بزعامة فرنسا ضد الولايات المتحدة ابان مفاوضات الجات. واصرار اوروبا على اخراج الانتاج المسموع المرئى من الاتفاقية على اعتبار انه ذو طبيعة خاصة. ولقد دارت المعركة على عدة مراحل. ففى البداية، انقسمت اوروبا على نفسها. وبينما كانت فرنسا ومعها ٦ دول تنادى **«بالاستثناء الثقافى»**، تزعمت انجلترا والمانيا صيغة اكثر اعتدالا **هى الخصوصية الثقافية**. وهى الصيغة التى اقرها بالفعل البرلمان الاوربى فى أول الامر بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٩٣. وتحركت فرنسا بسرعة، فقد رأت أن الخصوصية وحدها غير كافية. فالحديث عن «خصوصية» لاينفى احتمالات التناقض ولايخرج الاعلام المسموع المرئى قطعيا من المفاوضات وهو ما كانت تأمل اليه. ولاول مرة، وربما كانت الاخيرة، اجتمعت القوى السياسية الفرنسية على اختلاف ترجهاتها لتدين ماأسمته «خيانة البرلمان الاوروبى». ولم تهدأ الدبلوماسية الفرنسية الا بعد أن عدل البرلمان عن قراره، واستبدل «الخصوصية» بمبدأ «الاستثناء» بعد اقل من شهرين من قراره الاول وذلك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣.

وجاء ماتعرضت له القارة الأوروبية من «غزو امريكى» على حد قول وزير الثقافة الفرنسى السابق **جاك لانج** ممثلا فى القناتين اللتين اطلقتهما عبر الاقمار الصناعية اضافة الى قناة السى إن إن الشهيرة، وهما قناة T.N.T للافلام السينمائية، وقناة «كارتون» CARTOON للاطفال، عاملا مساعدا على إقرار المفهوم الفرنسى

واخيرا.. المتوسطية

كيف تبدو.. السياسة الاوروبية تجاه الجنوب؟

إنها هى الاخرى تشهد تحولا ومنعطفا جديدا فبعد أن ساد لسنوات طويلة مصطلح «الجنوب» فى مواجهة «الشمال»، تعمل السياسة الاعلامية الاوروروبية حاليا على تجزئة هذا الجنوب الى مناطق اكثر تحديدا على اساس جغرافى - ثقافى يتم التعامل مع كل منها على حدة. وبروز مصطلحات **كالمغاربية» والافريقية»** **والمتوسطية**، فى الاشارة الى الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط، يؤكد الاتجاه «التجزيئي» الذى تنتهجه اوروبا «الموحدة» حاليا فى تعاملها مع الجنوب.

ولاشك ان لهذا التحول دلالته. فتجزئة «الجنوب» تعنى منطقيا امكانية تجزئة المصطلح الاخر المقابل له أى الشمال بما يعنيه ذلك من تمييز لأوروبا عن الولايات المتحدة. وهو مايسمح بايجاد صيغ مشتركة مع اجزاء الجنوب فى مواجهة الهيمنة الوحيدة الهيمنة الامريكية وبذلك يقتصر الخطاب، حول عدم التوازن والتدفق الاعلامى على الولايات المتحدة فى الوقت الذى ينتفى فيه عن أوروبا. وهو مايمهد فى الواقع لامتداد اوروبى يطرح نفسه كبديل للوجود الثقافى الامريكى فحاجة اوروبا شديدة لتثبت وجودها الثقافى من خلال الاعلام، وحاجتها ملحة فى فتح اسواق لمنتجاتها الاعلامية التى تزداد اهميتها فى الاقتصاد العالمى يوما بعد الاخر. وهو هدف لن يتأتى الابمحاصرة الوجود الامريكى ومزاحمته.

و**«المتوسطية»** هى التى تعنينا بشكل مباشر. ونستطيع أن نرصد حركة المجموعة الاوروبية فى سبيل التأكيد على هذه الهوية فى سلسلة من السياسات. اولها واهمها برنامج مشابه لبرنامج «ميديا» يحمل اسم **«ميديا- البحر المتوسط»** MED-MEDIA واهدافه المعلنة هو تبادل الخبرات مابين الضفتين وتهيئة الظروف المناسبة لتبادل المنتجات الاعلامية بين الدول «المتوسطية». ويبدو البرنامج فى تفاصيلة اكبر طموحا من برنامج «ميديا» فهو يشتمل على ٣٠ مشروعا تغطى كافة وسائل الاتصال: وسينما وتليفزيون وصحافة. ويستهدف المهنيين والباحثين على حد سواء. ولقد بدأ بالفعل تنفيذ البرنامج هذا العام. وشاركت فيه مصر.

ولفرنسا الدور الابرز والاهم من خلال هيئتين اساسيتين، الاولى **«معهد البحر المتوسط للاعلام IMCIM ومقره باريس»** والثانية **المركز المتوسطى للاعلام المسموع المرئى»** ومقره مارسيليا. والنشاط الثانى المباشر مابين فرنسا والدول العربية المطلة على البحر المتوسط آخذ



هل تصبح أوروبا سوبر ماركت آخر؟

فى التزايد . وتقوم السياسة الفرنسية على اتخاذ القنوات الوطنية ذاتها وسيلة لايجاد مكان للبرنامج الفرنسى، كما حدث مع مصر من خلال الاتفاقية الخاصة باستقبال واعادة بث برامج قناة فرنسا الدولية، وكما حدث مع تونس من خلال اعادة بث القناة الفرنسية الثانية ، ومن خلال اقامة قناة الافق وهى احدى شركات القناة الرابعة الفرنسية. وتشير فى هذا المجال ايضا الى انشاء الجامعة المتوسطية الاولى للاعلام، وتنعقد للمرة الاولى هذا الشهر فى تونس.

اما انجلترا، فى تعد خلال أشهر قليلة لتغطية المنطقة بقناة تليفزيونية عبر الاقمار الصناعية مع البى بى سى الناطقة بالعربية.

عندما حاولت تركيا اتخاذ اجراءات لحماية صناعة السينما بها، قال الرئيس الامريكى بوش لنظيره التركى «عليك أن تختار .. إما السينما واما صادرات تركيا من المنسوجات». واوروبا استطاعت ان تختار لنفسها «استثناء» ثقافيا فى مواجهة الولايات المتحدة، وتعاونا مع الضفة العربية من حوض البحر المتوسط.

والامر المؤكد، ان أن قدرة البعض على الاختيار لاتعادل بالقطع قدرة البعض الاخر.

استقلال أريتريا .. وتفكك أثيوبيا .. لمصلحة من ؟

سمير أمين

فى شهر يناير ١٩٩٣ قام طلبة اديس ابابا بمظاهرية مهولة احتجاجا على مشروع تقسيم اثيوبيا الى دويلات «اثنية» ، فضرب الطلبة بالرصاص.

ولم تفه وسائل الاعلام العالمية- تلك الوسائل التى تتباهى بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فى كل مكان-بكلمة واحدة عن الحادث ، كأن تفكك البلدان المزعومة «المتعددة الاثنيات» (والله اعلم ما هو المقصود بالاثنيات على وجه التحديد) واعادة رسم الخريطة بحيث ان يكون لكل اثنية دولتها قد اصبح شرطا اساسيا لكون المجتمع ديمقراطيا ، كأن تكريس خصوصية «الذاتيات» المزعومة قد اصبح الاولوية الاولى فى برنامج دمقرطة المجتمعات ، وذلك ولو ان الاثنيات المعنية لم تطالب باقامة دولة مستقلة خاصة لها ، ولو ان النخب البورجوازية الصغيرة التى تدعى بصرت صاخب انها تمثل شعبها فى معظم الاحيان قد ظلت منقسمة فى هذا الصدد.

١- اثيوبيا قطر هام فى افريقيا يبلغ عدد سكانه ٥٠ مليونا (فهو ثالث بلد فى القارة من حيث الديمغرافية)، سبق فى التطور التاريخى كثيرا من المجتمعات الاخرى اذ يرجع هنا المحراث والكتابة واقامة الدولة (وهذه العناصر الثلاثة المرتبطة ببعض تمثل المكونات الاساسية فى تبلور ما اسميه مرحلة الانتاج الخراجى فى التاريخ) الى ماض يبعد عنا بالفى عام. ولهذا السبب- الى جانب مهارة النظام الاثيوبى فى توظيفه لصالحه المنافسة الجيواستراتيجية بين الدول الاستعمارية التى تقاسمت القارة فى آواخر القرن التاسع عشر- احتفظت اثيوبيا باستقلالها،واعتبر هذا النجاح عاملا تاريخيا ايجابيا، على خلاف ادعاء الايديولوجيا الاستعمارية بان الكولونيالية لعبت دورا تاريخيا تقدميا موضوعيا ، وبالرغم من ان اقساما من البرجوازيات الصغيرة الافريقية اخذت تعيد فى خطابها هذا الادعاء الاجرامى. خسرت اثيوبيا فى مواجهتها العسكرية مع الاستعمار الناتج مقاطعتها المطلة على البحر- تلك المقاطعة التى اصبحت مستعمرة «اريتريا» الايطالية ولكن فى نفس المرحلة التاريخية توسعت الدولة الاثيوبية شرقا وجنوبا، الامر الذى بدا فى تقدير المستعمرين الأوروبين «فضيحة» كأن حق الفتح والتوسع منحصر على الغربيين.

احتفظت اذن اثيوبيا باستقلالها وقاومت حملة موسولينى،ولم تنتصر الجيوش الفاشستية إلا بعد اعلان «حياد» بريطانيا وفرنسا فى النزاع عام ١٩٣٥ وخيانة «عصبة الأمم» التى لم ترفع أصبعا للاحتجاج على انتهاك دستورها القائم على مبدأ احترام استقلال الدول الاعضاء (وكانت اثيوبيا منها).

تقولبت الطبقة الحاكمة الاثيوبية فى قالب المقاومة المتواصلة العنيدة للحفاظ على استقلالها، الامر الذى صاغ فيها تقاليد سلوك تختلف عما هى عليه عند النخب التى تكونت فى ظل الحكم الكولونيالى فى اماكن اخرى. لا يعنى ذلك طبعا ان هذه الطبقة الحاكمة لم تستسلم فى نهاية الامر لموازين القوى السائدة عالميا واقليميا ، فهذه الطبقة «واقعية» شأنها فى ذلك شأن جميع الحكام. وبالتالى سعت الى التصالح مع القوى العظمى، والتحالف معها اذا استطاعت والتنازل امام طلباتها عند الحاجة.هكذا رأى الامبراطور **هيلى سلاسى** التحالف مع الولايات المتحدة ركنا اساسيا فى سياسته كما اتجه الرئيس **منجستو** نحو موسكو. إلاّ ان سلوك هذين الزعيمين ظل سلوك الحليف المحترم ، لا سلوك الخادم.

لهذه الأسباب التاريخية ذهب البعض الى ان اثيوبيا من الدول التى تستطيع ان «تهدد» - ان لم يكن النظام العالمى- على الاقل الاقليمى

هذا بالرغم من ان تخلف اقتصادها وحدود نظامها وتناقضاته الداخلية قد جعلت هذا الخطر المحتمل امرا وهميا الى حد كبير. على ان ديبلوماسيات الدول الكبرى احترست دائما فى علاقاتها مع اثيوبيا. واشتد هذا الاحتراس عندما اخذت الحركة التى قلبت نظام الحكم الامبراطورى تتجذر تحت ضغط القوى التقدمية وصعود الامال فى اصلاحات اجتماعية وتعزيز الاستقلال الوطنى- حتى تقاربت من الاتحاد السوفيتى، واعلنت نفسها «اشتراكية» بل «ماركسية لينينية»

والآن - بعد انهيار هذا النظام الاخير- ترى الرجعية العالمية ضرورة تأديب شعب اثيوبيا للجريمة التى ارتكبها فى خيار موقف شجاع امام الغرب ، كما لابد ان يعاقب شعب الاتحاد السوفيتى السابق وشعب يوغوسلافيا، لنفس السبب، كما قد تم تأديب شعب فرنسا بعد عام ١٨١٥ لاعطائه درسا بعد ان تجرأ على الثورة ضد النظام الملكى القديم.

٢- ما هى الوسائل فى منال اثيوبيا فى مواجهتها للتوسع الرأسمالى العالمى؟

ظل المجتمع الاثيوبى «اقطاعيا» الى وقت قريب، لعله يمتد الى عام ١٩٦٠. واستخدم هنا المصطلح «اقطاعى» بمعناه الواسع ، ولكن الدال ، علما بأن نقاش خصوصيات هذا الاقطاع وسماته- وهى معروفة لدى المختصين فى المجال- ليس موضوعنا هنا. ومن سمات هذا المجتمع. شأنه فى ذلك شأن جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية-فى افريقيا على الاقل- التنوع«الاثنى» (وسمى الاثنيات كما تشاء)

هذه البرجوازية الصغيرة وطموحاتها فى ان ترث حكم البلاد من السلطات الكولونيالية السابقة وبين مطالب جميع البرجوازيات الصغيرة التى تكونت فى افريقيا فى ظروف مماثلة ، اضيف ايضا ان البورجوازية الصغيرة الاريترية تزعم ان بلادها أكثر تقدما من اثيوبيا (بفضل الاستعمار) كحجة لتبرير مطالبها ، وهى فكرة انتشرت فى صفوف الاجنحة المتخلفة للبورجوازيات الصغيرة

الافريقية كما رأيناه. في واقع الامر لم تكن اريتريا أكثر تقدما فيما عدا بعض النواحي الظاهرية. على سبيل المثال ربما كانت شوارع القاهرة انظف في عهد الاحتلال البريطاني مما هي عليه اليوم. هل يعني ذلك ان مصر البريطانية كانت أكثر تقدما من مصر الحالية؟

في الحقيقة استفادت اريتريا من اندماجها في الدولة الاثيوبية التي فتحت لها سوقا هامة ومنفذا للهجرة لا يقل أهمية. اذ ان المقاطعة الاريترية ظلت فقيرة نسبيا بسبب ظروفها المناخية نصف الجافة التي لم تتح تنمية زراعية ملحوظة. واليوم ، بعد أن استقلت اريتريا ، اتضح بشكل بارز ان هذه الدولة معرضة الى اقصى الحدود ، يكاد يستحيل ان تقوم على قدميها ، فلا تستطيع ان تستغني يوما عن معونات خارجية حيوية لمجرد بقائها ، وبالتالي فهي فريسة صيد سهلة لطموحات أجنبية. ازعم ان هذا هو بالتحديد السبب الذي جعل الدول الغربية ، ومن ورائها اسرائيل والدول العربية ترحب باستقلال اريتريا ، واحيانا تساند حركتها الانفصالية.

٣- بالتأكيد ليست المسألة الاثنية في اثيوبيا اختراعا مصطنعا صاغه خيال الدبلوماسيات الاجنبية ومناوراتها ، فلهذه المسألة وجود حقيقي ، ولو انها لا تمثل اهم بعد لمعضلة المجتمع ، على خلاف ما تدعيه وسائل الاعلام العالمية.

من الجدير التوقف لحظة أمام القول الشائع ان النظام الامبراطوري ، ثم نظام «الدرج» (وهو اسم اللجنة العسكرية العليا التي حكمت البلاد في اعقاب انقلاب عام ١٩٧٤)، قد كرسا «هيمنة» امهارية واضطهاد الاثنيات الاخرى ، ازعم ان المصطلحات المستخدمة في هذا الخطاب تتجاوز واقع الامور بخطوات واسعة وتسقط على المجتمع الاثيوبي مفاهيما لا تمت بصلة للاطار التاريخي الحقيقي ، فالتباين «الاثني» في معظم المجتمعات السابقة على الحداثة لا يعني بالضرورة «هيمنة» احداها بل القاعدة في معظم هذه المجتمعات هي كون النخب الحاكمة متعددة الاصول الإثنية ، بل احيانا «متعدية» الاثنية ، وتنشغل هذه الطبقة الحاكمة بضمان استمرار استغلال الفلاحين بصرف النظر عن انتمائهم الاثني.

لم يكن النظام الاثيوبي استثناءاً للقاعدة ، فاندمجت في الطبقة الحاكمة عناصر من اصول مختلفة دون صعوبة ، دون تردد وخجل من قبل الامبراطور واعوانه واذا كان الفلاحون الاورومو والرعاة الصومال ضحايا استغلال فاحش، فلم يكن استغلال الفلاحين الامهارة اخف.

على ان اللغة الامهارية احتلت فعلا مكانا خاصا فكانت لغة الادارة والتعليم. أيمكن ان نستنتج ان النظام قام على مبدأ التمايز الثقافي؟

لابد من تكييف هذا الحكم الصارم ووضع الاشياء في اطارها التاريخي الصحيح شئنا أم أبينا لقد صارت الامهارية- نتيجة التاريخ- لغة متقدمة على غيرها. لدرجة ان الآن هؤلاء الذين يدافعون عن اللغات الاخرى هم انفسهم عاجزين عن تنفيذ برنامجهم ومضطرين الى استخدام الامهارية... أو اللجوء الى لغات اجنبية مثل الانجليزي!

هذا وقد خلقت التنمية - واقصد هنا انتشار التعليم والهجرة للمدن- مشكلة جديدة ، ففي المجتمع الريفي الامي للعصور القديمة ليس لمسألة التنوع اللغوي وزن كبير ، فالفلاحون يتحدثون بلغاتهم ، والادارة تستخدم لغتها في الكتابة ، دون ان يكون ذلك موضع احتكاك ، بسبب غياب تأثير الادارة في الحياة اليومية للقرى. يختلف الأمر في المجتمع المستحدث، حيث يصير استخدام الكتابة حاجة اساسية ، وحيث تصبح معرفة اللغة الرسمية شرطا للتصاعد الاجتماعي. وللبورجوازية الصغيرة حساسية واضحة في هذا المجال ، حساسية لم يسبق لها مثيل في الجماهير الريفية.

ملاحظة أخيرة بالغة الأهمية : لم تلعب الطبقة الحاكمة في اثيوبيا ورقة الاثنية ، بل على العكس من ذلك تكونت الكتلة الاجتماعية المهيمنة بعيدا عن اي اعتبار اثني ، وبما ان البورجوازية الصغيرة ضمنت الى حد كبير في هذا التكتل الحاكم، فلم تلجأ الى خطاب اثني قبل ماض قريب بل طورت بشكل عام خطاباً وطنياً توحيديا- عدا في صفوف بعض الاجنحة الاريترية لها. فالسؤال الحقيقي هو اذن التالي: ما هي الظروف التي ادت الى انقلاب موقف اقسام من النخب وتبنيها خطابا إثنيا؟

لقد أدرك القارئ بالتأكيد ان وصفنا لواقع المجتمع الاثيوبي ينطبق بشكل عام على عديد من المجتمعات القديمة ، فعلا لم تختلف الاوضاع بالنسبة- مثلا- الى الخلافة او الدولة العثمانية في مراحلها الاولى. وما يقال عن اثيوبيا بشأن الاضطهاد القومي قيل بالنسبة الى الامثلة الاخرى المذكورة. أبدى تحفظات بالنسبة الى عديد من هذه الاحكام السريعة التي تلجأ الى منهج اسقاط تعسفي لمفاهيم حديثة على ظروف ماض لا تمت لها بصلة توصلنا اذن الى جوهر السؤال وهو الآتي: ما هي الاسباب الحديثة التي دفعت قوى سياسية في صفوف اريترية اولا ثم في اوساط اخرى الى تبني خطاب اثني انفصالي؟

لي أطروحة عامة في هذا الموضوع مفادها ان حركات التحرير في العالم الثالث بصفة عامة طورت استراتيجيات قائمة على تدعيم «وحدة الوطن» متجاوزا بذلك اقامة الاقليمية والمحلية والاثنية ، وان الطبقات الحاكمة التي تم تنظيمها في هذاالاطار والتي حكمت البلاد بعد الحصول على الاستقلال ظلت متعددة الاثنيات ، ثم كرست انجازات النمو الاقتصادي في العقود التي تلت مباشرة الاستقلال هذا التوجه العام، فقدمت فرصا لتوسع القاعدة التي خرجت النخب منها ، فلم يكن «للتمايز الاثني» في هذه الظروف وظيفة مفيدة من منظور استقرار الحكم. ولكن هذه التنمية لم تدم فاخذت تفقد زخمها لأسباب لسنا بصدد نقاشها هنا ، ودخلت نظم العالم الثالث في مرحلة الازمة الراهنة ، فانكمش الهامش المطلوب لاستمرار تصاعد عناصر جديدة لتنضم في صفوف النخبة ، الامر الذي افقد بدوره مشروعية النظام وبالتالي ادى الى التفكك ثم انهيار وحدة الطبقة الحاكمة.

وقد اخذ كل فريق منها يبحث عن مصدر جديد يعتمد عليه من أجل إعادة مشروعية لصالحه. وفي هذا الاطار صارت «الاثنية» احدى الاوراق في المنال التي يمكن توظيفها لهذا الغرض.

تنطبق هذه الفرضية على اثيوبيا ، بالرغم من ان نشأة حرب اريتريا ترجع الى اوائل الستينات ، وهي عقد التنمية الحثيثة في اثيوبيا ، سبق انفجار الازمة في السبعينات، ففي واقع الامر لم يتجاوز هذا النزاع في مرحلته الاولى حدود «خلاف اقليمي» ، مضخم من طموحات الفئات الوسطى الاريترية التي لم تقبل الاندماج في التكتل الحاكم على صعيد اثيوبيا المعروض لها. وقد شجعت قوى خارجية هذه الطموحات ، لاسباب تكتيكية خاصة بها فمثلا وجد الاتحاد السوفيتي فرصة في استغلال الظروف وكسب حليف معادي لنظام اديس- حليف واشنطن المخلص في تلك الايام.

كذلك بالنسبة الى بعض البلاد العربية ، سواء كان ذلك للسبب نفسه، أي باسم معاداة الاستعمار الكامن وراء نظام اديس أم لاسباب اخرى مثل طموحات البعض الى تحويل البحر الأحمر الى «بحر عربي» او «اسلامي».

إلاّ أن مسئولية الحكم الاثيوبي تظل رئيسية في صعود النزاع. فهذا الحكم لم

بتصور مواجهة التحدي باساليب شدا القمع العسكري. هنا ايضا لا تمثل اثيوبيا استثناء للقاعدة، فجميع النظم الأوتوقراطية قد اثبتت دائمـا -أو يكاد- عجزها عن خلق شروط التصالح ، الامر الذي يتطلب التعامل باساليب ديمقراطية.

كان يحتمل ان يتخذ النظام الاثيوبي الجديد- بعد عام ١٩٧٥ موقفا افضل. وهناك فعلا اشارات تدل على ان هذا الاحتمال كان واردا، وبالرغم من الحدود الداخلية «للدرج» وتردده في هذا الشأن ، الى جانب تناقضاته الاخرى العديدة ، للاسف قامت الديبلوماسية السوفيتية بدور سلبي في هذه اللحظة الحاسمة ، فشجعت الجناح الذى فضّل تواصل استخدام العنف وساندته عسكريا ، ربما أملا من وراء ذلك أن تدعم نفوذها في البلاد.

ما حدث فيما تلى معروف ، فبقدر ما ازدادت المعونة السوفيتية ورفعت بالموازاة الولايات المتحدة مستوى مساندتها للمقاومة الاريترية، ولو من خلال وسطاء ، ومنهم بالطبع إسرائيل ، ولكن ايضا الدول العربية التى دخلت اللعبة الامريكية بوعي (نظم الخليج والسودان) واحيانا ربما بدون وعي.

وبالتدريج اصيبت القوات الاثيوبية بانهاك متفاقم، يضاف الى ذلك ما ترتب من قلق رافق اساليب الحكم ،والتجاوز الى حركات تصفية متتالية في صفوف ضباط الجيش. وقد حدث هذا التطور السلبي اللولبي في مرحلة اتصفت باشتداد الازمة الاقتصادية المحلية والعالمية ، وما رافقها من تدهور في مستوى المعيشة وانتشار المجاعات.. الخ. فبدأت وحدة الطبقة الحاكمة تنشق وتبلورت تكتلات فئوية وظهرت دعوات اقليمية واثنية ، تكوّنت جبهة تحرير تجرى في هذا الجو واشتعلت نار الانتفاضة في مقاطعتها ، كما تكوّنت جبهات إثنية أخرى في صفوف الاورومو.

ولو أن هذه الجبهات الاخيرة لم تجد صدى حقيقياً في صفوف شعب المقاطعات المعنية فظلت لجان حضرية تتحشد فيها شخصيات سياسية تبحث عن وسائل تجديد مصداقيتها ، ازعم أن هذه الحركات لم تمثل بشكل عام انفجار مطالب اثنية في صفوف الجماهير بل انحصرت على اقسام من النخب البورجوازية الصغيرة.

٤- اين تقود اختيارات الحكم الجديد في اديس أبابا وفي اسمرا ، تلك الاختيارات التى يساندها الغرب؟

لم يكن دخول جيش تحرير «تجرى» في اديس ابابا في مايو ١٩٩١ ناتج انتصار عسكري وسياسي باهر للجبهة التى تجسدت في هذه القوة العسكرية، بل ناتج الفراغ الذى ترتب على انهيار نظام منجستو وتفكك الجيش الوطني بعد ان سحب الاتحاد السوفيتي معونته لها. اما جبهة تجرى فلم تكتسب يوما طابعا وطنياً وظلت قوة اقليمية محددة الانتشار. ولم تدخل قواتها في اديس الا بعد ان اخذت اذن «واشنطن» ففي هذه الظروف فرض واشنطن شروطه. فاستدعى في لندن موظف امريكي من رتبة متوسطة - السيد كوهين، مدير قسم افريقيا بوزارة الخارجية- «الأطراف المتنازعة واملى اوامره: ان تحكم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا هذه البلاد «أرتيريا- بصفتها حزبا «واحد» (اين تمسك الولايات المتحدة بمبدأ التعددية!) وان تقّسم اثيوبيا الى ١٤ اقليما «اثنيا» وان تُنظم الانتخابات المستقبلية في هذا الاطار المقرر مسبقا.

وقد كان واشنطن قد خطط المشروع منذ امد طويل فأحيا «خبراء السي اى أيه» خريطة استخرجوها من ارشيف موسوليني ترسم بالتحديد حدود هذه المناطق الاثنية المزعومة. وفي بعض الحالات اطلق هؤلاء الخبراء اسماء على «الاثنيات» المعنية وجدوها في قاموس الانثروبولوجيا الافريقية المستخدم في الادارة الامريكية ، اسماء يجهلها تماما الاهالي المقصودين! أليس هذا الامر في حد ذاته دليلا قاطعا على ان المطالب «الاثنية» المزعومة لم تنبع عن حركات شعبية صحيحة في الساحة ، بل تم فبركتها بعيدا عن الواقع المعاش.

هيأت وسائل الاعلام الرأى العام الغربي ، وشارك في الخطة عدد من «المنظمات غير الحكومية» بعذر تقديم المعونة الغذائية والطبية استجابة للمجاعات وانهيار خدمات الدولة ، الى جانب تقديمها معونة عسكرية لجبهة اريتريا. وقد افتخر أحد كبار مسئولي هذه «المنظمات ذات الدور الانساني غير السياسي» بهذا العمل بمناسبة احتفال استقلال اريتريا!

ثم طلب من حكام اديس تصفية الجيش الوطني. ماذا حصل اذن بهؤلاء الجنود السابقين الذين نُزع عنهم المرتب؟ لقد هجروا المعسكرات (باسلحتهم) ليعودوا الى قراهم الاصلية ، حيث وجدوا فوراً «زعماء» جندوهم لمصلحتهم الخاصة !أليست الخطة تسعى باختيارها المتعمد الى بث الفوضى؟

تعهدت حكومة اديس بتنظيم «انتخابات» ، على شرط ان الاحزاب الاثنية تنفرد بالترشيح ، فالاحزاب التى ترفض مبدأ الاثنية اصبحت ممنوعة! **«يعيش هذا المفهوم الامريكي الجديد للديمقراطية»**، وان يتم المنتخبون السلطات «المحلية» في اطار تقسيم البلاد على اساس الخريطة المذكورة سابقا وطبعا لم يُطلب اهل الريف المعنيين اذا ما اعتبروا حل المسألة الاثنية انشغالهم الاول والاخير ، اما سكان الحضر الذين أظهروا موقفهم المعادي للمشروع في مظاهرات مهولة ، فاستقبلوا بالرصاص!

لا شك ان تنفيذ الخطة يقود مباشرة الى حرب اهلية على نمط ما يحدث حاليا في يوغوسلافيا ، فليس هناك منطقة ريفية ولو صغيرة ، بالاولى مدينة لا تضم اثيوبيين من اصول مختلفة. فالدعوة الى تكوين دويلات اثنية هي دعوة مباشرة الى القيام بعمليات «تنقية عرقية» اجرامية على نمط يوغوسلافيا.

لحسن حظ شعب اثيوبيا يبدو ان تنفيذ الخطة يتصدى لعقبات متصاعدة قد تقضى على التمسك بها من اصحابها. فالادراك بالمخاطر الكامنة من ورائها اخذ في التصاعد بشكل مشجع ،واضطر حكام اديس ان يتراجعوا في عديد من قراراتهم ، فاظهروا ضعفهم الحقيقي وانعدام قدرتهم على ان يخرجوا من اطارهم الاقليمي المحدود الاصلي ليمثلوا البلاد بكليتها. كما ان حكام اسمارا ادركوا ايضا ضعف موقفهم وبدأوا يفهمون ان اريتريا مستقلة لن تكون فريسة طموحات اجنبية ، فاخذوا يقتربون من اثيوبيا مرة أخرى وتدور حاليا مفاوضات حول ترتيب العلاقات بين البلدين وانشاء مؤسسات اقتصادية ومالية واخرى مشتركة.

بهذه المناسبة ارد ان اذكر هنا المشروع الذى طرحه الرئيس **فيديل كاسترو** أثناء زيارته للمنطقة من قبل سنوات ، فطرح كاسترو مشروع كونفدرالية كبرى تضم اثيوبيا واريتريا والصومال واليمن الجنوبي في وقته ، على اساس **أولا**: أن جميع هذه النظم كانت تزعم انها اشتراكية ومعادية للاستعمار ، وثانيا ان اقامة الكونفدرالية ستخلق كيانا متزنا بين العرب وغير العرب ، والمسلمين والمسيحيين ، وثالثا ان هذا الكيان سيمثل قوة تشرف على مدخل البحر الاحمر فيضطر الاستعمار ان يعمل حسابا لها. اعتقد أن هذا المشروع ، بالرغم من طابعه الطوباوي في الظروف ، قد مثل نموذجا للحل السليم في الأجل الأطول.

اتجهت جميع القوى النشطة في الساحة ، عدا الشيوعيين ، في الاتجاه المعاكس لمشروع كاسترو ومارست الانتهازية الى اقصى حدودها لماذا؟

ليس من الغريب ان يلجأ الاستعمار الى ممارسات يغلب عليها طابع البرجماتية الانتهازية ، فاهدافه ثابتة ، هي اضعاف قدرة الشعوب على مقاومة التوسع الرأسمالي لصالحه هو. فيرحب بالتفتيت الاثني والحروب الاهلية ، واذا احتاج الامر فيرمي قليلا أو كثيرا من الزيت على النار. لهذه السياسة اسم في قاموس استراتيجيا الولايات المتحدة هو **«الحرب المنخفضة الكثافة»** ، ولمنطقة القرن الافريقي موقع ذو اهمية خاصة في الجيواستراتيجيا الامريكية ، وواشنطن طوّر خطته التفتيتية كي تخدم اهدافه وتعطي له حق التدخل (كما يحدث في الصومال) وفرض حمايته امتدادا لتحويل الخليج الى محميات امريكية محتلة «مؤقتا» (كما كانت مصر محتلة «مؤقتا»)، فطالما الاطراف المتنازعة تنخرط موضوعيا في تكريس التفتت ، فاهلا بها فالولايات المتحدة اذن- ومن ورائها اسرائيل التي تشارك واشنطن في اهدافه- اختارت مساندة طرف ثم طرف اخر دون خجل سعيا وراء انجاز اهدافها ، الا وهي استمرار واحتدام النزاعات المحلية. هكذا نرى الولايات المتحدة واسرائيل تارة «حليف» اديس وتارة حليف الجبهة الاريترية والتجرية ، ولم تخوّف واشنطن لهجة هؤلاء وأولائك، اقصد الخطاب«الاشتراكي» - بل «الماركسي» الذي وظفته جبهات التحرير المعنية بحسب الظروف ، فالمهم هو انها تنخرط في خطة انفصالية تفتيتية تقضي على امال شعب من شعوب العالم الثالث في الاستقلال.

ليس من الغريب ايضا ان تلك النظم العربية الموالية«طبيعيا» لواشنطن(الخليج والسودان) قد سلكت مسلكا موازيا . ولكن لنا حق توجيه سؤالنا لتلك النظم العربية التي لا تعتبر من موالي واشنطن (ليبيا، سوريا، العراق، عن قناعة او وراثة تاريخية او لاي سبب اخر ، والتي بالرغم من ذلك ، شاركت هي الاخرى في خطة تفتيت الدولة الاثيوبية لماذا؟ أخطاء في التقدير» عدم ادراك مغزى التحدي المعاصر الحقيقي؟ وقد وظف - من أجل اضفاء مشروعية على هذه المواقف الانتهازية- تارة خطاب السوفيتية العربية وتارة خطاب التعصب الديني المتخلف، كم مرة سمعنا من اصدقاء وطنيين وتقدميين، دعوة للتضامن مع «اخواننا في اريتريا العرب (وليس هم عرب) والمسلمين (والاغلبية منهم ليسوا مسلمين) ؟ أليست ادبيات «العلوم السياسية العربية» مليئة بتحاليل للعلاقة بين العرب ودول «الجوار»- ومنها اثيوبيا - كأن لابد ان تكون علاقة عداء ، اين العداوة «التاريخية» بين العرب واثيوبيا؟ في فشل فتح البلاد؟ ألم تلغ ظروف العالم المعاصر- اقصد اخضاع الجميع لتحكم الاستعمار- رهانات معارك العصور القديمة ، فرضت علينا وجوب التضامن امام التوسع الرأسمالي العالمي؟

اين يتسرد هذا التأثير العجيب للفكر الامريكي على مثقفينا؟ أليس هذا المنهج - غير العلمي اذ يتجاهل واقع الاستعمار - من شأنه ان يحبسنا في خطط الاستعمار؟

لعل مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي كانت - في معظم الاوقات- حريصة على حفظ علاقات ودية مع اديس ابابا، قطعا بسبب وعي المصريين باهمية منابع النيل الاثيوبية.

على ان النتيجة بينة اليوم امام عيوننا، فبعد ان نجحت السياسة العربية تماما في تحويل الخليج (العربي او الفارسي سابقا) الى بحيرة امريكية تبذل الآن اقصى مجهودها لتحويل البحر الاحمر الى بحر اسرائيلي-براڤو.

لن استغرب كثيرا من ان الاتحاد السوفيتي قد دخل هو الآخر في هذه اللعبة المدمرة ، من خلال تشجيع الطرف الاخر في اختياراته المزلة (اقصد حكام اديس) او بوجه التحديد بعد ان انقلب موقف موسكو ، الذي ساند في مرحلة اولى اريتريا والصومال ضد اديس ثم اتخذ الموقف العكسي. فاعتقد ان هذا النظام - خاصة في عهد برجنيف- كان قد اصبح انتهازيا بشكل فج في معاملاته على الساحة الدولية.

يبقى أن علينا ايضا واجب توجيه السؤال للقوى الوطنية والتقدمية المحلية التي انخرطت في الخطة هي الاخرى.

سبق وصفي لجبهات التحرير الاريترية و«التجرية» كحركات تجلت من خلالها طموحات بورجوازية صغيرة خرجت عن كتلة التحالف الحاكم بسبب أوآخر . فلن اعود اليها علما بان مواقفها المدمرة موضوعيا هي بالتحديد الدليل - في تقديري - على طابعها الاجتماعي الحقيقي وبالتالي تفسير انتهازيتها «الطبيعية» على ان هذه الجبهات تكونت في الاصل من عناصر يساريه(بل ماركسية) . فعلينا التوقف لحظة عند هذا الامر وطرح تفسير له.

يثبت التاريخ- ومثال اريتريا مثال بارز في هذا الصدد- ان «انحرافا» يقود من موقف اجتماعي تقدمي مبدئيا الى ممارسات انتهازية رجعية موضوعيا انما هو وارد الاحتمال ، فحدث بالفعل. مفاد تفسيري في هذا الشأن هو ان «الطليعة» - اذا عجزت عن تحليل الوضع الملموس تحليلا صحيحاً ، اذن عجزت بالتالي عن ادراك مغزى التحديات الحقيقية فاخفقت في رسم استراتيجيا فعالة في مواجهةهذه التحديات ، تنقاد الى مثل هذه الانحرافات، ففي غياب تمينة فعلية لقاعدة اجتماعية تتفق مع الاهداف المعلنة ، يصعب تفادي الانحراف المغامراتي.

اما بالنسبة الى انتهازية نظام اديس فهي ايضا تكاد تكون طبيعية، اخذا في الاعتبار طابع الانقلاب الذي اسقط الامبراطور ، خاصة بعد ان شجع الاتحاد السوفيتي الاجنحة المتخلفة التي تميل «طبيعيا» الى الاعتماد على العنف كوسيلة لحل المشاكل. على ان الشيوعية لم تكن غائبة عن المسرح الاثيوبي وبالتأكيد اتخذ الشيوعيون في اطار المنظمتين اللتين تحشدوا فيهجار-يلسون وERRP (الحزب الثوري لشعب اثيوبيا) ، عدا هؤلاء الذين خرجوا من هذا الحزب الاخير لينشئوا المقاومة في اطار جبهة تجرى، مواقف سليمة من حيث المبدأ في المسألة القومية، معترفين بواقع التنوع الاثني» ، داعين الى حل المشكلة بوسائل ديمقراطية، رافضين الانفصالية ، طالبين بفتح مفاوضات مع الجبهة الاريترية... الخ. بل اقول أنه ليس صحيحا أنه الشيوعية لم يكن لها أثر حقيقي في المجتمع ، بل على العكس كان نفوذها في المدن واسعا ، إلا أن الشيوعيين تصدوا لارهاب عنف الدولة ، وكلما تقربت السلطة من موسكو ازداد العنف- تكرار لما حدث في مصر وسوريا والعراق! للاسباب نفسها! وهذا القمع هو المسئول الى حد كبير عن غياب انتشار نفوذ الشيوعية في الريف.

٥- أوجز استنتاجي الختامي فيما يخصنا نحن اليسار العربي في عبارة قصيرة ، لقد خلق التوسع الرأسمالي العالمي ظروفا جديدة لفت رهانات الماضي ، فاصبح تضامن شعوب الاطراف في مواجهة التحدي الحقيقي شرطا اوليا ضروريا لاية استراتيجيا فعالة من منظورنا ، شئنا ام ابينا سيوظف الاستعمار أي اعتبار نقدمه على التضامن المطلوب في مواجهته. وأصبحت فكرة «العداوة التاريخية» التي قد تفرق بين شعوب العالم الثالث فكرة ماضوية رجعية لا معنى لها في العالم المعاصر.

إسلام لا كهانة

الغداء في الميريديان .. والعشاء في ميناهاوس

خليل عبد الكريم

في عـــدد الأهرام الصــــادر يوم ٢٨-٤-١٩٩٤ م خبران عن مفتى عموم الديار المصرية ، ملخص الأول أنه تغدى في الميريديان ضيفاً على (جمعية رجال الأعمال المصرية/الفرنسية)، موجز الآخر أنه عقد قران مدرس باحدى كليات الطب حفيد وزير أسبق وحضر الحفل في ميناهاوس نخبة من نجوم المجتمع!!!

وسلفنا الصالح رضوان الله تعالى عليهم لهم رأى شديد الصرامة في (رجل الدين) الذي يغشى مجالس الكبراء والاغنياء ويتناول مآكلهم اللذيذة الشهيرة الدسمة، نكف عن تسطيره لاننا في جميع ما نكتب لا نهدف التجريح بل التقريم ونرجح أن المفتى يعرف ذلك الرأى.

وهذا المسلك من جانب مفتى المسلمين يقدم إحدى الاجابات البليغة على السؤال الذي حير المصريين عامتهم وخاصتهم: لماذا أخفق (رؤساء شئون التقديس) في التصدي لفكر جماعات العنف؟ ولماذا سحب(رجال الدين الشعبيون والمهيجون الدينيون) من أمثال **عمر عبد الكافي** ووجدي غنيم البساط من تحت أرجلهم المباركة؟ ولماذا نال هؤلاء جماهيرية كاسحة وأصبح (دراويشهم) يعدون بعشرات الالاف؟؟؟

لو أن شيخ الأزهر ومفتى أهل السنة والجماعة غادرا مكاتبهما المبطنة بالرخام الايطالي المستورد، والوثيرة الفرش، والمكيفة الهواء وتركا سيارتيهما الفاخرتين **واختلطا بالقاعدة الشعبية العريضة المحشورة في العشش والاكشاك وخيام الايواء وأحواش المقابر ومساكن الشرك والبيوت الريفية الطينية أو المطينة**، واطلعا على أحوالها التي لا تليق بالحيوانات، ولمسا بأيديهما المبجلة مدى حاجاتها الماسة الى ابسط المرافق والخدمات وجهلها بأبسط قواعد الدين(وهو أمر يهمهما على وجه الخصوص) وتفشى الأمراض فيها والآفات الاجتماعية والخلقية.. لاستطاعا ان ينتجا خطاباً دينيا يلقى القبول، ولرفعا الى ولى الأمر مذكرات بما رأيا وسمعا وشما ، وحتى اذا لم يستجب لهما فقد أبرآ ذمتيهما امام الله جل شأنه.

إن شيخ الازهر والمفتى لو أقدما على ذلك لساهما في تغيير الخريطة الاجتماعية لوطننا بدرجة كبيرة لاننا لا نعتقد ان شهادتيهما كانت ستذهب ادراج الرياح لدى صانعي القرار.

لو قاما بذلك لأبقن من عنده ذرة من شك ان الدين من الممكن ان يغدوا دافعا قويا لتبديل أحوال المستضعفين إلى الأفضل.

***

وهنا قد يعترض متحذلق - وما أكثرهم- ويصيح منفعلاً أو بنفعل صائحا: من أنبأك ان هذا من مهام الشيخ والمفتى؟

ونرد عليه باثنتين:

الأولى: ان من أهم وظائف (رجل الدين) **هو رفع حوائج المحكومين للحاكم وحثه على قضائها وتوعيته أن هذه هى مسئوليته الرئيسية** وهو ما التزم به سلفنا الصالح طيب الله ثراهم، ولضيق الحيز المتاح نكتفي بمثل واحد من سيرة **سُفيان الثوري** نور الله ضريحه:

لما حج الخليفة العباسي **«المهدى»** عام ١٦٠هـ دخل عليه الثوري فقال له الخليفة: يا عبد الله ما حاجتك؟ فرد عليه الثوري: وأى حاجة تكون إليك وأولاد المهاجرين والانصار يموتون خلف بابك ؟ فقال المهدى : يا أبا عبد الله أفرأيت ان لم اقدر ان أوصل الى كل ذى حق حقه فماذا أصنع؟ فقال الثوري:

تفر بدينك وتلزم بيتك وتترك الامر لمن يقدر أن يوصل الى كل ذى حق حقه، فسكت المهدى.

(موسوعة فقه سفيان الثوري- ص٢٢ -تجميع د/ محمد رواس - قلعه جى- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠- دار النفائس/ بيروت) فهنا نجد الثوري يعرض على الخليفة المظالم التي حاقت بأبناء المهاجرين والأنصار ، وأن عليه أن يعطيهم حقوقهم فإذا عجز عن ذلك فعليه ان يعتزل وأن يترك الأمر لمن هو أقدر منه على ذلك.

أما الأخرى فهى:

إذا لم يكن من مهام شيخ الأزهر ومفتى المسلمين ما ذكرناه آنفا فهل من وظيفتهما تناول الغداء في فنادق الخمسة نجوم مع كبار رجال الاعمال مصريين وفرنجة، وتوثيق عقود زواج أبناء الاثرياء وأحفاد الوزراء؟؟؟

العودة للتراث الديني وأسلمة العلوم!

د. محمود جاد

لم تعد دعاوى التيار الدينى السائد فى مصر حاليا قاصرة فقط على المطالبة بإقامة نظام اقتصادى واجتماعى وسياسى ينهض على ركائز مستمدة من التراث الدينى، وإنما شملت هذه الدعاوى أيضا المطالبة بإقامة نظام علمى من التراث نفسه. فلقد أصبح من المألوف فى السنوات الأخيرة أن نقرأ فى الصحف والمجلات القومية والحزبية، وأن نسمع من الراديو ونشاهد فى التليفزيون، عن دعوة الباحثين والمفكرين الذين ينتمون الى هذا التيار إلى إعادة بلورة العلوم القائمة- بشقيها الطبيعى والاجتماعى- على أساس ركائز منهجية ونظرية مستمدة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. بل لقد قام بعض هؤلاء الباحثين والمفكرين بالفعل بترجمة هذه الدعوة عمليا من خلال قيامهم بإعداد ونشر بعض الأعمال فى هذا الاتجاه، وهى الأعمال التى أصبحت تحمل عناوين مثل **«الطب النبوى»**، و**«التداوى بالقرآن»**، **«والطب الاسلامى»**، و **«علم الاقتصاد الاسلامى»**، و**«علم النفس الإسلامى»** و**«علم الاحصاء الاسلامى»**، و**«علم التربية الإسلامى»**، وغيرها من العناوين الاخرى المماثلة التى تخص مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية. وتأتى هذه الدعوة وترجماتها العملية من جانب هؤلاء المفكرين والباحثين مؤكدة على مقولة أن الحقيقة كل لايتجزأ، وعلى أن حقيقة الأسلمة يجب أن تشمل كافة مقدمات ومظاهر الحياة فى المجتمع المصرى المعاصر بما فى ذلك مقوماته العلمية.

وعلى الرغم من مخالفة هذه الدعوة للمنطق، وخطورتها على العقل المصرى الذى استطاع أن ينجز الكثير فى مختلف ميادين العلم والمعرفة فى العصر الحديث، فإنه لم يتم بعد التصدى الفعال لمثل هذه الدعوة، وبخاصة من جانب المفكرين العقلانيين والتقدميين. وربما كان عدم تصدى هؤلاء الاخيرين لمثل هذه الدعوة بالصورة المطلوبة حتى الآن راجعا إلى القيود التى كانت، ومازالت، **مفروضة على حريتهم الفكرية والسياسية من ناحية أولى، والى** خوف معظمهم من التصفية الجسدية **التى باتت تعد إحدى الآليات التى يعتمدها التيار الدينى فى إطار نشر وتسييد أيديولوجيته من ناحية** ثانية، والى إدراكهم- ربما- بأن هذه الدعوة أضعف من أن يرد عليها من ناحية ثالثة، والى إنشغالهم بالأحوال السياسية للبلاد أكثر من إنشغالهم بأية أحوال أخرى لها من ناحية رابعة.

والمعتقد أن هذه الدعوة ليست أكثر من كونها نتاجا فكريا لسياق اقتصادى واجتماعى وسياسى وطبقى وتاريخى معين. وهى دعوة تضليلية وظلامية لأنها تغفل الفرق القائم بين الدين والعلم، وتزعم أن الأول قد جاء بمختلف الركائز المنهجية والنظرية التى ينهض عليها الثانى، وأنه بالتالى لم يعد، أمام العقل سوى التخلى عما حققه من انجازات طوال القرون الماضية، وأن يبدأ من جديد فى تناول الظواهر الطبيعة والاجتماعية إنطلاقا من تلك الركائز. **وهذه الدعوة تحمل هاتين الصفتين أيضا لكونها- إلى جانب ذلك- تناهض الدين ذاته من ناحية أنها تخضع «المطلق» لـ «النسبى»** وتنسب للدين ماليس منه، **ولاتفضى إلا إلى «الحجر» على العقل ومصادرة العلم والتطور الاجتماعى** أساسا. وإذا كنا نعتقد أن هذه الدعوة مصيرها التحلل والتلاشى، فإن ذلك لن يتحقق إلا بتحلل وتلاشى السياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والطبقى الذى يصونها. ولكى لايكون هذا الكلام مصادرة على المطلوب، فسوف تتم مناقشة هذه المسألة برمتها من خلال، الموضوعات الفرعية الأربعة التالية

محور الإرتكاز

تدعو خبرة التطور التاريخى والمعاصر للتشكيلات الاجتماعية (مفردها مجتمع ما فى مرحله تاريخية معينة بكل مقوماته ومظاهره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والطبقية.. الواقعية) الى القول بأنه مامن تشكيلة اجتماعية إلا وتستمين- بدرجة أو أخرى- بتراثها من أجل مواجهة متطلبات حاضرها. ومعنى ذلك أن



الإمام محمد عبده



طه حسين



قاسم أمين .موقف الطبقة الوسطى من الدين

الاستمرارية التاريخية للتراث الثقافي في التشكيلات الاجتماعية المختلفة باتت تعد- مع الفارق في الدرجة- سمة أساسية من سمات التطور التاريخي لتلك التشكيلات.

كما تدعو هذه الخبرة أيضا إلى القول بأن إرتفاع درجة المطالبة بالعودة الى التراث الثقافي في التشكيلات الاجتماعية المختلفة قد أصبحت ، هي الاخرى، سمة أساسية من سمات التطور التاريخي لتلك التشكيلات. وأن ظهور هذه الحالة في أية تشكيلة اجتماعية محددة يكون مرتبطا في العادة بحالة من التفكك الاجتماعي تصيب الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها تلك التشكيلة . وأن هذه الحالة الأخيرة بدورها تكون ناتجة في العادة إما عن تبلور أساليب انتاجيه جديدة في هذه التشكيلة وفقا لمنطق تطورها الداخلي المستقل، وإما عن إقحام أساليب انتاجية جديدة فيها نتيجة لعمليات الغزو الخارجي أو عمليات فرض السيطرة والهيمنة عليها من الخارج.

على أنه وأيا كان مصدر التفكك الاجتماعي الذي يصيب الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المحددة- ومن ثم مصدر الدعوة فيها إلى العودة للتراث الثقافي- فإن مايهمنا هنا هو أن هذه الدعوة سرعان ماتتحول - بفعل الجدل الاجتماعي- الى مجال للصراع الأيديولوجي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في هذه التشكيلة. والملاحظ بصفة عامة أن كل طبقة أو فئة اجتماعية من هذه الطبقات أو الفئات الاجتماعية تحدد موقفها من هذا الصراع على ضوء مصالحها الخاصة . حيث يلاحظ أن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تدرك أن عملية التفكك الاجتماعي الجارية في الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها التشكيلة المعينة تهدد مصالحها الخاصة، وتقودها الى مستقبل مجهول، تلجأ الى التراث الثقافي من الزاوية التي تستطيع من خلالها التدليل على صحة رأيها في ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن، ومن ثم ضرورة الإبقاء على مصالحها هي. **لذلك نأخذ هذه الطبقات والفئات الاجتماعية في تصوير الأفكار والقيم وأساليب الحياة الجديدة المواكبة لأساليب الانتاج الجديدة على أنها «بدع» تهدد كيان المجتمع وتعرض هويته للخطر، ومن ثم تنتقى من التراث الثقافي كافة الحجج والأفكار والمبررات التي تزيد بها دعواها** بينما أن الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى التي تدرك أن هذه العملية تفسح المجال أمام نمو مصالحها، وتقودها الى مستقبل أفضل ، تلجأ هي الأخرى الى التراث الثقافي لكن من الزاوية المضادة، أي من الزاوية التي تستطيع من خلالها التدليل على صحة رأيها في ضرورة تغيير الوضع الراهن، ومن ثم في ضرورة تغيير الوضع القائم لصالحها . حيث تأخذ هذه الطبقات والفئات في تصوير الأفكار والقيم وأساليب الحياة الجديدة المواكبة لأساليب الانتاج الجديدة على أنهما الحلول المثلى للمشكلات الواقعيةالتي تعاني منها هذه التشكيلة، ومن ثم تنتقى من التراث الثقافي كافة الحجج والأفكار والمبررات التي تزيد بها دعواها. أما الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى التي تدرك أن هذه العملية لن تفيدها أو تضرها في شئ، فإنها غالبا ماتتخذ موقفا وسطيا أو لامباليا.

ومما يضاف هنا أن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية التقدمية في صراعها الأيديولوجي حول قضية العودة للتراث الثقافي في التشكيلة الاجماعية المحددة مع الطبقات والفئات الاجتماعية الرجعية منها يتوقف على مدى قدرة- أو عدم قدرة- الأساليب الانتاجية الجديدة على استيعاب وتطوير معظم القوى الانتاجية في تلك التشكيلة وطرح علاقات انتاجية وتوزيعية تتصف بالعدالة في المقام الأول، ومن ثم على مواجهة معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها .كما أن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية الأولى في هذا الصراع معناه نجاحها في نقل هذه التشكيلة الاجتماعية من مرحلة تاريخية الى أخرى أكثر تقدما ، وأن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخيرة في ذلك معناه نجاحها في عرقلة التطور التاريخي لتلك التشكيلة وتعريضها بالتالي لعوامل الاضمحلال والاندثار مثلما حدث لبعض التشكيلات الاجتماعية التي كانت قائمة في الشام وفي «المايا» و«الآزتك» وغيرها .

نظرة مقارنة

من الممكن الزعم بأن حالة العودة للتراث الثقافي بالمعنى السابق مرت بها معظم التشكيلات الاجتماعية في العصر الحديث. فقد مرت بهذه الحالة التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة، كالتشكيلة الاجتماعية الإنجليزية إبان الثورة، والتشكيلة الاجتماعية

الفرنسية إبان الثورة والتشكيلة الاجتماعية الامريكية ابان الحرب الأهلية والتشكيلة الاجتماعية اليابانية إبان ثورة الميجي، والتشكيلة الاجتماعية الروسية إبان الإنتفاضات التي دبت فيها في مستهل هذا القرن وإنتهت بقيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، والتشكيلة الاجتماعية الصينية إبان الثورة الاشتراكية التي قامت فيها عام ١٩٤٩. كما مرت بها، ولاتزال، معظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد النامية- و بخاصةالبلاد العربية والاسلامية- كما تمر بها حاليا معظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد التي كان يتألف منها الاتحاد السوفيتي (سابقا) ومعظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد التي كانت تتألف منها الكتلة الشرقية (سابقا أيضا).

وإذا كان من الصحيح أن هذه الحالة حالة عامة شهدتها، ولاتزال، معظم التشكيلات الاجتماعية المعاصرة، فأن هناك فارقا جوهريا بين حالة العودة إليها في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة، الرأسمالية منها والاشتراكية (سابقا) على السواء، وبين حالة العودة اليها في التشكيلة الاجتماعية المصرية.

ذلك أن الأساليب الانتاجية الجديدة التي كانت قد تبلورت في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة- وسواء أكانت هذه الأساليب اساليب جديدة للانتاج الرأسمالي أم اساليب جديدة للانتاج الاشتراكي- كانت قد تبلورت في هذه التشكيلات وفقا لمنطق تطورها الداخلي المستقل، وأن هذا التبلور كان قد استغرق مئات السنين مما هيأ الفرصة لتبلور ونمو الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بتلك الأساليب ومكنها من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بأساليب الانتاج المتنحية فيما يتعلق بقضية التراث الثقافي عامة وفيما يتعلق بقضية العلاقة بين الدين والعلم خاصة- حيث تمكنت **الطبقة البورجوازية التي تبلورت في رحم النظام الاقطاعي الأوروبي من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع طبقة النبلاء والاقطاعيين حول قضية التمسك بالتراث الثقافي وسيطرة الكنيسة على المجال الفكري، وأن تضع حدا لمصادرة قساوسة الكنيسة الكاثوليكية- باسم الدين- على حرية الفكر والعقل والبحث العلمي، وأن تحصل للمجتمع الأوروبي على هذه الحريات، وأن تفصل فيه بين الدين والعلم فصلا تاما.** كما تمكن التحالف الطبقي الروسي- بقيادة البروليتاريا- الذي تبلور في رحم النظام الاقطاعي/ الرأسمالي الروسي المختلط قبيل قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧- من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع الطبقتين العليا والوسطى حول قضية التراث الثقافي وسيطرة هاتين الطبقتين ورجال الكنيسة على الوسط الثقافي للمجتمع الروسي، وأن تحصل للطبقة العاملة على حرية الفكر والعقل والبحث العلمي، وأن تفصل في هذا المجتمع بين الدين والعلم فصلا تاما. يضاف الى ذلك أن صعود وسيطرة هذه الاساليب الانتاجية في التشكيلات الاجتماعية المذكورة كان قد واكبه بالضرورة صعود وسيطرة أفكار وتصورات وقيم الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجية، وأن هذا الصعود وتلك السيطرة كانا من القوة بحيث أنها حولت أفكار وتصورات وقيم الإنسان العادي- سواء أكان ذلك في أوروبا الغربية أو في الاتحاد السوفيتي- إلى أفكار وتصورات وقيم أقرب الى العقل والمنطق والرشد والايجابية، وساعدته بالتالي على التخلص من ثنائية الدين والعلم، أو من ثنائية السماء والأرض وجعلته يحيا لهذه الأخيرة أكثر مما يحيا للأولى.

هذا بالنسبة لما أحاط بقضية العلاقة بين الدين والعلم في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة، أما بالنسبة لما أحاط بهذه القضية في التشكيلة الاجتماعية المصرية فقد كان شيئا مخالفا لذلك الى حد كبير. وهذا الاختلاف يرجع بدوره الى اختلاف أسلوب الانتاج الأساسي الذي ساد هذه التشكيلات الاجتماعية- وبخاصة التشكيلات الاجماعية لبلاد أوروبا الغربية منها- عن أسلوب الانتاج الأساسي الذي ساد التشكيلة الاجتماعية المصرية، فضلا عن اختلاف الوضعية للدين في كل منهما واختلاف السياق التاريخي بوجه عام. إذ تقود المقارنة التاريخية بينهما- وليس القياس- الى القول أنه بينما تمخض أسلوب الانتاج الاقطاعي الذي ساد التشكيلات الاجتماعية الاوروبية في القرون الوسطى عن تبلور أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي ارتبطت به الطبقة البورجوازية (الوسطى) التي تشكلت من مصادر محددة، وحملت أيديولوجية ومطالب مناهضة لأيديولوجية ومطالب طبقة النبلاء والسادة الاقطاعيين وحلفائهم من رجال الكنيسة الكاثوليكية، واتخذت موقفا محددا أيضا من قضية العلاقة بين الدين والعلم، فإن أسلوب انتاج الالتزام الذي ساد التشكيلة الاجتماعية المصرية منذ أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يتمخض عن تبلور إسلوب انتاجي مماثل، وإنما **تمخض عن تبلور طبقة وسطى تنحدر من مصادر عدة- كان من بينها المصدر الديني- وتحمل أيديولوجية مخالفة لتلك التي كانت تحملها الطبقة البورجوازية الأوروبية.** يدلل على ذلك أنه بينما تحددت مطالب هذه الطبقة الأخيرة إبان صعودها في أواخر العصور الوسطى في ضرورة تحرير أقنان الأرض من استعباد اسيادهم الأقطاعيين، ومنحهم الحرية في الهجرة من الريف إلى المدن، والغاء الحواجز التي كانت مفروضة فيما بين الاقطاعات وبين بعضها البعض، والثورة على التفسيرات التقليدية للدين التي كان يقدمها رجال الكنيسة الكاثوليكية، وضرورة الاحتكام إلى العقل في بحث الأمور الدينية، وحرية الإنسان في المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، ورفع وصاية رجال الدين على حرية الفكر، وضرورة الفصل بين الدين والعلم وبينه وبين الدولة بوجه عام، **نجد أن مطالب الطبقة الوسطى المصرية قد تحددت- وكما يمكن تبينها من أحداث ثورتي القاهرة الاولى عام ١٧٩٩ والثانية عام ١٨٠١- في مطالب مغايرة لذلك عموما، ومفتقرة إلى أية مطالب تتعلق بالبت في قضية العلاقة بين الدين والعلم خصوصا. حيث تحددت هذه المطالب- وتحت قيادة رجال الدين أنفسهم- في** ضرورة جلاء المحتلين الفرنسيين عن **البلاد، وتخفيف الضرائب المفروضة على التجار وأصحاب المحلات الحرفية، ووضع حد لمظالم الأمراء** المماليك والولاة العثمانيين، وتأمين **البلاد من شر الاضطرابات والقلاقل الداخلية،...،** وخلت تماما- كما ذكرنا- من أي مطالب أخرى تتعلق بالبت في قضية العلاقة بين الدين والعلم أو بينه وبين والدولة بوجة عام.

ولما كان من الثابت أن التشكيلة الاجتماعية المصرية لم تشهد منذ بداية القرن التاسع عشر أية تطورات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو طبقية تفضي الى دخول الدين في مواجهة حاسمة

مع العلم من شأنها تحديد العلاقة بينهما، فقد ظلت العلاقة بينهما تتصف بما تتصف به من إبهام وغموض منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

فمن المعروف أن **محمد علي** (١٨٠٥-١٨٤٩) كان قد قضى على الطبقتين العليا والوسطى وأحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية هيكلية في التشكيلة الاجتماعية المصرية، كما انه من المعروف ايضا انه كان قد نحى نظام التعليم الديني القديم جانبا واهتم بنقل واستزراع العلوم والمعارف الاوروبية الحديثة دون أن يحاول تمهيد الأرضية الثقافية لمثل هذا النقل او الاستزراع، فكان من نتيجة ذلك ان انزوت البنية الثقافية المصرية- في مظهرها العلمي - بكل ما تنطوي عليه من اشكاليات تاريخية بين الدين والعلم.

ولما تبلور اسلوبا الانتاج العقاري المختلط بالانتاج الرأسمالي من رحم اسلوب احتكار الدولة الانتقالي الذي ساد التشكيلة الاجتماعية المصرية طوال عصر محمد علي، فإن هذا التبلور لم يكن نتيجة فقط لعوامل داخلية حكمت التطور الداخلي لهذه التشكيلة، وانما كان نتيجة للترافق بين هذه العوامل وبين العوامل الأخرى الخارجية المتمثلة في رغبة الدول الاستعمارية تقويض تجربة محمد علي في الاستقلال وفرض الهيمنة على مصر. ولما كان محمد علي قد قضى من البداية على الطبقة الوسطى، فقد كان من الطبيعي أن يصل مشروعه الى النهاية وهذه الطبقة غائبة- وبخاصة في المدن- عن مسرح الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للتشكيلة الاجتماعية المصرية وفي ظل غياب هذه الطبقة عن هذا المسرح كان من الطبيعي أن تنخرط الطبقات والفئات الاجتماعية المصرية العليا التي ارتبطت بعلاقات الانتاج الخاصة بأسلوب انتاج الملكية العقارية المختلط البارز في علاقات الانتاج الخاصة بأسلوب انتاج الرأسمال المماثل، والعكس صحيح وأن تتألف منهما بالتالي طبقة عليا واحدة تملك الأرض الزراعية في الريف وتسيطر على الحركة التجارية والمالية في البنوك. **ولقد ترتب على ذلك أن جمعت هذه الطبقة في وقت واحد بين الانخراط في اسلوبين انتاجيين، ومن ثم بين أفكار وتصورات وقيم وأنماط الحياة الخاصة بهذين الأسلوبين، ومن ثم اصبحت تتصف بالتعددية الإيديولوجية، وسواء أكان ذلك على مستواها هي كطبقة واحدة أو حتى على مستوى الفرد الواحد الذي ينتمي اليها.**





عادل حسين/ حسن حنفي: تحول بعد الانكسار

ولما كانت مصالح الطبقة المصرية العليا قد تلاقت مع مصالح القوى الاستعمارية، فقد شكل هذا التلاقي سقفا أسمنتيا أمام التطور الرأسي للطبقة الوسطى- أي تطورها في مجالي التجارة والصناعة- مما دفع أفرادها الى النمو الأفقي، العكسي أحيانا، ومن ثم الى انخراطهم في أكثر من اسلوب انتاجي واحد، وبالتالي إلى جمعهم بين افكار وتصورات وقيم وأنماط الحياة الخاصة بتلك الأساليب. وبذلك أصبحت هذه الطبقة تتصف هي الأخرى بما تتصف به الطبقة العليا من تعددية أيديولوجية.

على أنه وأيا كان الأمر، فلقد كان المحتم على الطبقة الوسطى الانتظار بعض الوقت حتى تنمو وتنتظم صفوفها لتبدأ تعبر- منذ أواخر القرن التاسع عشر- عن ذاتها، ولتدخل- وخصوصا الأقسام الرأسمالية منها- في صراع ايديولوجي مع الطبقة العليا، بل ومع بعض الأقسام الرجعية منها هي، حول قضية التمسك بالتراث الديني بصفة عامة وحول قضية التمسك بالعلاقة التاريخية بين الدين والعلم بصفة خاصة. ولقد عبرت هذه الطبقة عن موقفها هذا من تلك القضية في أعقاب فشل ثورة عرابي عام ١٨٨٢، كما أخذت تعبر عنها فيما بعد من خلال أعمال مفكريها ومناصريها من أمثال **جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشبلي شميل وقاسم أمين ولطفي السيد وعلي عبد الرازق وطه حسين** ومن على شاكلتهم.

ومن الممكن إجمال القول بأن تحالف المصالح بين الطبقة المصرية العليا والقوى الأجنبية، وهو التحالف الذي حال، ولايزال، دون التطور الصاعد للطبقة الوسطى المصرية- وأقصد تطورها في مجال الصناعة على وجه التحديد- واضطرار أفرادها باستمرار الى الانخراط في أكثر من اسلوب انتاجي واحد هو الذي يفسر عدم قدرة هذه الطبقة حتى الآن على تصفية أو تنقية أيديولوجيتها من العناصر الثقافية الدينية التراثية- وبخاصة العناصر التي تتعلق منها **بالغيبية والقدرية والخزعبلات**- وعدم قدرتها على التمييز بين الدين والعلم والخلط بينهما على الدوام، كما أنه هو الذي يفسر أيضا تحول بعض مفكري هذه الطبقة- عقب الانكسارات الاجتماعية أو السياسية القومية التي يصيب ضررها هذه الطبقة أكثر مما يصيب غيرها في العادة- **من مفكرين يغلب على رؤيتهم الطابع التقدمي بوجه عام الى مفكرين يغلب على رؤيتهم الطابع التراثي بوجه مماثل (خالد محمد خالد وعادل حسين وحسن حنفي أمثلة معاصرة لذلك)**، كما أنه هو الذي يفسر أيضا سبب بقاء إشكالية العلاقة بين الدين والعلم في البنية الثقافية للتشكيلة الاجتماعية حتى الآن.

ولما كانت مهمتنا الأساسية لاتتمثل في تعقب العلاقة التاريخية للإشكالية القائمة بين الدين والعلم في التشكيلة الاجتماعية المصرية في العصر الحديث بقدر ماتتمثل في الرد على دعوة أصحاب التيار الديني السائد حاليا الى اسلمة العلوم، فسوف نكتفي بتعقب الظروف التي دفعت الى طرح هذه الاشكالية من جديد، وذلك منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن.

وفي ذلك يمكن الافتراض بداية بان المضمون الطبقي- ومن ثم الايديولوجي- لثورة يوليو ١٩٥٢ هو المسئول عن استمرار بقاء الإشكالية التاريخية بين الدين والعلم منذ قيام هذه الثورة حتى أواخر الستينات، وعن تبلور التيار الديني في التشكيلة

الاجتماعية والمصرية منذ بداية السبعينات، واتساع قاعدته الجماهيرية فيها بمرور الوقت، وانتشار أيديولوجيته الداعية الى أسلمه كافة مقومات ومظاهر الحياة فيها بما فى ذلك اسلمة مقوماتها العلمية.

فمن المعروف أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تبدأ فى تغيير الأساليب الانتاجية الأساسية التى تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المصرية تغييرا جوهريا- ومن ثم تغيير أيديولوجيتها السائدة تغييرا مماثلا- إلا منذ اعلان قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١. فلقد قامت هذه الثورة منذ ذلك العام بتأميم وسائل الانتاج الرئيسية فى البلاد، وأنشأت القطاعين العام والحكومى، ودعمت الرأسمالية الوطنية (الوسطى) لتكون الدعائم الاقتصادية التى تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المصرية تحت مظلة ما يسمى بنظام **«رأسمالية الدولة الوطنية»**. كما قامت هذه الثورة أيضا بصياغة ايديولوجية اشتراكية، أو شبه اشتراكية، بلورتها فيما يسمى بـ **«الميثاق»**، واستمدت عناصرها من مصادر فكرية عدة كان فى مقدمتها الفكر الاشتراكى العلمى، والتراثين الفكريين المصرى والاسلامى فى وجهيهما التقدمى. كما قامت أيضا بترجمة هذه الأيديولوجية عمليا، على المستوى الاجتماعى، من خلال بلورة ماكان يعرف بصيغة **تحالف قوى (طبقات) الشعب العامل**، وعلى المستوى السياسى من خلال ما كان يعرف بصيغة **«الاتحاد الاشتراكى»**. ولقد كان من أهم المبادئ والقيم والشعارات التى تضمنتها تلك الأيديولوجية وجرى تطبيقها على المستوى الاجتماعى، مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية واحترام العقل والعلم والعمل وحق المرأة فى التعليم والعمل والمشاركة السياسة.. الخ كما كان من أهم المبادئ السياسية التى تضمنتها وجرى تطبيقها على المستوى العالمى هى محاربة الاستعمار ومساعدة كافة حركات التحرر الوطنى، وعدم الانحياز لأى من الكتلتين الشرقية أو الغربية فى النزاعات القائمة بينهما. أما أهم المبادئ التى تضمنتها على المستوى القومى فقد تمثلت فى الإيمان بالوحدة العربية والعمل على تحقيقها، ومحاربة النظم العربية الرجعية التى تناهض هذه الفكرة، ومجابهة اسرائيل إنطلاقا من رؤية تاريخية عقلانية تدحض المزاعم الصهيونية القائلة بحق اليهود تاريخيا فى فلسطين والعمل على تحرير كافة الأراضى العربية فى فلسطين المحتلة.

ولقد نظرت الثورة للدين وللتراث الدينى عموما نظرة ثورية وتقدمية تتماشى مع طبيعتها ومبادئها وقيمها الثورية والتقدمية حيث انتقت منه المبادئ والقيم المتمشية مع العدالة والمساواة الاجتماعية والاشتراكية واحترام العقل والعلم والعمل ودمجتها ضمن أيديولوجيتها الاشتراكية، كما أنها كانت تلجأ الى الدين وقت الأزمات السياسية والعسكرية مثلما لجأ اليه عبد الناصر عام ١٩٥٦ عندما اعتلى منبر الأزهر الشريف وأعلن القتال ضد قوى العدوان الثلاثى فى العام المذكور.

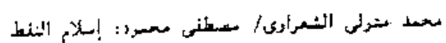
ومن أجل الحفاظ على هذه الصيغة (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا) حاربت الثورة كل القوى الاجتماعية- الطبقية الساعية الى تفريغ هذه الصيغة من مضمونها سواء أكانت هذه المحاولة من خلال ضرب هذه الصيغة من الداخل واعادة الأوضاع الى سابق عهدها **(كبار الملاك والرأسماليين)**، أو من خلال تجذيرها طبقيا **(الشيوعيون)**، أو من خلال أسلمتها واضفاء طابع دينى سلفى رجعى عليها (الإخوان المسلمون).

غير أن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت قد انطوت من البداية على بذور تحللها وتحول نظامها من نظام رأسمالية الدولة الوطنية المستقلة الى نظام للرأسمالية التابعة، ومن ثم على بذور تحلل وتحول أيديولوجيتها من أيديولوجية ثورية إشتراكية تؤمن بمبادئ وقيم التقدم والعقل والعدالة والمساواة والحرية وتنتقى من الدين مايتناسب وهذه المبادئ والقيم الى أيديولوجية رأسمالية ذات طابع دينى تؤمن وتنادى بمبادئ الفردية والشوفينية والطبقية.. الخ وتنتقى من الدين مايتناسب وهذه المبادئ والقيم مما أسهم- وكما سنوضح ذلك حالا- فى سيادة التيار الدينى وسيادة أيديولوجيته الداعية الى أسلمة كافة مقومات ومظاهر الحياة فى التشكيلة الاجتماعية المصرية بما فى ذلك أسلمة مقوماتها العلمية.

ولقد حدث التحول أو الانقلاب، وكما ذكرنا، من قلب ثورة يوليو ذاتها وفى ظل مناخ دولى موات لذلك، وكان مما مهد لحدوث هذا التحول هزيمة عام ١٩٦٧، وفشل النظام الناصرى فى تحقيق أهدافه ووعوده بهزيمة إسرائيل وتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية، وكذلك فشله فى استيعاب التيارات السياسية المعارضة التى تتبلور بداخله، وموت الرئيس **جمال عبد الناصر** عام ١٩٧٠. ولقد أعقب هذا الحدث الأخير مباشرة تولى العناصر الرجعية فى الثورة- **الرئيس السادات وحاشيته- للسلطة عام** ١٩٧١ وبدء مطالبة الطبقتين، الوسطى التى نمت فى ظل الثورة والعليا القديمة التى أخرتها الثورة، بإلغاء القيود المفروضة على نموها. كما واكب ذلك تزايد الضغوط الدولية على مصر من أجل إرغامها على قبول الحل السلمى المنفرد، مع إسرائيل والتخلى عن فكرة عروبة قضية فلسطين، فضلا عن ظهور دلائل تشير إلى ترهل المد الاشتراكى فى العالم وإقدام البلاد الاشتراكية على مرحلة من التفكك الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

ولقد شكل الانتصار فى حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ الركيزة الأساسية التى استند إليها النظام السياسى فى إضفاء الشرعية على مختلف توجهاته، **ومن ثم تحويل نظام الدولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا- من نظام رأسمالية الدولة المستقلة إلى نظام رأسمالية الدولة التابعة.** ولقد تم هذا التحويل بالفعل بموجب اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ومعاهدات الصلح المنفرد مع إسرائيل.

على أن أهم مـا يعنينا هنا هو إبراز


محمد متولى الشعراوى/ مصطفى محمود: إسلام النفط



الكيفية التى وظفت بها القيادة السياسية الساداتية الدين من أجل محاربة خصومها وإضفاء الشرعية على توجهاتها، ومن ثم إبراز الكيفية التى انقلب بها هذا التوظيف لغير ما رسمته له تلك القيادة وتحوله إلى تيار شعبى ينادى بالأسلمة بما فى ذلك أسلمة العلوم. وفى ذلك يمكن القول أن القيادة المذكورة لم تجد لها من البداية تأييدا أيديولوجيا كاملا لتوجهاتها لدى المنظرين والمفكرين المصريين المرتبطين بالنظام الناصرى بل على العكس من ذلك، وجدت لديهم مقاومة شديدة- إن لم يكن رفضا تاما- لتلك التوجهات ولقد انحصر هؤلاء المعارضون فى **الناصريين والشيوعيين** أساسا. ولقد ترجم رفضهم هذا فى الإضطرابات والمظاهرات التى شهدتها المصانع والجامعات المصرية فى أوائل السبعينات والتى بلغت ذروتها فى أحداث فبراير ١٩٧٠. **والواقع أنه لم يكن أمام هذه القيادة فى ذلك الوقت من تيار فكرى جاهز تستعين به في الرد على الناصريين والشيوعيين- وكافة القوى الوطنية الأخرى المعارضة- سوى التيار الدينى. والواقع أن هذه القيادة** لم تجد أمامها من تيار جاهز لهذا الفرض سوى هذا التيار لعدة أسباب من **أهمها** الطابع الوسطى أو التوفيقى لثورة يوليو ذاتها . حيث أن هذا الطابع هو المسئول عن عدم تهيئة الفرصة لصياغة أيديولوجية طبقية محددة تعبر عن الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى سواء تمت هذه الصياغة من خلال الحوار النقدى مع التراث الثقافى فى طبعته الدينية أو غير الدينية، أو من خلال التبنى الكامل لمنهج-وليس نظرية- الاشتراكية العلمية. ثانيا، أن التوجهات العامة لأيديولوجية القيادة السياسية الساداتية كانت تلتقى والتوجهات العامة لأيديولوجية هذا التيار فى نقاط كثيرة لعل من أهمها أن كلا منهما كان يكره الناصرية والشيوعية، ويعادى الشرق«الملحد» **أكثر** مما يعادى الغرب «المؤمن» ويؤمن بالطبقية والقدرية والغيبية، وله تحالفات قوية مع بعض القوى الإقليمية والعالمية الرجعية، وتؤمن بإمكانية التعايش مع الكيان اليهودى(الإسرائيلى) إنطلاقا من تطويع مقولات ووقائع دينية معينة، كما رأت هذه القيادة أنه من الممكن تطويع النقاط الأيديولوجية الأخرى التى قد تختلف فيها مع هذا التيار لصالحها هي على المدى البعيد. ثالثا، **إن استعانة هذه القيادة بذلك التيار كان بهدف مغازلة بعض البلدان العربية النفطية من أجل الحصول على مساندتها المالية فى تحقيق طموحاتها الاقتصادية.**

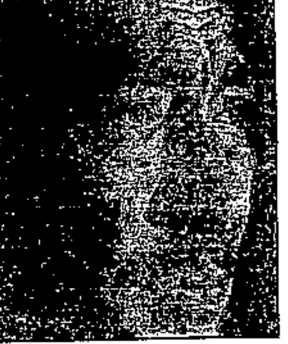
هكذا بدأت القيادة السياسية في التخلى عن الأيديولوجية الاشتراكية التقدمية والبدء فى تديين أو **أسلمة المناخ الثقافى العام بهدف ضرب خصومها** وتغييب العقل المصرى الذى من شأنه معارضة توجهاتها. ولقد بدأت هذه القيادة فى ذلك من خلال استقدام قادة الاخوان المسلمين من السعودية ومنحهم بعض الاراضى الزراعية فى مديرية التحرير وغيرها وإبعاد العناصر الناصرية والشيوعية والعقلانية والمستنيرة بصفة عامة، عن المناصب الحساسة فى أجهزة الإعلام والثقافة من صحافة وإذاعة وتليفزيون، وإسناد هذه المناصب للعناصر التى تنتمى إلى التيار الدينى أو تلك التى تحمل رؤي رجعية بوجه عام. **كما قامت هذه القيادة بإنشاء ومساندة الخلايا الدينية فى الاتحادات الطلابية بالجامعات** حتى تفرز هذه الخلايا بعضوية تلك الاتحادات فى الانتخابات الطلابية التى تجري سنويا. كما تم تغيير شكل العلم الوطنى من شكل يعكس تطور الكفاح السياسى للشعب المصرى فى العصر الحديث إلي شكل يعبر عن إنتماء هذا الشعب لقبيلة قريش التى كان ينتمى إليها الرسول عليه الصلاة والسلام، كما أصبح رئيس الجمهورية يلقب بـ«الرئيس المؤمن»- بل إن بعض أعضاء مجلس الشعب قد حاولوا فى وقت ما خلع صفة خليفة المؤمنين عليه- كما تم استقدام فضيلة الشيخ **محمد متولى الشعراوى** من السعودية ليتم تنصيبه داعية أول للإسلام، ولكى يقوم بتفسير معانى آيات القرآن الكريم بعد نزوله بثلاثة عشر قرنا من الزمان وعلى نحو منقطع الصلة بالمشكلات الفعلية التى يعانى منها الناس. كما تم حجز موعد أسبوعى ثابت فى التليفزيون المصرى لبرنامج يقدمه الدكتور **مصطفى محمود**، وينتج فى إحدى البلاد العربية المجاورة، ويحمل عنوان **«العلم والإيمان»**، وهو البرنامج الذى يعبر- فى عنوانه ومضمونه- عن استمرار الاشكالية التاريخية بين العلم والإسلام فى الحضارة الإسلامية، وعن إلحاح مقدمه فى إثبات عدم تعارض العلم والإيمان فى إطار طرح توفيقى أو تلفيقى واضح وبأسلوب يغلب عليه تخدير الهمم وتغييب العقل بوجه عام. **ولقد عزز من سيادة مناخ الأسلمة ووقوع الكثير من العاملين والعاملات فى بعض البلاد العربية النفطية تحت تأثير تفسير هذه البلاد للإسلام على نحو معين وتوظيفها لهذا التفسير بهدف الحفاظ فيها على أوضاع طبقية واجتماعية واقتصادية وسياسية معينة، وعودتهم إلى مجتمعهم وهم حاملين لهذا التفسير والتوظيف الجديد للإسلام.**

ولقد هيأ التفكك الاقتصادي والاجتماعى والقانونى الذى شهدته التشكيلة الاجتماعية المصرية إبان انتقالها من تشكيلة إجتماعية شبه اشتراكية إلى تشكيلة إجتماعي شبه رأسمالية تحمل أيديولوجية ذات طابع دينى الفرصة للتيارات الدينية لإحداث المزيد من الأسلمة فى المناخ الثقافى العام. ففى ظل عجز الدولة عن توفير الخدمات للمواطنين استطاعت هذه التيارات أن توفر الخدمات الطبية والتعليمية والتجارية لهؤلاء المواطنين، **كما استطاعت هذه التيارات أيضا القيام بما عجزت البنوك الوطنية عن القيام به وهو تجميع المدخرات الصغيرة والكبيرة وإعطاء فائدة شهرية لإصحابها، وذلك فيما عرف بشركات توظيف الأموال التى مثلتها أكبر تمثيل شركتا السعد والريان.** كما استطاعت هذه التيارات أيضا اختراق مجال النشر، **فقامت** بإنشاء عدة دور لنشر التراث ، ونشرت كميات ضخمة من نوعية كتب التراث الدينى التى تدعو إلى القدرية والغيبية والطبقية. كما استطاعت أيضا أن تلعب دورا هاما فى هذا الصدد من خلال عقد الندوات والاجتماعات والمؤتمرات ونشر حصيلة كل منها فى الصحف والمجلات القومية والحزبية والمتخصصة، أو نشرها على هيئة كتيبات صغيرة استطاعت أن تغرق بها سوق الكتاب.

وفى ظل عدم قدرة أسلوب الانتاج الرأسمالى الناشئ عن استيعاب القوى الإنتاجية المتزايدة فى التشكيلة الاجتماعية المصرية، ومن ثم على حل معظم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، **تفاقمت الأزمة الاقتصادية فى البلاد وعبرت عن نفسها من خلال تزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد الفوارق الطبقية واتساع رقعة الفقر. كما تفاقمت الأزمة القيمية وعبرت عن نفسها من خلال طغيان**



جمال عبد الناصر



أنور السادات

من رأسمالية الدولة المستقلة إلى رأسمالية الدولة التابعة

لهم الفردية والنفعية والوصولية.. الخ. وفي ظل هذا الوضع- وافتقار الساحة الثقافية إلى أي تيار فكرى تنويرى مؤثر- وجد التيار الدينى فرصته لنشر أفكاره بين الشباب من مختلف الفئات وكسب المزيد من الأنصار يوما بعد يوم حتى أصبح أكثر التيارات الفكرية انتشارا فى مصر السبعينات والثمانينات. غير أنه مثلما انطوت ثورة يوليو١٩٥٢ على بذور تحولها إلى ثورة مضادة، بقيادة **الرئيس السادات، انطوت** هذه الأخيرة أيضا على بذور تناقضها وإمكانية تحولها إلى ثورة مضادة تتشح برداء الدين. ففي ظل اعتقاد هذه القيادة بإمكانية تحقيق انفتاح اقتصادى دون انفتاح سياسى بالمعنى الديمقراطى، وفى ظل إطمئنانها لنجاح مثل هذه الإمكانية من خلال تحالفها مع تيار فكرى وسياسى يرفض الانفتاح بهذا المعنى الأخير، وفى ظل تنامى كوادر وصفوف وشعبية هذا التيار، اتضح لهذه القيادة فجأة أنها كانت فى ذلك واهمة. **فلقد بدأ هذا التيار يطالب تلك القيادة المشاركة فى السلطة. ولما استنكرت هذه القيادة على ذلك التيار مطلبه، بدأ ينشق عنها وينعتها - هى وكافة أجهزة الدولة المدنية- بالكفر والإلحاد ويدخل معها فى صراع سياسى من أجل الاستيلاء على السلطة وعلى كافة أجهزة الدولة وصولا إلى الهدف الأكبر وهو الأسلمة الشاملة.**

الأسلمة

ينطلق الباحثون الذين ينتمون إلى التيار الدينى فى مصر فى دعوتهم إلى أسلمة العلوم- بشقيها الطبيعى والاجتماعى- من تصور شامل مفاده أن القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والسنة المطهرة قد جاءت بالمناهج والنظريات العلمية المتعلقة بدراسة وتفسير الظواهر الكونية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وإن ما على العقل البشرى إلا أن يحاول إستخلاص هذه المناهج والنظريات من تلك المصادر، وأن يقوم بتوظيفها فى دراسة هذه الظواهر. وأنه بالتالى إذا ما ثبت للعقل ما يتعارض وهذه المناهج والنظريات فما عليه إلا أن يأخذ بما تقول به تلك المصادر.

والملاحظ أن هؤلاء الباحثين، يقومون بتوظيف هذه الرؤية فى معظم التخصصات العلمية المطروحة حتى الآن تقريبا. ففى مجال الطب يقوم هؤلاء الباحثون بتفسير التاريخ البيولوجى للإنسان، بدءا من لحظة التكاثر بين الرجل والمرأة وانتهاء بالوفاة على ضوء المناهج والنظريات المتعلقة بذلك كما وردت فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. وفى مجال معالجة الأمراض يقوم هؤلاء الباحثون فى هذا الصدد بتوظيف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بذلك. وفى مجال الإحصاء يستندون فى إعادة بلورة علم الإحصاء المعاصر على أساس إسلامى إلى استخدام التوقيت القمرى،بدلا من التوقيت الشمسى على اعتبار أن التوقيت الأول هو التوقيت الذى قصده الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز. حيث يدعون إلى استخدامه فى كافة الأبحاث الفلكية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية..الخ.

وفى مجال التربية يتخذون من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالكيفية التى يجب أن يتم بها تربية النشء، ومعاملة الوالدين والأقارب والجيران وغير المسلمين سندا منهجيا ونظريا لإعادة بلورة علم التربية على أسس إسلامية. كما أن هؤلاء الباحثين يتخذون من المصادر نفسها- فضلا عن اجتهادات الأئمة الأربعة- سندا منهجيا ونظريا لإعادة بلورة علم النفس المعاصر ومعالجة الأمراض النفسية على الأسس نفسها.

اعتراض

إن قول الباحثين الذين ينتمون إلى التيار الدينى،بأن القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة قد انطوت على المناهج والنظريات العلمية المتعلقة بدراسة الكون والطبيعة والمجتمع قول خاطئ، لأنه يخالف مبدأ الألوهية والدين ذاته من ناحية، ولأنه يغفل الاختلاف القائم بين البديهيات أو المسلمات التى ينهض عليها كل من الدين والعلم من ناحية أخرى. فهو من ناحية يخالف مبدأ الألوهية والدين ذاته لأن الله سبحانه وتعالى لم يكن بحاجة لأن يدنى نفسه- علت قدرته- إلى مستوى عبيده، بأن يضع لهم المناهج والنظريات التى يختبرونها فيه، وإنما هو فقط حض الإنسان على إعمال عقله وحواسه فى الكشف عن الأسرار والقوانين التى تخضع لها تلك الظواهر. ألم يستهل سبحانه وتعالى أول آية فى كتابه العزيز بكلمة «إقرأ» والقراءة هنا معناها إعمال العقل والفهم والحواس؟. وهذا القول قول خاطئ، من ناحية أخرى لأنه يغفل الفرق القائم بين البديهيات أو المسلمات التى ينهض عليها كل من الدين والعلم. وهى البديهيات والمسلمات التى يمكن ذكر أهمها فى الآتى.

التسليم مقابل الجدل(الشك)

ليس ثمة شك فى أن الإيمان (الدين) ينهض على أساس التسليم بينما أن العلم ينهض على أساس الجدل أو الشك. فالتسليم بوجود الله سبحانه وتعالى يعد اللبنة الأولى على طريق إعتناق الدين. فلقد كان على الإنسان لكى يسلم بوجود الله سبحانه وتعالى من أن يعتمد على الوجدان والخاطر وأن يبتعد فى ذلك عن العقل الذى قد يدفعه إلى الجدل والشك فى وجود الله. ولقد ورد فى القرآن الكريم بعض الآيات الكريمة التى تحض الرسول عليه الصلاة والسلام على الابتعاد عن مجاراة كفار مكة جدالهم معه حول قبول الدين الجديد. ومن هذه الآيات- على سبيل المثال- **«فإن حاجوك، فقل:أسلمت وجهى لله ومن اتبعنى...إلى آخر** الآية» (سورة آل عمران:

الآية ٢-مدنية)، و: «..وإن جادلوك فقل: **الله أعلم بما تعملون، الله يحكم بينكم يوم القيامة فى ما كنتم فيه تختلفون**»(سورة الحج ، الآية ٦٨-٦٩). «..**ويسألونك عن الروح، قل الروح من أمر ربى، وما أوتيتم من العلم إلا قليلا**»(سورة الإسراء-الآية٨٥)، و: «..**وما يعلم تأويله إلا الله، والراسخون فى العلم يقولون: آمنا به، كل من عند ربنا..**» (سورة آل عمران-الآية ٧).

هذا بالنسبة للإيمان أو الدين. أما بالنسبة للعلم فإنه ينهض، -أول ما ينهض- على الجدل والشك اللذين يعدان وظيفتين أساسيتين من وظائف العقل. والواقع أنه إذا كان تاريخ انتشار الأديان السماوية، وغير السماوية، هو تاريخ انتشار التسليم بوجود الحقيقة(أي بوجود الله أو الإله)، فإن تاريخ انتشار العلم هو تاريخ انتشار الجدل أو الشك بوجود الحقيقة، إلهية كانت أم غير إلهية.

المطلق مقابل النسبى: المسلمة الثانية التي يختلف فيها الدين عن العلم- والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسلمة السابقة- هي أن الأول ينهض على أساس التسليم القبلى بوجود الله كحقيقة مطلقة، بينما أن الثانى ينهض على أساس التسليم البعدى- أي بعد الشك والتمحيص والتأكد بالشواهد العقلية والإمبيريقية- بوجود حقيقة الشيء كحقيقة نسبية. فالله - فى نظر الدين- حقيقة كلية مطلقة، وهو-سبحانه وتعالى- الذى خلق الوجود، وهو موجود فى كل وجود، وصفاته صفات مطلقة، وهو -سبحانه- كل قائم فى ذاته ولذاته ومن أجل ذاته. بينما أن الحقيقة فى نظر العلم- وسواء أكانت هذه الحقيقة كونية أو طبيعية أو اجتماعية- نسبية، وهى كذلك لأنها لاتكتسب ماهيتها وصفاتها وخواصها إلا فى إطار سياق أكبر له شروطه وعلاقاته المكانية والزمانية والتاريخية المحددة.

الثبات مقابل التغير: من بين المسلمات التي يختلف فيها الدين عن العلم هى أن الأول ينهض على أساس الاعتقاد فى ثبات الحقيقة(حقيقة الله سبحانه وتعالى) ومن ثم الاعتقاد فى ثبات حقيقة صفات وخواص الأشياء والكائنات ، بينما أن العلم ينهض على أساس الاعتقاد فى تغير الحقيقة. فالله سبحانه وتعالى - فى نظر الدين- هو الحقيقة السرمدية وهو المغير الذى لايتغير. أما الحقيقة فى نظر العلم فهى متغيرة بحكم تغير الشروط المتحكمة فى ماهيتها وصفاتها وخواصها.

التعدد مقابل الوحدة: يختلف الدين أخيرا عن العلم فى جانب منهجى هام، وهو بينما أن الأول يتصف بالتعدد ،فإن الثانى يتصف بالوحدة. والتعددية التي يتصف بها المنهج الدينى ترجع أساسا إلى تعددية الأديان. إذ إلى جانب الأديان السماوية الثلاث- وهي اليهودية والمسيحية والإسلام- هناك أديان أخرى غير سماوية تعتنقها أعداد كبيرة من الناس فى مختلف أنحاء العالم لعل من أبرزها الهندوسية والكونفوشية والبوذية والزرادشتية..الخ.. وليس ثمة شك فى أن كل دين من هذه الأديان له نظرته الخاصة فى كيفية خلق الظواهر الكونية والطبيعية والاجتماعية، ومن ثم منهجه الخاص فى تناول تلك الظواهر. أما العلم فليس له إلا نظرة واحدة، ومن ثم منهج واحد، فى تناول تلك الظواهر فى كافة المجتمعات مهما اختلفت الأديان.

فى الوقت الذى تتصف فيه الأديان بالتعدد يتصف العلم بالوحدة فجدول الضرب المعمول به فى مصر هو نفسه المعمول به فى أمريكا وفى الهند وفى اليابان وفى روسيا وفى أى بلد آخر من بلاد العالم. والمسطرة المستخدمة فى مصرهي نفسها المستخدمة فى أمريكا وفى الهند وفى اليابان وفى روسيا أو فى أى بلد آخر من بلاد العالم. وفى حين تتوحد بقية الأدوات والمقاييس الأخرى المنتمية إلى المنهج العلمى فى كافة بلاد العالم، فإن الأديان قد تختلف فيها من بلد لآخر.

إن الأخذ بما يدعو إليه أصحاب التيار الدينى من أسلمة العلوم فى مصر لايفضي- على سبيل الافتراض- إلا إلى تفتيت وحدة العقل البشري والمنهج العلمي، ومن ثم إلى تفتيت وحدة العلم الواحد إلى عدد من العلوم مسار لعدد الأديان السائدة فى بلاد العالم فالأخذ بهذه الدعوة فى أي علم ينتمى إلى مجال العلوم الاجتماعية - وليكن هذا العلم هو علم الاجتماع مثلا- من شأنه تحويل هذا العلم من علم واحد قائم على أسس منهجية واحدة إلى عدة علوم تقوم على عدة أسس دينية متنوعة ليصبح هناك علم للاجتماع اليهودي، وعلم للاجتماع المسيحى، وعلم للاجتماع الاسلامى، وعلم للاجتماع الهندوسى، وعلم للاجتماع الكونفوشي، وعلم للاجتماع الزرادشتي..الخ. بل إن الأمر فى هذه الحالة لن يقتصر على وجود علم واحد فقط للدين الواحد، وإنما سيتعدى إلى وجود أكثر من علم واحد داخل هذا الدين كأن يصبح هناك- قياسا على علم الاجتماع الاسلامى- علم للاجتماع الاسلامى السنى وعلم للاجتماع الاسلامى الشيعى وعلم للاجتماع الاسلامى المعتزلى وعلم للاجتماع الاسلامى الخوارجي..وهكذا.. ومثلما سينطبق هذا الأمر على أى علم ينتمى إلى مجال العلوم الاجتماعية سينطبق على أي علم ينتمى إلى مجال العلوم الطبيعية.

إن دعوة أسلمة العلوم فى مصر دعوة محكومة، كما أشرنا ، بسياق اقتصادى وثقافى وسياسى وطبقى معين. وهى لن تختفى-فى المدى القريب- إلا باختفاء هذا السياق.**فهى لن تختفى إلا باختفاء مقوماتها الاقتصادية المتمثلة فى تزايد معدلات التضخم والبطالة، ومقوماتها الثقافية المتمثلة فى بقاء واستمرار النصوص القانونية والتقاليد الدينية والاجتماعية المقيدة لحرية العقل والفكر، ومقوماتها السياسية المتمثلة فى ترسانة القوانين المقيدة لحرية إنشاء التنظيمات السياسية والمشاركة الديمقراطية الفعالة، ومقوماتها الطبقية المتمثلة فى تزايد حدة الاستقطاب الطبقى واتساع دائرة الفقر يوما بعد يوم.**

أما فى المدى البعيد، فإن هذه الدعوة لن تختفى من الساحة الثقافية والسياسية للمجتمع المصرى إلا باختفاء جذورها من هذا المجتمع. وهو الاجتثاث الذي لن يتحقق بدوره **إلا بفصل الدين عن كل من العلم** والدولة فى إطار حركة فكرية علمانية تنبع من خلال الحوار النقدى مع التراثين المحلى والعالمى. حركة من شأنها إطلاق العقل المصرى والعربى من السجن التاريخى الذى أودعته فيه القوى الرجعية بإسم الخوف على الدين، بل ومن القتل الذى مارسته هذه القوى عليه طوال التاريخ الإسلامى بدءا بقتل **السهروردى** مرورا بسجن ابن رشد انتهاء بقتل فرج فودة. حركة لاتجعل من سلطان على العقل سوى العقل نفسه. حركة تضع العقل فى المجتمع موضع القاطرة فى القطار لتجر المجتمع المصرى ومن خلفه المجتمعات العربية إلى أفق أوسع وأرحب لتحتل هذه المجتمعات مكانتها اللائقة على خريطة المجتمعات العالمية، ولتسهم فى الحضارة البشرية بما تستطيع أن تسهم به، وهو كثير دون شك.

الاسلام السياسي واليسار
من التمايز السياسي إلى التمايز الموضوعي

يسرى مصطفى

هناك من يرى أن التيارات السياسية الاسلامية ، فى ادائها السياسى، قد استعانت بأساليب اليسار فى العمل السياسى، ومن ثم نجحت فى تحقيق مكتسبات سياسية وجماهيرية واسعة على الرغم من أن خطاب هذه التيارات لا يقدم حلولاً فعلية لأية قضايا إجتماعية أو سياسية ، بل على العكس من ذلك فإن كل ما يقدمه مجرد حلول وهمية.

والواقع أن المشكلة ليست فى خطأ هذه الروية التى تجد قبولا لدى البعض، ولكن المشكلة الحقيقية فيما لو كانت صحيحة بدرجة أو بأخرى: لماذا.

لسببين أراهما على قدر كبير من الأهمية ، **الأول** سياسى بالمعنى المباشر للكلمة، **والثانى** نظرى لحدما. فمن جهة أولى ، يبدو ان قناعة البعض بصحة هذه الرؤية، من الممكن ان يفتح الباب أمام نوع من «الاستعارة أو الاستخدام المعكوس» ، أى سعى بعض الكوادر اليسارية إلى استخدام اساليب وأدوات الاسلاميين كوسيلة لتحقيق مكتسبات سياسية وجماهيرية. ومن جهة ثانية، فإن المشكل الذى تثيره «صحة» هذه الرؤية يتعلق بقابلية هذه الاساليب لأن تستعار وتوظف من قبل قوى من المفترض انها تختلف مع اليسار بشكل جذرى، أى أن المشكل،إذن ، سيكون فى اداء اليسار ذاته، وفى عدم تمايزه

لاشك ان هذا الافتراض يدعم الموقف الداعى الى ضرورة **مراجعة جملة من القضايا والمفاهيم والتوجهات التى حكمت المسار السياسى والنظرى لليسار فى الفترات السابقة**، ولا يعنى ذلك التخلى عن الأهداف العامة، بقدر ما يعنى مواصلة «الحرب» بأساليب أخرى.

ولعل اهم القضايا التى تحتاج الى مراجعة وإعادة نظر بشكل عاجل ، **هى قضية السلطة** فالموقف من السلطة كان دائما المحدد لاستراتيجية العمل والاداء سواء فيما يتعلق بالممارسات اليومية او التحالفات السياسية ، او غير ذلك من الامور المتعلقة بالعمل السياسى على المدى القصير او الطويل.

ومن الملاحظ ان العبارات ،والمفاهيم التى طالما استخدمت فى هذا الصدد، قد ساهمت فى اخفاء طبيعة السلطة ، وبالتالى فقد انعكس ذلك على موقف اليسار من السلطة وكيفية التعامل معها. واذا اخذنا هذه العبارات بدلالاتها السياسية المباشرة ، نجد انها قد ساهمت اسهاما مباشرا فى محو اية تمايزات بين اليسار والقوى الاخرى.

من هذه العبارات ، مثلا عبارة «الوصول الى- و **الاستيلاء على السلطة**»، والتى تشير الى إحدى المحطات فى استراتيجية سياسية تبدأ بالتعبئة ثم الاستيلاء على أو امتلاك السلطة ثم أخيرا عملية تحويل النظام ، وهكذا فمع الابقاء على عملية تحويل النظام كفعل لاحق ومستقبلى نجد انفسنا دائما أمام المهمتين الأولتين وهما التعبئة والاستيلاء، الاولى تخضع لمنطق الشعار السياسى ، والثانية غالبا ما تخضع لمنطق التبرير الايديولوجى، ومن المنظور السياسى المباشر فإن هاتين العمليتين تخضعان بدورهما لمنطق التماثل بين القوى المتصارعة ، وفضلا عن ذلك فإن هذا التسلسل البسيط يهدر خصوصية كل لحظة راهنة ، فمع إحالة مهمة تحويل النظام الى المستقبل، يغيب الحاضر لصالح الماضى بالنسبة للاسلاميين ، ولصالح المستقبل بالنسبة للماركسيين

ووفقا للمنطق السابق ، يمتد اثر التماثل من الواقع الى الأذهان ، فيعتبر البعض ان سيطرة الاسلاميين على النقابات المهنية أو

خالد محيى الدين... محمود أمين العالم..

استراتيجية مقاربة واسعة النطاق







نرادى التدريس الخ مثلا شكل من اشكال التطبيق العملي لسياسة «حرب الواقع» التي نادي بها ورسم ملامحها المفكر الايطالي «انطونيو جرامشي» في النصف الأول من هذا القرن. وهكذا فإن بعض المفاهيم الماركسية تخسر مرتين ، مرة عندما يتوقف الماركسيون عن تطويرها واعطائها ابعاداً جديدة، ومرة عندما يخضعونها للمنطق السياسي السائد.

لا شك أن جملة المفاهيم والتصورات التي سادت في الفترات السابقة حول الدولة والسلطة كانت تقع ضمن دائرة «الحقيقي» ، ولكن حركة الواقع والتاريخ اثبتت عكس ذلك، ولا اقصد بذلك انهيار نظم أوروبا الشرقية، لأن المسألة لها جذور ابعد من ذلك ، قد تعود الى احداث الطلبة في فرنسا ١٩٦٨.

ففي حوار معه ، أشار، **ميشيل فوكو** الى ان الوضعية السياسية التي كانت سائدة قبل ١٩٦٨ كانت مسئولة عن عدم الكفاءة والقدرة على معالجة قضية السلطة ، حيث ان المشكل كان يطرح من جهة اليمين من خلال الفاظ السيادة والدستور الخ [يجب ملاحظة أن هذا الطرح بدأ يغزو الآن اوساط يسارية مع تبني فكرة المجتمع المدني]، أما من جهة الماركسيين فقط طرح مشكل السلطة من خلال الفاظ جهاز الدولة ، ومع ان فوكو يهمل قضية الدولة الا ان نقده يظل حقيقياً الى حد كبير فقد اشار الى ان التصور الماركسي قد أهمل «الكيفية التي طبقت بها السلطة عينيا، وفي التفاصيل ، بخصوصيتها وتقنياتها وتكتيكاتها» ، وظلت خارج دائرة البحث، ولم يشرع في القيام بهذا العمل الا بعد ١٩٦٨، أي انطلاقاً من النضالات التي خيضت على مستوى القاعدة ، مع اولئك الذين كان عليهم ان يصارعوا في ادق الحلقات ضمن شبكة السلطة.

ان هذه اللحظة التاريخية قد طرحت، على الاقل على مستوى الفكر تصورات جديدة عن السلطة تنطلق من الجزئي لا الكلي من العلاقات لا من الهياكل والكيانات، وقد تطورت الماركسية في شكلها العلمي في هذا الاتجاه بدرجة ما، ولكن ما زال ينقصها الكثير في هذا الصدد.

ومن منظور الممارسة السياسية ، فإن الانطلاق من هذه التصورات سوف يترتب عليه عدد من المتغيرات اولها وأهمها أننا سوف نعي ان المهام عديدة ومتنوعة، وأن الممارسات التي تهدف الى تحويل النظام لابد



انطونيو جرامشي... حرب المواقع

وأن تكون ضمن اللحظة الراهنة، وان التسلسل تعبئة -استيلاء- تحويل سوف يتغير لتأخذ الاستراتيجية صيغة أخرى مختلفة ، فكما يقول **ايمانويل فالرشتاين** « وأيا كانت الاستراتيجية التي نصوغ فلابد أن **نتخلى عن ذلك الايمان الاعمى بأن السيطرة على جهاز الدولة هي مفتاح كل شئ»**، وربما يكون العكس هو الصحيح، اي ان السيطرة على كل شئ هي المفتاح للسيطرة على جهاز الدولة،مع الأخذ في الاعتبار ان كلمة «السيطرة» هنا قد تظل حاملة لذات الدلالات القديمة.

وعلى اية حال ، فإن استراتيجية كهذه، سوف تطرح بدورها عددا كبيرا من المتغيرات، سواء فيما يتعلق بالتحالفات السياسية ، ومفهومنا للثورة والاصلاح ، وكذلك مفهومنا عن المثقف وطبيعة الدور الذي يمكن ان يقوم به الخ، وبشكل عام فان ما يجب الاشارة اليه هنا هو ضرورة وضع خط فاصل بين الذاتي والموضوعي، **فالتحالفات مثلا يجب ان تقوم على أسس موضوعية ،لا انطلاقاً من تصنيفات سياسية قد لا يكون لها أي اساس موضوعي أو واقعي.**

كما أن المثقف لابد وان يتخلى عن الصيغة الشمولية التي طالما فرضها منطق التعبئة والثورة، والالتفات إلى المهام الجديدة التي خلقتها التحولات الراهنة ففي أقل من نصف قرن من التنمية، حتى لو كانت مشوهة كما يقول المفكر الجزائري «**علي الكنز**» نجد ان التنظيم الاجتماعي تعقد وتنوع أكثر، مع تعدد فضاءات الحياة والعمل الجديدة(مصنع جامعة، ضاحية، الخ) ، كما ظهرت مستويات هرمية جديدة (معرفية ، مهنية ، نقابية ، مجتمعية) نحو تقنين اكثر، لكي تصبح بالتالي محل رهانات مستقلة للكثير من النزاعات الاجتماعية».

وأعتقد أن مهمة اليسار الأن، هي خلق **وحث وتعزيز استراتيجية مقاومة واسعة النطاق ، تدار في أكثر من موقع وبؤرة**، وأن يعد مثقفيه لكي يقوموا بأدوار محددة داخل قطاعات محددة بهدف تحويل العلاقات وتعديل موازين القوى داخل المجتمع، بوصفه هدفا ومعيارا في نفس الوقت.

وربما يحاول مثقفو الاسلام السياسي ان يستخدموا ايضا ذات العبارات، ولكن هذه المرة سيكون الامر اكثر صعوبة ، لان المنطق الحاكم هنا هو الاثر الموضوعي، لا الشعار السياسي ومعذرة اذا كنا بدأنا، بافتراض وانتهينا ايضا بافتراض لكن لا شك، أننا أمام رهانات جديدة.

ظاهرة العسكرة .. قراءة جديدة (٥)

العسكرة .. والرأسمالية .. والحرب

د. محمد عصفور

بجانب معظم المجتمعات السابانية البدائية، تعتبر المجتمعات ذات النظم العسكرية مجتمعات طاعة.. وليست هذه النظم مجرد مجتمعات عارضة ، وإنما هى ظاهرة تاريخية وعالمية متكررة : فهى قد وجدت فى جميع الازمنة ولم تقتصر على دولة دون الأخرى فعلى مدى القرون الطويلة التى امتدت من الامبراطوريات القديمة ،عبر دولة اسبرطة، والامبراطورية الرومانية حتى العصر الحديث لم تختف الظاهرة العسكرية ابداً .. وإنما هى قد وجدت فى هذا المكان او غيره ، ذلك ان ثمة اسباب أو عوامل للتوتر اذا توافرت او اجتمعت (وقل أن تختفى مصادر هذه الأسباب أو العوامل فى فترة أو بقعة ما) قامت الظاهرة العسكرية على الفور. وهذه الظاهرة فى صورها المتعددة تتفق فى قدر معين من الأسس والمظاهر هى التى تجعل طبيعة المجتمع العسكرى(فى أى مكان وفى أى زمان) مجتمعاً نمطياً لا يتغير جوهره كمجتمع طاعة.. غير ان هذا لا ينفى ان الظاهرة العسكرية وان اتفقت بعض اسسها واتجاهاتها العامة تختلف فى بعض الاحيان بالنسبة لبعض الاصول الجوهرية، وربما كان أهم هذه الأصول التى تختلف فيها هذه الظاهرة : هو دور العسكريين فى تحريك السلطة، والمدى الذى تبلغه الصفة العسكرية فى صبغ انشطة المجتمع .. ويظهر الاختلاف بكل عمقه عندما نقارن بين النظم العسكرية فى المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة:-

ففى الدول القديمة : لم يكن استحواذ العسكريين على السلطة السياسية- فى بعض الاحيان -يعنى سيطرة كاملة على المجتمع المدنى. اذ لما كان تدخل الدولة فى الأنشطة الخاصة محدوداً، فان الظاهرة العسكرية تكون لزاما محدودة .. ويكون ذلك بالتسلل نحسب الى بعض المجالات الاقتصادية فضلا عن ان تركيب المجتمع القديم كان يجعل من الممكن ان تقف- بجانب سيطرة العسكر على مقاليد الامور فى الحكم والدولة -قوى اجتماعية اخرى لها وزنها فى عديد من المجالات استنادا الى التقاليد الدينية او القوة الاقتصادية او غيرها.

أما الدولة الحديثة: فان دورها الاجتماعى ازداد تعاظمه عن ذى قبل وتمثل ذلك فيما اصاب جهازها من تغيير جوهرى قلب موازين السلطات القديمة فيها ،حيث رفع جهازها الادارى فعلاً فوق كافة الاجهزة بما فيها السلطة التشريعية ولذلك فإن قيام الظاهرة العسكرية فى الدولة الحديثة يستتبع حتماً اتساع مداها وازدياد تغلغلها فى معظم المجالات ، وذلك نتيجة حتمية لتدخل الجهاز الادارى فى معظم المجالات وتغلغله فى كيان الدولة والمجتمع..

غير ان ابرز ما صارت تمثله الظاهرة العسكرية فى الدولة الحديثة، انها فى **معظم الاحوال لم تعد تنحصر ببساطة فى استحواذ الجيش على السلطة السياسية بالقوة.** ذلك انه مع نمو الفكر السياسى وانتشار الفكرة الديمقراطية واجتذابها للملايين ،لم يعد من الممكن لأية حركة عسكرية ان تستند سلطاتها المطلقة الى القوة او الغزو ، وإنما صار من الضرورى ان تبرر هذه الحركة استحواذها على السلطة السياسية ، وذلك باصطناع مذهب سياسى يضفى الشرعية على الغزو اى هذا التقلد المادى للسلطة الذى تم بالقوة. وهذا هو السبب فيما يلاحظ من ان **الحركات العسكرية الحديثة (المواجهة المد الفكرى الديمقراطى) تحرص على ان تخلق ايديولوجية جماعية**- ايا كان الاسم الذى يطلق عليها- لكى تجعل سيطرتها الفكرية على المجتمع كاملة مطلقة.

بل ان الظاهرة العسكرية لم تعد تاخذ شكلا واحداً ، ولا هى تبلغ نفس المدى. فبجانب الحركات العسكرية الخالصة التى وثبت الى الحكم ثم تصنع تبريراً مذهبياً لسيطرتها ،قامت الدكتاتوريات الحديثة ، وهى فى صورها المختلفة ليست سوى ترجمة عقائدية للظاهرة العسكرية حتى ان بدا انها تناهضها ،كما هو الشأن فى الفاشية) فى ارتكازها على قوة الحزب الواحد وعلى ميليشيا هذا الحزب، والتى قد تبدو باتخاذها الطابع العسكرى قوة مواجهة للجيش ..

ولا جدال فى ان هناك بعض الفوارق بين الماضى والحاضر بين نظامين يسيطر على احدهما من الخارج العسكريون (كما كان الحال فى المجتمعات القديمة) - او بين نظام الدولة الحديثة الذى قد تمحى فيه الصفة المدنية للمجتمع حتى وان لم يحكمه العسكريون .. ولم يعد هذا الفارق الجوهرى قائما بالنسبة للمجتمعات العسكرية الحديثة التى تتحور فيها الظاهرة العسكرية نفسها : بسبب تغلغل



رونالد ريجان

السلطة السياسية في المجتمع تغلغلاً كاملاً، وبسبب الاتجاه العقائدي لمعظم الحركات العسكرية الحديثة، (حتى وان كان هذا الاتجاه العقائدي وهميا). لم يعد هناك فارق جوهري في طبيعة المجتمع العسكري مهما اختلفت الاشكال التي يتخذها هذا المجتمع. فلا فارق جوهري سواء كان الحكم للعسكر وحدهم او ان يكون العسكر هم المحركون للسلطة السياسية من وراء ستار، أو أن تسيطر الروح العسكرية بغض النظر عن الزي الذي يرتديه الحكام ... **فالمجتمع العسكري او الذي تغلب عليه الروح العسكرية هو مجتمع طاعة. والظاهرة العسكرية لم تعد مقصورة على حكم العسكر لأن العبرة هي بروح الحكم نفسه وعقلية الحكام واسلوب الحكم.. أو بعبارة أخرى إن العبرة هي بطبيعة القوة الحقيقية المسيطرة على الخيوط السياسية والاقتصادية في المجتمع، لان الروح العسكرية هي ظاهرة او اسلوب في التنظيم والتفكير قد تقوم بغض النظر عن الصورة التي تتبدى فيها او تتخفى وراءها.**

تفشي الظاهرة العسكرية في دول العالم الثالث:

وليس من شك أن اسلوب الحكم العسكري يخفق تماماً في الشعوب التي ألفت الحياة المدنية الحرة.. ولهذا السبب: اخفقت في انجلترا اخفاقا شديداً المحاولات القليلة اليائسة التي بذلت لفرض مثل هذا النظام، ومن ذلك تحطم نظام كرومويل، وفشل محاولة الانقلاب في الثلاثينات، وأخيراً اندثار التجمعات الفاشية التي كان يرأسها «اوزوالد موزلي».. ومن الطبيعي ان تتجهم الشعوب الحرة لاسلوب الحكم العسكري، ومن الطبيعي كذلك ان لا يجد هذا الاسلوب ارضا صالحة في المجتمعات المدنية، وذلك للاختلاف الجوهري في الاسس والقيم. وقد عبرت عن ذلك - في الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال- المحكمة الاتحادية العاليا في بعض احكامها فقالت: ان الخوف من الحكم العسكري تمتد جذوره في شكل حكومتنا ... ولهذا فإن العسكرية ليست طريقتنا في الحياة .. بل أن بعض الاحكام التي صدرت منذ ما يقرب من مائة عام قد اوضحت السبب في مناهضة الحكم العسكري بقولها: **«إن نظام حكمنا يناهض الحكم العسكري المطلق، ولقد عارض مؤسسو هذه الدولة الحكومات التي تضع بين يدي شخص واحد السلطة في ان يضع القوانين وان يفسرها وان يطبقها- وقد كانت لمعارضتهم فلسفة الشعب خلال التاريخ كله.**

غير أن الصراع الايديولوجي العنيف والخلافات المذهبية والتوعية المتطرفة والحروب المستمرة (وما تولده من قلق واغتصاب وتوتر) عوامل قوية من شأنها ان تهيئ التربة الصالحة لانبات المجتمع العسكري. بل ان هذا المجتمع قد صُوّر في كثير من دول العالم الثالث على انه الامل الوحيد للخلاص!!

وليس هناك ما هو اشد اغراء على قيام الحكم العسكري من النعرة الوطنية او النزعة الاستقلالية وما اسهل ان تصم الشعوب آذانها عن نداء الحرية العظيم- والمنقذ الحقيقي من التخلف اذا رفع امامها شعار قهر المستعمر أو طرد الغاصب المحتل.

بل ان اسلوب الحكم العسكري قد لا تتقبله فحسب الشعوب المتخلفة او التي خضعت طويلاً للحكم الاجنبي، وانما هي ترحب به ذلك انها وقد ظلت على حالة من الامية والبلادة وحرمت من الحرية واعتادت الرضوخ لارادة اجنبية عنها، فان الطاعة تكون قد دخلت في عداد فضائلها القومية او جزءا من مكونات شخصيتها القومية، وهي لهذا السبب لا تحس تغييراً كبيراً في نظام الحكم اذا هو تحول من المدنيين الى العسكريين - بل ربما قوبل هذا التغيير بالحماس- حيث تستغل النزعة القومية في الترحيب بحلول العسكريين الوطنيين محل الحكم الاجنبي، دون تدبر لحقيقة التحرر الذي لابد وان يسعى اليه شعب مغلوب على امره، أهو مجرد تغيير لون الاستبداد، بحيث يمكن تبريره بحلول مستبد وطني محل المستبد الاجنبي، أم ان الغاية الحقيقية هي تحرير ارادة الشعب نفسه من كل تدخل قاهرا اجنبيا كان أو وطنياً..

مشكلة القوة العسكرية: أو قوة المجتمع

اشار الدكتور **حامد عمار** إلى أن مفهوم السلطة والحكم كان يمكن ان يتغير منذ القرن التاسع عشر بسبب وجود مصادر جديدة للقوى هي المعرفة العلمية والتطبيقات التكنولوجية في اجهزة المجتمع واساليب حياته، ولكن هذه المصادر الجديدة للقوى احتكرتها السلطات الحاكمة لصالحها وتدعيم سلطانها، وأدى هذا الى ان تزداد الهوة بين سلطان الحكم ووسيلة الفئات الشعبية في مواجهة الحكام (ص٤٣).

وهذا حق، فلقد زاد التقدم التكنولوجي لسلطة الحكم قوة وضراوة وشدد من احكام قبضته على الإنسان والناس والمجتمع. بل وأكثر من ذلك بلغت السيطرة المعنوية عن طريق التقدم المذهل في وسائل الاعلام السمعية والبصرية حداً ما كان يمكن ان يخطر على بال اي مفكر، ينادي بحرية الفكر والرأي.

غير ان ما هو اخطر من ذلك ما اشار اليه الدكتور عمار وهو مجئ سند جديد للسلطة في حضارتنا وهو القوة المادية بعد ان كانت لها اسانيد شرعية ودينية فيما مضى. وقد جاء الاستعمار باعتباره سلطة أجنبية تدعمها القوة العسكرية تبعث تقدم السلطة القائمة على القوة وأضاف اليها جوانب الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي (ص٤٣).

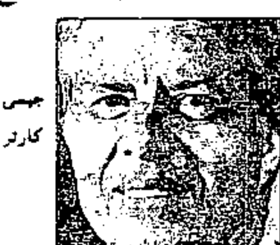
والحقيقة ان تزايد القوة المادية وخصوصا تلك التي تتضخم بها ترسانة الاسلحة الحديثة، قد أرهب الشعوب حيث وضعت الديمقراطية في مأزق شديد. فالدولة- وهي دستوريا شخص قانوني محايد- لا تحوز هذه بالقوة فعلا، وهي وان حازتها نظريا لمصلحة

**

كل الشواهد تؤكد التحالف الخطير بين الرأسمالية الأمريكية والعسكريين.

**

ظاهرة العسكرة.. ليست مقصورة على حكم العسكر.. فالعبرة بالقوة الحقيقية المسيطرة على خيوط المجتمع



جيمي كارتر

الشعب كله، إلا ان الحقيقة ان الحائز **الفعلى لهذه القوة هى اجهزة القمع: عسكرية وبوليسية** .. وهو ما يطرح على الفور مشكلة الوضع المتميز للعسكريين ورجال الأمن.. وبالتالى مشكلة الدولة العسكرية **والدولة البوليسية** ..

واذا كانت الدولة الديمقراطية فيما مضي وجدت ضمانها النهائى فى الثورة (ولهذا **اعتبر حق المقاومة او حق الثورة حقا دستوريا كانت تنص عليه صراحة بعض الدساتير**) فإن الدولة الحديثة لا تشجع مثل هذا التصرف فحسب فان مثل هذه الثورة مع التقدم التكنولوجى الهائل فى السلاح تعد أمرا مستحيلا تماماً وهو امر قد يجعل من نزعة بعض الشعوب الثورية امراً محبطاً!

الديمقراطية والرأسمالية والحرب

يتفق عديدون من علماء السياسة على ان الحكومات الديمقراطية اكثر جنوحا للسلم، لان الحرب ليست فى صالح عامة الشعب، وان الشعب يفترض انهم احرار فى انتقاء مصالحهم. وغالبا ما اتخذت الولايات المتحدة كمثال للنتائج السلمية لشكل ديمقراطى للحكم. ولقد خلط **جوزيف شومبيتر**(الذى شعر ان الولايات المتحدة كانت اقل امبريالية من الامم الاخرى فى العالم) جمع او ربط بين هذا الاتجاه الديمقراطى والرأسمالية اكثر من التعويل على الديمقراطية وحدها. فقال انه لم يكن في مصلحة المواطن العادى أن يساعد او يؤيد سياسة عسكرية، وان سياسة الولايات المتحدة تؤكد وجهة النظر هذه. غير ان **اليكيس دى توكفيل** كانت له تحفظات اكثر علي العلاقة بين الديمقراطية والسلم فعلى الرغم من ايمانه، بأن الامم الديمقراطية أميل للسلم تبعا لمصالحها ومسئولياتها، الا انه شعر بأنها كانت تدفع للحرب من جانب جيوشها.. ولقد اعتقد **شومبيتر** كذلك ان وجود طبقة عسكرية يمثل خطرا للسلم العالمى، ولكنه اعتبر هذا الظرف داء كامنا في تركيب المجتمع نفسه العسكرى (ص١٣) على نحو ما برز فى الجماعات الاوتوقراطية الأولى، وقد عرف ان القومية والعسكرية كان يمكنهما الوصول الى تحالف مع الرأسمالية ولكنه اعتقد ان ذلك كان اقرب الي ان يحدث فى الامم الأوروبية حيث ان تراث الدولة الاوتوقراطية اقوى وحيث الشعب متأثر اقتصاديا ونفسيا بهذا الظرف السابق ولكنه شعر بأن الولايات المتحدة اقل تأثرا بهذه المؤثرات السابقة على الرأسمالية. وقد ايد وجهة نظره بالاشارة الى ان الولايات المتحدة كانت المدافع و(المنادى) الأول بنزع السلاح والتحكيم.. والاولى التى تعقد معاهدات للحد من التسليح، والتى وضعت خططا للتخلى عن ممتلكاتها وأقاليمها.

ولقد أيدت استطلاعات الرأى العام المبكرة فكرة ميل الشعب الامريكى للسلام. ففى دراسة للطريقة التى تتفهم أمة غيرها، وجد **بوكانان وكانتريل- جزئيا- أن** الامريكيين يعدون محبين للسلام أكثر من الروس. لكن هذه الدراسة التى نشرت عام١٩٥٣ استخدمت معلومات حصل عليها ١٩٤٨ قبل مدة طويلة من تورط أمريكا فى نزاع جنوب شرق اسيا. ففى عام١٩٤٨ وبدأت الولايات المتحدة فى المعاناة من الاثار السلبية لتسريح المجندين اسرع من اللازم، ولقد بدأ حلفاؤنا الاوربيون (وهم يخشون الوجود الروسى فى أوروبا) يشعرون اننا شعب محب ازيد من اللازم للسلام. وليس من المتوقع ان تظهر الاحصائيات (اذا هى اجريت مرة اخرى) أن رأيا عاما من الامريكيين محبون للسلام، فالصور تتجه الى التغيير بالتوقف على ازمنة واحتياجات المشاهد. فالولد المؤاخى وبطل كرة القدم بالامس صار اضحوكة اليوم. فافراد القوة الجوية الامريكية البطوليون والافراد ذو العيون الجريئة للحرب العالميةالثانية الذين قدموا لانقاذ حضارة محاصرة وهم ذو رقيعات مكسورة وابتسامة امريكية ساحرة قد غدوا جزءا من قوة نووية ضارية تسيطر على نصف العالم، فالصبى فى الباب المجاور قد غدا جنرالا(ص١٤).

العسكرة ونزعة الحرب

يقول بلانشارد. ثمة تحذير اطلقة دى **توكفيل** جاء فيه اننا قد خدعنا من قبل قوادنا العسكرين الطموحين، وسنده فى ذلك ان الشعب يرغب فى السلام، ولكن الجنرالات يتآمرون على الشعب، ومع ذلك فان بعض انجح قوادنا العسكرين قد قاوموا او عارضوا عسكريتنا النامية.

فلقد حذر الجنرال (وبعد ذلك الرئيس) دوايت **ايزنهاور** من التحالف الشرير بين المنظمات العسكرية والصناعية، كما ان الجنرال سمدلى بتلر Smedley Butler من البحرية الامريكية (وقد منح مرتين ميدالية الكونجرس الشرفية) قال الجنرال باشمئزاز واضح انه امضى حياته فى تنمية مصالح المؤسسات الامريكية الكبرى. وكان من بين ما قرره (لقد امضيت ثلاثة وثلاثين عاما.. ومعظم وقتى كنت قوة عضلية للطبقة العليا للعمل الكبير، وباختصار كنت مبتزا لحساب الرأسمالية .. فلقد عاونت في تنقية نيكاراجوا للمصرفية الدولية لاخوان براون بين ١٩٠٩- ١٩١٢, ولقد ساعدت فى جعل المكسيك (وخصوصا تامبيكو) آمنة لمصالح امريكا البترولية سنة ١٩١٤. ولقد عاونت فى غواية واغتصاب اثنتى عشرة جمهورية امريكية وسطى لمصلحة وول ستريت .. وفى الصين ١٩٢٧ ساعدت فى تمكين الاستاند ارد اويل دون تعويق وحصلت على حشد من الميداليات، فلقد كوفئت بالتشريف والميداليات والترقيات حيث كانت البحرية تعمل فى ثلاث قارات».

وعلى الرغم من ان ملاحظات الجنرال بتلر تؤكد ان هناك تحالفا خطيرا بين الراسمالية الامريكية وبين العسكرية الا انه ليس واضحا منها ان هذا التشجيع المتبادل هو نتيجة تآمر واع فالمتآمرون عادة لا يحذرون الشعب ان رفاقهم خطرون. وثمة مفارقات اخرى،فلقد اشار **سيمور ميلمان** Seymour Mellman الى ان ايزنهاور ١٩٤٦ هو الذى اقام المركب الصناعى العسكرى، ومع ذلك فانه قبل تقاعده من الرئاسة وجد نفسه مكرها على ان يحذر الشعب الامريكي ان هذا التركيز فى السلطة كان تهديداً للحرية الامريكية والعملية الديمقراطية، ولقد كانت تحذيرات **ايزنهاور وروسميدلى بتلر** نتيجة معرفة متأخرة انهما كانا جزءا من شئ لم يكن فى احسن مصالح الامة، وانهما كانا غير مرتاحين لهذا الوضع (وبلغ حالة بتلر حد الاشمئزاز)، وأنهما شعرا ان عليهما ان يقوما بنوع من الاصلاح او التصحيح- حتى لو كان لفظيا- لصالح الشعب. ففى ملاحظات الجنرالين، وفى تقديرات دى **توكفيل** تم افتراض ان احسن مصلحة لشعب ديمقراطى لن يخدمها وجود منظمة عسكرية ضخمة وكبيرة، وانه لو امكن جعل الشعب على علم واضح بمصلحته، فسوف ينقصون حجم قواتهم المسلحة(ص١٥).

ويبين **بلانشارد**، هذه الازدواجية فى الموقف الامريكى الرسمى من تضخم القوة العسكرية بحيث تكون قادرة على انقاذ العالم، وفى نفس الوقت الادعاء بأن امريكا لا تسعى الى قيادة العالم، وانما هذه القيادة مفروضة عليها ! و لهذا السبب ولان السعى الى القوة يظهر امريكا بصورة عدوانية، فإن الرؤساء الامريكيين ينكرون اية نية فى زيادة القوة على الرغم من زيادة سباق التسلح والحرص علي عدم التفريط فى قوة متزايدة

مأزق المشاركة السياسية للمرأة المصرية

الثورة العرابية تستخدم النساء.. ولاتلتفت إلى قضية تحرير المرأة.

* *

المرأة تشارك بفاعلية فى ثورة ١٩١٩ وتحصل على اتحاد نسائى مصرى..

كانت تجربة التنمية المستقلة المخططة فى ظل التحرر الوطنى ضد الاستعمار الجديد والصهيونية مع ثورة ١٩٥٢ فى مصر هى الوعاء الذى تمت فيه أول وأكبر عملية تقنين للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، وجاءت هذه المشاركة حصادا لانخراط النساء على نطاق واسع فى العمل والتعليم.

وكما كانت الثورة هى نفسها تتويجاً للنضال الوطنى المصرى ضد الاحتلال ، كانت عملية تقنين مشاركة المرأة السياسية تتويجا لمشاركتها المتزايدة في هذا النضال الوطنى صحيح أنها كانت مشاركة من الخطوط الخلفية تمت فى ظل التحيزات الثقافية والاجتماعية لكنها كانت طاقة للعمل الوطنى.

وفى «الثورة» العرابية : يقول المؤرخ **صلاح عيسى** .. «كانت الثورة ترفض اى تدخل تركى عسكرى فى مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن ان تساعد فى صد الخطر الأوروبى الاستعمارى لذلك كلفت **النديم** (خطيب الثورة) بتنظيم استقبال «**درويش باشا**» لينقل اليه عبر مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات: الأول رفض المطالب المقدمة من الدولتين، والثانى رفض وجود الاسطول الأوروبى فى المياه المصرية، وأما الثالث فهو اعلان تأييد الشعب للسلطان . وقد برزت قدرة «**النديم**» على تنظيم الجماهير فى هذا الاستقبال حيث قام بتنغيم الشعارات تنغيما موسيقيا ، وكلف مجموعات من الرجال والنساء بترديدها أمام المندوب العثمانى . **ويقول بلنت ان النساء كن ينشدن اللائحة (أى مطالب الدولتين المقدمة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢) ليرد عليهن الرجال مرفوضة ثم يشتركون فى ترديد شعار ردوا الاسطول .. ردوا الاسطول).**

فاذا عرفنا ان «**عبد الله النديم**» كان يرى أن النساء كائنات دنيا ، وأن دستور الثورة العرابية لم يتضمن أية اشارة الى حقوق النساء ، أو اوضاعهن ، لا تضحت لنا بعض ملامح فكرة «استخدام» النساء من قبل قيادات الحركة الوطنية للمساعدة فى انجاز اهداف هذه الحركة دون اية مراعاة لذاتية المرأة وحاجاتها ، بل ودون اتاحة الفرصة لها للتعبير عن هذه الذاتية والحاجات ، أى دون اى طرح جدى شامل لقضية تحرير المرأة وهو ما لم يحدث ابدا وبطبيعة الحال. فحين انكسرت الثورة العرابية تراجعت الحماسة الثورية للنساء ، وعدن للبيوت وحل الركود ، الى ان تفاعلت العوامل التى أنضجت ثورة ١٩١٩ التى شاركت فيها المرأة على نطاق أوسع ومستوى أرقى ، وأن ظل طابع «الاستخدام» هو الغالب ايضا تقول الدكتورة «**عفاف لطفى السيد**» «وتحت دافع القضية الوطنية انطلقت المرأة المصرية الثرية من بنات الطبقة الراقية ، والتى كانت تحيا حياة انعزالية فى تراخ وكسل ، انطلقت من قوقعتها وشاركت فى الاضرابات والمظاهرات التى اجتاحت البلاد ، وعندما كان يسجن الرجال كانت النساء تنشرن وتلقين خطبا وتنظمن المقاطعة وبالرغم من انه لم يكن لأى من هذه الأعمال تأثير كبير سوى أنه زاد فى إضرام ثورة تلك الازمنة ، إلا أنه كان لهذه الاعمال فائدتها اذ أكدت مكانة المرأة فى العالم، ونزعت المرأة الحجاب الذى كان رمزاً لخضوع ولعزلة المرأة الراقية».

ولكن هذه المشاركة الواسعة فى أعمال الثورة لم تقتصر على بنات الطبقة الثرية كما يوضح لنا كل من «**سعد الدين ابراهيم**» و «**نوال السعداوى**» لعب رجال ونساء الطبقة العاملة والفلاحات دوراً كبيراً فى ثورة ١٩١٩ ، وكانت الكادحات اللاتى اشتركن فعليا فى الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، وخرجن مع الرجال الى الطرق الزراعية يقطعن اسلاك الهاتف ، وينزعن قضبان السكك الحديدية ليحجزن قطارات السلطات الانجليزية

نوال السعداوى
جمعية تضامن المرأة..
أول ضحايا قانون الجمعيات

فتحية العسال - أمينة النقاش
اثنتان فقط فى اللجنة المركزية لحزب التجمع







، وقد هجمت بعض النساء على المراكز التي احتفل فيها الانجليز بعض المواطنين والثوار المصريين وسقط بعضهن قتلى وجرحى برصاص الانجليز ومنهن الشهيدات «**شفيقة محمد**» و «**حميدة خليل**» من كفر الزغاوي بالجمالية و «**سيدة حسن**» و «**فهيمة رياض**» و «**عائشة عمر**...».

وترى الدكتورة «**سهير لطفي**» أن حصاد الإضافة السياسية للمرأة المصرية في ثورة ١٩١٩ هو فاعليتها ومشاركتها الحقيقية في النضال ضد الاستعمار وفي السعي الى تحقيق الاستقلال والديمقراطية ، فإضافة المرأة السياسية كانت نابعة من خصوصية واقع واحداث المجتمع ،ومن مشكلاته التي كان يواجهها ، فالحركة النسائية كانت تجسيدا للناتج الفكري والمتغيرات المجتمعية التي تمحورت في النضال السياسي «شاركت المرأة بفاعلية في الحركة السياسية لثورة ١٩١٩ ولكنها لم تشارك بنفس الفاعلية والدرجة والوعي في تحرير ذاتيتها السياسية والاجتماعية ضمن الحركة السياسية الجماهيرية».

ورغم هذه المشاركة الواسعة للمرأة في ثورة ١٩١٩، فان دستور ١٩٢٣ جاء خاليا من حقوقها السياسية، ولكن المكافأة الحقيقية التي حصلت عليها النساء، كانت **إنشاء أول اتحاد نسائي مصري** في نفس العام والذي رأسته «**هدى شعراوي**».

وأخذ هذا التراكم النضالي يتزايد وتتسع قاعدته «وشهدت الفترة ما بين الثورتين مدا وجزرا في الحركة الوطنية وسقطت شهيدة في المظاهرات العاصفة ضد حكم **اسماعيل صدقي** سنة ١٩٣١ في مدينة ميت غمر، الى أن كانت هبة ١٩٤٦ بقيادة الطلبة والعمال ضد الاحتلال والقصر والرجعية ولعبت فيها المرأة دورا قياديا بارزا سواء في عضوية اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال أو اللجان الفرعية أو في قيادة المظاهرات الطلابية الحاشدة التي عبأت الوطن كله من اجل الجلاء، والديمقراطية ومهدت الارض للكفاح المسلح ضد الاحتلال في قناة السويس...»

وأخيرا افضى التراكم الطويل، والنضال الدائب للمرأة المصرية الذي اتخذ اضافة للمشاركة في الأعمال المباشرة للثورتين العرابية وثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٤٦ شكلا دراميا مع ثورة ١٩٥٢ لتحصل المرأة على حق التصويت والانتخاب. وكان هذا العمل الدرامي هو الاضراب عن الطعام في القاهرة والاسكندرية والذي تصفه الروائية «**سلوى بكر**» (نقلا عن كتاب الحركة النسائية الحديثة د. **إجلال خليفة**) على النحو التالي :-

« في الثانية عشرة ظهرا من يوم ١٢ مارس ١٩٥٤ تعتصم «**درية شفيق**» و «**راجية حمزة**» و«**منيرة ثابت**» و «**فتحية الفلكي**» و«**بهيجة البكري**» و «**منيرة حسني**» و«**سعاد فهمي**» و«**أماني فريد**» و المطربة «**هيام عبد العزيز**» في مقر نقابة الصحفيين ويضربن جميعا عن تناول الطعام.

وفي الوقت ذاته تعتصم في مدينة الاسكندرية «**امينة شكري**» و «**ثريا العجيزي**» وسيدة من عامة الشعب تدعى **أم جلال** . الصحافة العربية والاجنبية تهتم بالحدث ويجرى المسئولون اتصالا بالمعتصمات اللواتي يقدمن مذكرة نصها» **ان المصريات يطالبن بحقوق المرأة الدستورية كاملة غير منقوصة ، وبضرورة تمثيلها في الجمعية التأسيسة وحتى تتاح لها الفرصة في مناقشة الدستور الذي سيحكم به المصريون جميعا نساء ورجالا**» المضربات عن الطعام يخرجن من مستشفى القصر العيني الذي نقلن اليه الى منازلهن بعد ان ابلغهن محافظ القاهرة «محمود نور» رسالة شفهية من رئيس الجمهورية بأن «**حقوقهن في أيد أمينة**»

وفي ١٦ يناير ١٩٥٧ قدم **جمال عبد الناصر** دستور ١٩٥٦ الذي ينص على منح المرأة المصرية حقوقها السياسية التي طالما نادت بها لانه وكما يقول نص القرار «والمرأة وقفت ، جنبا الى جنب مع الرجل طوال كفاحه المرير واستشهدت في سبيل الكفاح المشترك من أجل الحرية والحياة وكافحت من اجل الحصول على حق الشعب فمن حقها ان تسترد حقوقها كاملة ...

وبالرغم من القيود على الديمقراطية السياسية بل والتصدي بالعنف احيانا للمبادرة الشعبية في ظل ثورة يوليو، فان النتائج الموضوعية للتنمية والتحديث والمعارك المتصلة ضد الاستعمار والصهيونية وتوسيع قاعدة التعليم والعمل جعلت من ثورة يوليو «مشروعا تقدميا تغييريا في قسماته الرئيسية طمح الى تصفية معاقل الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والقضاء على التخلف بالتنمية الشاملة ، ولأنه كان مشروعا حضاريا ايضا فقد حصلت المرأة في ظله على مكاسب كبيرة ، ولكن غياب الديمقراطية والتضييق على الحريات العامة أهدر فرصة هذا المشروع ان يكون مشروع الجماهير نفسها تدافع عنه بعد رحيل صاحبه وانهيار مؤسساته .و **بسبب تقييد حق التنظيم المستقل للقوى الجماهيرية ضاعت على النساء فرصة بناء حركة نسائية ديمقراطية واسعة تدافع عن الحقوق الواسعة التي اكتسبتها المرأة في العمل والتعليم والمشاركة السياسية**».

وقد أدت التحولات الموضوعية التي أحدثتها ثورة يوليو الى تطور مشاركة النساء في التصويت بعد حصولهن على هذا الحق مع دستور ١٩٥٦ ، وان لم تشهد تطوراً مشابها في الاقبال على الترشيح «ففي البداية ظل عدد النساء اللاتي استخدمن حقهن في التصويت محدودا للغاية اذ لم يتعد في انتخابات ١٩٥٧ .... ١٥٠ امرأة مقابل ٦ر٥ مليون رجل اي أن اصوات النساء فقط لم تكن كافية لانتخاب هذا العدد من المرشحات (خمس نساء) وهذا يعني ان عددا كبيرا من الرجال قد صوت لصالح هؤلاء النساء المرشحات. ولكن عدد من استخدمن حقهن في التصويت كان يتزايد باطراد مع كل انتخابات نيابية تالية ، ففي انتخابات سنة ١٩٦٥ تضاعف عددهن تقريبا الى ٢٥٠ألف وقفز هذا العدد بعد أول انتخابات أجريت بعد الهزيمة سنة ١٩٦٧ الى أكثر من مليون صوت أي اربعة امثال عددهن في الانتخابات السابقة.

ان هذه القفزة في عدد النساء المشاركات في الانتخابات والتي تحققت في سنوات التصنيع ونشر التعليم والاصلاح الزراعي تجعلنا نختلف مع الدكتورة **سهير لطفي** حين تقول ان «الاداة الاساسية التي استخدمت في تدعيم مشاركة المرأة هي التشريع» فالاتجاه العام للتقدم الاجتماعي كان يجر معه كل القوى الاجتماعية الضعيفة وفي قلبها النساء، وكان التشريع تتويجا للعملية الموضوعية التي تمت على أرض الواقع.

وسوف تواجهنا ظاهرة مشابهة خاصة بنفوذ الجماعات الدينية والاسلام السياسي على المرأة، سواء بسبب التغيير في التشريع الذي ادخله السادات على دستور ١٩٧١ فاتحا الباب لتأويلات دينية معادية للمرأة وحقوقها ، أو النفوذ الاعلامي والقدرة على الحركة التي تمتعت بها الجماعات الدينية في هذه السنوات، فلم تؤد جميعا الى انتشار الحجاب

على نطاق واسع ، ولم تشهد مصر العودة الى الحجاب على هذا النطاق الا بعد بروز المؤسسات والشركات التي أنشأتها الجماعات الدينية واشترطت لتوظيف النساء فيها ان يضعن الحجاب كرمز ايدلوجي لهم . بل ان بعض الشركات اشترطت على الرجال ان يلبسوا الجلاليب الباكستانية ويطلقوا لحاهم : **أي ان التفسير المادي يظل هو العنصر الاشد تأثيرا.**

ومع ذلك يبقى صحيحا ان ثورة يوليو قصرت التقنين لصالح حقوق المرأة على الحقوق السياسية وحقوق العمل والتعليم ، ولم تمتد يد التشريع الى قوانين الاحوال الشخصية (بمعنى ان الثورة منحت المرأة حقوقا سياسية مفرغة من مضمون الحقوق المدنية). فالثورة لم تتعرض لثغرات قانون الاحوال الشخصية الذي اعتبر عقبة في تحرير المرأة وفي ممارستها لحقوقها السياسية بفاعلية . بمعنى ان المرأة لا تستطيع ان تشارك سياسيا بدون حصولها على حقوقها المدنية فالمرأة المقهورة بولاية الرجل في شئون الطلاق والميراث وفي أمور الحياة الاخرى لا تستطيع ان تشارك مشاركة سياسية حقيقية».

ومرة أخرى فان قضية المرأة كانت مطروحة بشكل مجزأ ولم تتأصل في الثقافة السائدة من كل زواياها.

وما تزال هذه العقبة قائمة حتى يومنا هذا لان التعديلات الطفيفة التي جرت على قانون الاحوال الشخصية بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ سرعان ما تم العدول عنها تحت ضغط الجماعات الرجعية وفي ظل طوفان السلفية التي استهدفت كل حقوق المرأة وأخذت تنقض عليها الواحدة تلو الاخرى.

وقد تم هذا الانقضاض في اطار الانقلاب الساداتي على ميراث يوليو التقدمي في كل الميادين الثقافية...

وتشكلت بعد الانقضاض على يوليو والاثار السلبية للحقبة النفطية التي أقامت تحديثا زائفا ، خريطة طبقية جديدة حيث تركز الغنى الفاحش واتسعت قاعدة الفقر ، وانهار مستوى معيشة الغالبية العظمى وتراجعت، بل كادت تندثر ثقافة المواجهة والتحرر ، وانعكس ذلك على مشاركة المرأة في شكل تقلص متزايد لدورها وحصر العمل السياسي مرة أخرى في الصفوة.

ويقسم الباحث السيد **عبد المطلب غانم** في رسالته للدكتوراه عن **«المشاركة السياسية في مصر»** هذه المشاركة لنوعين طبقيا لتأثيرها على العملية السياسية ، أحدهما دافع ايجابي نحو زيادة الفعالية في اداء النظام السياسي، والاخر اعاقة للنظام من حيث الاداء الكلي واتجاه العملية السياسية نحو طابع العنف..»

الفجوة تتسع بين القوانين والممارسة الواقعية والقوانين مهددة في ظل غياب منظمة نسائية ديمقراطية

أما القوى التي تسعى لزيادة الفعالية في أداء النظام السياسي وتطويره ديمقراطيا عن طريق الفعالية الشعبية المنظمة بما فيها جماهير النساء ، فهي قوى الاحزاب والمنظمات الديمقراطية التي يطرح بعضها شعار التغيير الشامل عن طريق الديمقراطية وتلعب النساء فيها دوراً هامشيا بعد ان انحدرت الطبقات الشعبية وقطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى، وفقدت لا فحسب الاهتمام بل والايمان بأن التغيير عن طريق الديمقراطية هو أمر ممكن. ففي ظل القيود المتزايدة على الحريات اصبحت النساء الطليعيات ضحايا للقمع فتعطلت امكانياتهن وجرى كبح تطورهن. ومن بين مائة وستة وسبعين متهما في قضية هبة يناير الشعبية سنة ١٩٧٧ التي تظاهر فيها المصريون على امتداد القطر من الاسكندرية الى اسوان ضد الاستجابة لشروط الصندوق الدولي كانت هناك **اثنتا عشرة امرأة بين طالبات وعاملات وصحفيات**. وحين اصدر السادات قراره الشهير باعتقال قادة الرأي العام والعمل السياسي سنة ١٩٨١ وقبل اغتياله بشهر واحد كانت من بين **١٥٣٦ معتقلا خمس وعشرون امرأة**. وحين جرت عملية التطهير للمؤسسات الصحفية والجامعات ضمت القوائم عددا كبيرا من النساء ... هكذا كان طريق الدفع الايجابي الديمقراطي مسدودا.

فكيف كانت استجابة التيار الاخر الذي دفع بالعملية السياسية في اتجاه العنف وهو التيار الاسلامي؟

تقول الدكتورة سهير لطفي «استجابت بعض النساء للتيار الاسلامي من خلال الرجل، وتجسدت استجابتها في اضافتها السياسية على المستوى الفكري والحركي، فلقد نظمت تلك المرأة منتديات ثقافية فكرية وسياسية تعالج فيها مقولات التيار الاسلامي ، كما ارتدت الحجاب تعبيرا عن تأييدها للمقولات الاسلامية السياسية ، وسعت للالتزام بالدور والمكانة التي حددها لها التيار الاسلامي، وتلك المرأة الان تمثل قوة اجتماعية وسياسية ضاغطة- من خلال الرجل- في صنع القرار وقوانين عودة المرأة للبيت..»

ان مشاركة المرأة على هذا النحو الايجابي والفعال في صفوف التيار السياسي المحافظ الذي يستخدم تيار اساسي فيه العنف وسيلة للتغيير، ويشكك في اهلية المرأة وقدرتها ويسعى لتجريدها من كل الحقوق التي حصلت عليها عبر كفاح طويل إن هذه المشاركة أحد اهم ملامح الثقافة السائدة التي دفعت بقطاعات واسعة من النساء ، التي التشبع بالوعي الزائف عن نفسها واقرارها بدونيتها . ومن ثم انقيادها كالمنومين مغناطيسيا الى هذا الاتجاه.

وليس هذا الاتجاه القوى بالمال والسلاح- اي الاسلام السياسي- هو وحده صانع الثقافة السائدة التي تعوق العملية الايجابية لمشاركة المرأة، بل ان صانعها ايضا هو الاستغلال الطبقي على مدى التاريخ الذي خلق مقولاته ورموزه واستخدمها في الصراع الطويل ضد الذين يجري استغلالهم وتهميشهم ، وكانت الغالبية الساحقة من النساء ، ضحايا هذه العملية عبر التاريخ.

وكما تقول الدكتورة «سهير لطفي» فالثقافة هي المحك الرئيسي في تكوين الشخصية وفي تدعيم الفروق بين الجنسين ، وفي تقوية الاحساس بالجنس ، بمعنى الاحساس بالانوثة كما رسمها المجتمع في عمليات التنشئة الاجتماعية من داخل الاسرة ذات الاثر الواضح في تحديد مضمون الذكورة والانوثة ، وفي خلق ما بينهما من فروق تجعل المرأة اقل طموحا من الرجل في مشاركتها لادارة شؤون مجتمعها، وتجعلها أكثر شغلا بأمور الزواج والجنس وارضاء الرجل..»

وتضيف الباحثة «وعانت المرأة من فقدان الوعي بمضمونه السياسي والثقافي» وأصبح الانقياد للرجل هو الاساس في اتخاذ المرأة

لقراراتها وفى تقرير مصيرها ، تغلب عليها الشعور بالانتماء الى الرجل والى الاسرة على الشعور بالانتماء الى الوطن والى الاحزاب المعبرة عن مصالح فئات وطبقات المجتمع الذى تعيش فيه..»

وتفاقم الاوضاع الجديدة من عملية تزييف الوعى هذه حيث تنشر جريدة الاهرام خبرا يقول انه

«فى أواخر بحث قامت به منظمة اليونسيف والمجلس القومى للأمومة والطفولة ثبت ان عدد الاميين فى مصر ارتفع من ١٧ مليوناً الى ٢٠ مليونا».

وقامت منظمة اليونسيف قبل عامين باعداد فيلم عن تعليم البنات فى قرية مصرية قريبة من القاهرة ، فتبين لها ان ما يزيد على التسعين فى المائة من فتيات القرية اما انهن لا يلتحقن بالتعليم اصلا او انهن يتسربن منه قبل الحصول على اية شهادة..

وفى نفس الوقت تتزايد القيود على الديمقراطية وحقوق التنظيم المستقل للفئات الشعبية . يقول حزب «التجمع» فى رده على بيان الحكومة:

«ان الحكومة تندفع بحماس فى اتجاه اطلاق قوى الرأسمالية بينما تفرض المزيد من القيود على الحريات السياسية والاجتماعية وبصفة خاصة حقوق القوى والطبقات المضارة نتيجة هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية كالعمال والفلاحين والموظفين والقوى المنتجة بشكل عام، فالحكم يجرم- بالمخالفة للدستور والاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر- حق الاضراب والتظاهر والاعتصام السلمى وحق تكوين الجمعيات والروابط والاتحادات والنقابات الى آخر هذه الحقوق الاساسية للجماعات المنظمة..»

كذلك اصدرت الحكومة قانونا جديدا ضد الارهاب ادخل تحت مسمى الارهاب كل الحركات الاجتماعية السلمية التى نصت عليها وثيقة حقوق الانسان والاتفاقية الخاصة بها الموقعة من الحكومة المصرية بما فى ذلك الاضراب والتظاهر والاعتصام السلمى. كما انتهكت مواده حق التنظيم وحق ابداء الرأى ، وفرضت قيودا على حرية الصحافة والصحفيين وأساتذة الجامعات..»

وكانت جمعية نسائية طليعية هى جمعية **تضامن المرأة** التى اسستها الكاتبة والباحثة **د. نوال السعداوى** ضحية قانون الجمعيات حين قامت وزارة الشئون الاجتماعية بحلها وتحويل ممتلكاتها الى جمعية نساء الاسلام».

وانتشرت فى أوساط السياسيين المعارضين فكرة تأسست على التجارب الواقعية الا وهى انه لا يجوز ان ينخرط طرفا الاسرة فى العمل السياسى حتى لا يتعرضان معا للبطش فتتحطم الاسرة، ومن الطبيعى ان تكون المرأة هى الطرف الذى يتخلى طواعية عن أى دور سياسى.

بل انه حتى فى الظروف العادية التى ينحسر فيها القمع ضد المعارضة تروج هذه الفكرة التى تعود فى جذورها الاولى الى تقسيم العمل بين الجنسين حيث الاعلى للرجل والادنى للمرأة فتكون السياسة للرجل والحفاظ على الاسرة للمرأة . وفى هذا السياق تنشأ افكار التمجيد المبالغ فيها لدور المرأة المتفرغة للأسرة ، وتتضافر علوم الاحياء والاجتماع والنفس والسياسة والدين لاثبات خصوصية المرأة التى تجعلها صالحة لهذا الدور دون غيره، فتبنى منظومة من المقولات والاستنتاجات- التى كثيرا بل غالبا كما ينفيها العلم النزيه- حول طبيعة المرأة، وتصبح جزءا اصيلا من الثقافة السائدة التى تدخل عميقا فى تكوين وعى المجتمع ووعى المرأة على نحو خاص.

فكيف يبدو الوضع الآن؟

تلخص وثائق المؤتمر العام الثالث لاتحاد النساء التقدمى المشاركة السياسية للمرأة فى الوقت الراهن كما يلى:

على مستوى المؤسسات التشريعية «ظلت مشاركة المرأة فى صنع القرار السياسى رمزية كما كانت، بل انها تراجعت سواء على مستوى مجلس الشعب حيث تراجع عدد النساء بعد ان كان مجلس ١٩٨٤ قد شهد بروز المرأة (كذلك فى مجلس ٧٩) الذى أدت اليه التعديلات فى قانون الانتخابات حين خصصت مقعدا

**

ثورة ١٩٥٢ تعطى المرأة حق التصويت والانتخابات.

**

النساء يضربن عن الطعام فى القاهرة والاسكندرية للمطالبة بالحقوق السياسية..

للمرأة فى ٣١ دائرة انتخابية وقد تم الغاء هذا النص سنة ١٩٨٧ ، عدد النساء فى مجلس الشعب من ٣٥ عضوة فى دورة ١٩٨٤ الى عشر عضوات فى دور ١٩٩٠..)

أما على المستوى التنفيذى فيضيف التقرير «بقى التمثيل فى مجلس الوزراء ايضا رمزيا الا وهو وزيرة واحدة لم تتغير منذ ستة عشر عاما ، وقد أوكلت اليها مهمة الشئون الاجتماعية كما لو انه اعلان عن اقصى الحدود- فى نظرة المخططين - لما يمكن ان تصل اليه طاقات المرأة، رغم الزيادة الكبيرة فى عدد الحاصلات على الدكتوراة فى ميادين شتى منها الهندسة والذرة والاقتصاد والعمل الدبلوماسى حيث برزت لمصر سفيرتان نشطتان..

وفى الاحزاب السياسية سواء الحزب الحاكم او احزاب المعارضة فان وضع المرأة ما يزال هامشيا يزيد- ان زاد- بنسبة ضئيلة للغاية، كلما تراجع العمل السياسى فى المجتمع كله.

ولولا ان حزب التجمع قد خصص عشرة مقاعد فى لجنته المركزية لممثلات اتحاد النساء التقدمى لتعذر وجود عدد معقول من النساء فى لجنته المركزية التى نجحت فى اخر انتخابات منها سنة ١٩٨٥ اربع عضوات من بين مائتين وأربعين عضوا اي بنسبة ١,٧٪ ووصلت نسبة تمثيل النساء فى الأمانة العامة الى ثلاث عضوات من بين ٦٤ عضوا اى بنسبة ٤,٦٪ وتتضمن هذه النسبة ممثلة اتحاد النساء التقدمى أيضا. وقد تراجعت هذه الاعداد فى كل من الأمانة العامة حيث توجد عضوتان فقط (فى المؤتمر العام الثالث) وفى اللجنة المركزية حيث نجحت فى الانتخابات سيدتان فقط **لتحية العسال وأمينة النقاش** (مع ملاحظة ان اللتين نجحتا هما من رشحتا نفسيهما اي أنهما كانتا المرشحتين الوحيدتين) بينما تراجعت المقاعد العشرة المخصصة لاتحاد النساء التقدمى الى ثمانية مقاعد..»

ويضيف التقرير «ورغم ان **الوفد** تاريخيا هو الذى مهد التربة لظهور شخصيات نسائية قيادية مثل **صفية زغلول وهدى شعراوى** الا ان تمثيل النساء فى هيئته العليا لا يتجاوز ٢٪ ...»

« وفى **حزب العمل** الذى اندمج قبل سنوات فى«الاخوان المسلمين» واقترب من فكر الجماعات الدينية ... فان تمثيل النساء فى لجنته العليا هو اثنتان من تسعين عضوا

منتخبا احداهما هي ممثلة المرأة اي ان نسبة التمثيل تقل عن ٢٪ ..»

أما الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم فقد نرض في مؤتمره في يوليو ٩٢ الرئيس حسني مبارك رئيس الحزب ورئيس الجمهورية لكي يشكل الامانة العامة للحزب ومكتبها.

ولكن شهدت انتخابات لجان الاشراف للمرحلة الأولى للحزب على مستوى ٢٦ محافظة ترشيح عضوتين فقط ولم تنجح واحدة منهما رغم الهدف المعلن للانتخابات وهو تحقيق المزيد من المشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي وتعميق الممارسة الديمقراطية لافرق بين رجل وامرأة ، وكانت النتائج على حد تعبير عضوة قيادية في الحزب اسوأ مما كانت سابقا..»(١).

وشهدت انتخابات المجالس المحلية الاخيرة اقبالا ضئيلا من النساء سواء في الترشيح أو الانتخاب. حتى ان جهة ما لم تقم باحصائه ، ونجحت اعداد ضئيلة للغاية تنتمي غالبيتها للحزب الحاكم وفي مستوى الحي او القرية دون **أن تتوفر فرصة واحدة لامرأة كي تصبح عضوا في مجلس محافظة** أو مدينة فان كان حق الترشيح للمحليات امرا صعبا فيمكننا ان نتصور لماذا تحجم النساء عن الترشيح للمجالس التشريعية؟

فما هي المعايير التي يقبل على أساسها الناخبون في نهاية الامر على انتخاب مرشح او مرشحة ما ، وذلك بعد خصم عمليات التزوير والضغوط على الناخبين والقوانين المقيدة لحريات العمل السياسي وتدهور مستوى المعيشة وهي العقبات التي تقف في طريق مشاركة المرأة السياسية؟

كشف كتاب حديث عن الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب اجرى على ٥٥ عضوا ان العوامل المتحكمة في الناخب هي أولا الخدمات ولو البسيطة لابناء الدائرة(٦٠٪) وثانيا المعايشة والاخلاق والسمعة الطيبة(٥١٪) وثالثا القبلية او العصبية او سمعة الاسرة العريقة(٤٤٪) ورابعا الامكانيات المادية(٤٪) وخامسا الحظ وحده (٤٪).(٢).

وهنا يبرز سؤال جوهري كيف يمكن لامرأة في ظل هذه الملابسات والظروف الغامضة ان تجتاز كل هذه الحواجز .. ولماذا نندهش من لامبالاة المرأة الشعبية الكاملة بالعمل السياسي حيث فرص تقدمها فيه هي اقل من الصفر.

وتتساءل سلوى بكر عن مغزى اسباب غياب «أم جلال» أي المرأة الشعبية عن ساحة العمل السياسي وذلك بعد ان تخلت نساء الطبقة الوسطى ببساطة فائقة عن المقاعد الثلاثين التي كان قد خصصها القانون لهن في مجلس الشعب ولم يقمن بأي عمل احتجاجي تقول «سلوى بكر».

«أن الاجابة عن مأزق غياب ام جلال يمكن الحصول عليها اولا ضمن مأزق غياب الرجل عن العمل السياسي..» ثم تضيف« مساهمة المرأة في الحياة السياسية يمكن رصدها على مستوى الظرف الاقتصادي الراهن..»

ولا يحتاج تدهور مستوى المعيشة في مصر الى بيانات واحصائيات بل تكفي المشاهدة الواقعية في الاحياء الشعبية والمناطق العشوائية والريف، مع ذلك فان البنك الدولي يصنف مصر باعتبارها الدولة رقم ١١٤ من حيث المعيشة ضمن ١٦٠ دولة ، وتدفع المرأة ثمنا مضاعفا حين تدهور مستوى الاسرة، اذ انها تبخل بكل شئ وتدخر كل ما يمكن ادخاره ما عدا صحتها ومن ثم وقتها وتضيف سلوى بكر مبرزة دور الاعلام:

وباختصار فان ام جلال لا تجد وقتا لممارسة العمل السياسي..» بل «وتعزف ام جلال عن العمل السياسي في ابسط اشكاله لأن كل القيم المتعلقة بها لا ترى في العمل السياسي الا مثار سخرية ، فالنساء السياسيات من نساء قبيحات معقدات لا يحزن على قبول الجنس الاخر كما يظهر في الافلام او المسلسلات. والمرأة السياسية هي امرأة مسترجلة تخلت عن انوثتها ودورها كأم وزوجة . ونجمات المجتمع لسن سياسيات بأي حال من الاحوال ولا يتحدثن في السياسة عبر وسائل الاعلام ، والسياسية كلمة مشطوبة من قاموسهن الحياتي.. ورغم التغيير الكبير الذي احدثته ثورة يوليو باعتبارها ارقى شكل وصلت اليه الوطنية المصرية في مواجهة الاحتلال والاستعمار الجديد والصهيونية ، ومن اجل التحديث والتقدم الاجتماعي فان «أم جلال» لم تحظ من هذا المشروع الضخم الا بنصيب ضئيل للغاية يكاد الفتات، فقد كانت ثورة يوليو بكل عظمتها هي ثورة الفئات الوسطى او ما يسمى في القاموس السياسي بالبرجوازية الصغيرة التي حين تتقدم وتنتعش تجذب اليها فئات الشعب.

ويذكر كل من سعد الدين ابراهيم ونوال السعداوي في المراجع السابقة «والملاحظ ان منجزات الثورة في تحرير المرأة وافساح مختلف الفرص امامها لم تمتد الى الريف المصري بصورة محسوسة وكانت الفئات النسائية التي استفادت من معظم هذه المكتسبات مركزة في المدن وخاصة الكبرى منها ، حتى في المدن كانت معظم المستفيدات من الطبقة الوسطى الفقيرة اي انه كما في عدة ميادين اخرى لحق الطبقات الوسطى بكل شرائحها القدر الاعظم من منجزات ثورة ١٩٥٢ وتظل الاغلبية الساحقة ٧١٪ من النساء الريفيات لا يعرفن القراءة والكتابة ولا يستفدن او يمارسن معظم الحقوق التي أقرتها الثورة في مواثيقها ودساتيرها وقوانينها..»

وهكذا تزداد الفجوة اتساعا بين القوانين والممارسة الواقعية . بل ان **القوانين نفسها** باتت مهددة في **ظل غياب منظمة نسائية ديمقراطية تناضل النساء** صاحبات المصلحة في اطارها ذودا **عن حق المشاركة السياسية القانوني وسعيا لتحويله الى حقيقة واقعية وتطويره ليمثل كل الساحات**، وهو الهدف الذي لن يتحقق حتى يستعصي على أية قوة كانت تقريضة الا اذا كانت أم جلال طرفا فاعلا اصيلا واعيا بذاتيته وحاجاته.

فريدة النقاش

**

التصنيع..ونشر التعليم..والإصلاح الزراعي.. يرفع عدد النساء المشاركات في الانتخابات من ١٥٠ ألف عام ١٩٥٧ إلى أكثر من مليون بعد عام ١٩٦٧

**

الاستغلال الطبقي، ومال وسلاح "الإسلام السياسي" يزيف وعي النساء..

ريمون أجيون

الأب الروحي

د. رفعت السعيد

الاسم: ريمون أجيون
تاريخ الميلاد: ١٩٢١
المهنة: تاجر لوحات تشكيلية
محل الإقامة: باريس

كانت السيارة تنزلق بنا في شوارع باريس الجميلة، ثم تتهادى إلي حي شديد الارستقراطية، ومرافقي المصرى الأصل يحاول أن يخفف عني عبء الاقتراب من مبنى تفوح منه رائحة غير مألوفة، إنها الوقار الممتزج بالترفع الذي يوحى إليك بأنك فى بيت مختلف، يسكنه أناس مختلفون..أكثر ثراء».

ودخلت إلى الشقة.. آسف..«المتحف» فمنذ المدخل وحتى أعماق الصالون تغص الحوائط بلوحات توحى إليك - حتي وان لم تكن متخصصا- بأنها شيء ثمين. أنه تاجر لوحات تشكيلية..وهذا بيته، وكنزه، ومعرضه.

كنا فى عام ١٩٧٣..تحديدا فى أبريل. حاول كل منا أن يعتصر الآخر، هو يريد أن يعرف كل شيء وأى شيء عن مصر، وهل تنوى أن تحارب كى تستعيد سيناء أم لا، وأنا أريد أن أستنفذ كل الدقائق التى حددها، لاعتصار كل ما أريد من معلومات عن الزمن القديم.

وأخيرا نجحت فى أن أستدير بالحديث إلى ماكان فى الماضي.

* كيف أصبحت شيوعيا؟

ويجيب «المسألة بالنسبة لى على الأقل لم تأت دفعة واحدة، وأنا لم اتخذ قرارا من جانبى بأن أصبح يساريا، كنا نعيش في مصر كأسرة أجنبيه أرستقراطية، وكنت أتردد كثيرا على أوربا، ولم يكن غريبا أن يذهب شاب ممتلئ حماسا الى أوربا وينبهر بها، ثم يعود الى مصر فيشعر بأن الامور لاتسير فى الطريق الصحيح.. وهكذا تكونت لدى فى البداية افكار اشتراكية خياليه. وكنت كأى شاب أجنبى ذى ثقافة فرنسية أقرأ بالفرنسية، قرأت لجان جاك روسو، ولفيكتور هوجو، ووجدت فى مصر بؤساء مثل بؤساء هوجو.. لكنى لم أكن أعرف ماذا أفعل».

* ومتى عرفت؟

«فى عام ١٩٣٦ كنت فى الخامسة عشرة وفى زيارة لباريس سمعت كثيرا عن النضال الاشتراكى وعن الجبهه الشعبية، وكان من الطبيعى أن اتصل باليسار الفرنسى. ثم لاتنس شيئا هاما كان هناك هتلر وانتصاره فى المانيا الذى أرعب كل اليهود ومنهم أنا، وكان طبيعيا أن نلجأ الى مساندة الحركه الديمقراطية المناهضة للفاشيه.. ومن هاتين الخلفيتين بدأت فى الاقتراب رويدا رويدا من العمل اليسارى، واذا اردت خلفيه ذاتيه فهى أننى كابن لأسرة غنيه جدا، وكتعبير عن نوع من التمرد عليها بدأت أعانى من كونها تستغل الشعب المصرى».

* وبلغ التساؤل معى تحديدا وكيف؟

..«كنت طالبا فى المدرسة اليهودية

هنري كورييل



بالاسكندرية، وكانت تضم طلابا من مختلف الفئات الاجتماعية، مدير المدرسه إشتراكي النزعه، وكانت مدرسة التاريخ هي مدام **آناطوبي** (انها نفس المدرسة التي ألهمت في ذات الفترة تقريبا **أحمد صادق سعد** ترجهه اليساري) وكانت عضوة في اتحاد أنصار السلام.. وهكذا وفي الرابعة عشرة من عمري كنت في مدرسة مديرها اشتراكي ومدرسة التاريخ فيها ماركسيه، ومناخها العام ديمقراطي ومعاد للفاشية. كذلك كان في المدرسة طلاب فقراء.. ومن التناقض الواضح بين اغنياء جدا وفقراء نسبيا، تولدت مشاعر دفعتني نحو اليسار.. وأصبحت ماركسيا».

*** مرة أخرى .: كيف، تحديدا. ومتى تحديدا؟**

..«جذبتني مدام طربي الى إتحاد أنصار السلام، وطلبت مني أن أدرس، وان أقرأ، وان أناقش. كنت صغيرا جدا، لكنني كنت متحمسا للغايه. لكنني بعد فترة أحسست اننا أجانب نتحدث مع أجانب عن أجانب، والمصري الوحيد بيننا يشعر بعزلة قاسية، وكان اعضاء الاتحاد بتأثير من بول **جاكو دي كومب** حذرين للغاية ، خائفين دوما، ويخشون أي تحرك. وأحبطنا ذلك. وقلت في نفسي: اذا كانت هذه هي الشيوعية فأنا لست شيوعيا.

وفي السابعة عشرة حصلت على البكالوريا وقررت أن أدرس الطب، حلمي القديم تجدد، طبيب يعيش وسط الفلاحين المصريين يعالجهم، ويعالج أطفالهم مجانا

تروتسكى



وينشر الاشتراكية في صفوفهم. وسعيا وراء الحلم الساذج والجميل سافرت الى باريس لادرس الطب، وهناك أصبحت قريبا من **الحزب الشيوعي الفرنسي** وإن لم أنضم اليه. لكن نذر الحرب العالميه أجبرتني على الاسراع بالعودة الى مصر. ومرغما عدت الى المتاح الوحيد **اتحاد انصار السلام**، وهناك إعتبروني متطرفا ومشاغبا. وفي نوفمبر ١٩٣٩ كنا أربعه من المتمردين على.. التردد والخوف وعلى إنحصار العمل وسط الاجانب، وعلى الابتعاد عن المصريين ومشاكلهم الحقيقية.. وانفصلنا وجلسنا معا انا **وراؤول كوريل شقيق هنري كوريل) ومارسيل اسرائيل** ، وفتاة يونانيه لا اذكر اسمها لكنها كانت صحفية وأصدرت معي فيما بعد مجله «**دون كيشوت**». وكان مارسيل اكثرنا خبره ومعرفه واحتكاكا بالمصريين لكنها كانت خبره متواضعة.

..«قررنا نحن الاربعة اننا «**الحزب الشيوعي المصري**» وكانت هذه سذاجه مفرطة، وربما كانت محاوله لبث الشجاعة في نفوسنا. لكنها لم تكن تعبر عن أي وجود واقعي».

***وبدأنا.**

«كان **مارسيل** يعمل في مصنع قرب حلوان، وكانت لديه بعض علاقات بالعمال وبعض الشباب، وكنا على علاقة ببعض الطلاب . وتأسس النادي الديمقراطي، وانضمنا اليه. كنت منذ نوفمبر ١٩٣٩ أعتبر نفسي شيوعيا ، وعندما أسس **هنري كوريل** النادي الديمقراطي، قررنا أن ننضم اليه لنعمل في داخله ونكسب عضويته لصفوفنا. كذلك إنضممنا الى **جماعة الفن والحريه**. وهم مجموعة من الفنانين السيرياليين منهم **جورج حنين**، **رمسيس يونان**، **كامل التلمساني**...كانوا يختلفون معنا. لكننا قررنا ان نتعاون معهم كمجموعة مستنيرة، بينما كان بول **جاكو** يحذر من التعامل معهم قائلا إنهم: **تروتسكيين**.

وأصدرنا مجلة «**دون كيشوت**» بالفرنسية . وكانت افتتاحية العدد الاول عن الاتحاد السوفيتي ،وكان الموقف معقدا للغايه، كتبت الافتتاحية **أنا وراؤول**، كانت فترة حرب بين السوفييت والمانيا النازية، وكان الكثيرون يهاجمون السوفييت بعنف، حاولنا ان ندافع بكلام غير واضح عن السوفييت وان نبرر موقفهم.. كانت هناك رقابة، وكنا مضطرين ان نتلاعب بالألفاظ ، ولم يكن ممكنا الدفاع عن السوفييت. وغضب **مارسيل**.. وتركنا..

وتوقفت «**دون كيشوت**».

*** المجلة الجديدة**

عن طريق «دون كيشوت» تعرفت على **رمسيس يونان**، وقررنا ان نعمل معا في «المجلة الجديدة» التي يصدرها **سلامه موسى**، وفي البداية أصبحنا شركاء، ثم اشتريت منه المجله. كان **رمسيس يونان** يتلاعب بي هو وأصدقاؤه. كنت أنا الممول وكانوا يعرفون انني لااسمح بالهجوم على السوفييت. وهم كانوا **تروتسكيين** يعتبرون مهمتهم الاولى إدانه السوفييت، وفي البدايه كانت المسألة سهلة فقد كان السوفييت يتراجعون امام الالمان، ولكن بعد معارك ستالنجراد وبدايه الصمود السوفييتي ثم الهجوم، قرروا هم الهجوم على السوفييت. ورفضت، وانفصلنا. ورغم أنني كنت قد دفعت كامل ثمن «**المجله الجديدة**» الا أن العقود كانت باسم رمسيس يونان، فأخذ المجله، لكنها مالبثت أن توقفت، بعد أن توقفت أنا عن تمويلها.

ورغم ذلك لم أتراجع عن تمويل أي مشروع تقدمي. فقد تعرفت بشاب اسمه **أسعد حليم**، ولم يكن من مجموعتنا مع ذلك أسست له من أموالي دار نشر هي «**دار الفجر**».

وخلال تقدم القوات الهتلريه الى جبهة العلمين سافرت الى فلسطين.

***يوغسلاف ويونانيون.**

..«وبعد عودتي الى مصر بدأت في

د.فؤاد مرسى



الاهتمام بالمسألة اليوغسلافية. كان في مصر ٢٨٫٠٠٠ مهاجر يوغسلافي أتى بهم الصليب الاحمر ومنظمة «أونروا» وكدسوهم في معسكر في منطقة الشط بالقنال. وكانوا قد أتوا وبينهم تنظيم شيوعي قوي إختارته القيادة في يوغسلافيا، وقد حاولت المخابرات الانجليزية جهد طاقتها ان تدمر هذا التنظيم. وحاولت أنا أن أساعدهم.

وقد إشتركت أنا وزوجتي وعدد من السيدات الانجليزيات في تكوين لجنة للاهتمام بهم، وقامت اللجنة بجمع تبرعات وتقديم مساعدات هامة لهم.. ولفترة ليست بالقصيرة كنت أركز نشاطي في هذا المجال.

وكانت هناك أيضا مشكلة الشيوعيين اليونانيين، كانت في مصر مجموعه كبيرة من التشكيلات العسكرية اليونانية، وكانت تحارب مع جيوش الحلفاء ضد النازي، وكانت القيادة العسكرية الانجليزية تعرف بوجود نفوذ شيوعي واسع وسط هذه القوات، وكانت تختار الوحدات العسكرية التي يتمتع فيها الشيوعيون بنفوذ كبير لتزج بهم في معارك غير متكافئة مع العدو بهدف تدميرهم.. وكانت حريصة على إبعادهم عن الجبهة اليونانية.. وقد قام الجنود اليونانيون في مصر بخمس انتفاضات كبيرة تحت قيادة الشيوعيين، إحتجاجا على ذلك. وكنا نساعدهم مساعدات كبيرة، وفي إحدى الانتفاضات حاصرتهم القوات البريطانية في ثكناتهم بالاسكندرية ومنعت عنهم الطعام، وتحركنا نحن، واتصلنا بعدد من الضباط والجنود الشيوعيين الانجليز وعن طريقهم هربنا لهم الطعام ونظمنا خط مراسلات بينهم وبين قيادتهم..

***ثم تركت مصر؟**

وفي ١٩٤٥ **بدأت الحركة المصرية في الانطلاق، وأحسست ان جذورها بدأت تتعمق، وبدأت أشعر انني بوضعي كأجنبي وبثقافتي الاجنبية عاجز عن تقديم المزيد. وكان هذا إحساس بالنسبة لبقيه الاجانب، وقررت أن أترك مصر، وغادرتها الى باريس حيث إنضممت رسميا** الى الحزب الشيوعي الفرنسي».

.. والى هنا وتحاول شهرزاد ان تسكت عن الكلام المباح

بدأ يتمنع.. ويتردد.. ويصمت.

كنت أعرف أنه كان قد أصبح مسئولا عن المجموعة المصريه في الحزب الشيوعي الفرنسي. وسألته مباشرة وبلا مواربه.



د. اسماعيل صبري عبد الله

وأجاب: «أتى الى فرنسا طلاب مصريون كثيرون بعد الحرب العالمية الثانية.. وكان هناك مصريون سابقون مقيمين في فرنسا، وفي هذا الحين تواجدت مجموعة حزبيه كلفها الحزب الشيوعي الفرنسي بالعمل في هذا المجال.. وهذا هو كل شيء».

..لكن المؤرخ لايقتنع بعبارة «وهذا هو كل شيء».

وألح وأجمع معلومات من غيره لأصل الى شكل المجموعة..

مصطفى صفوان- فؤاد مرسي- اسماعيل صبري عبد الله وغيرهم..

ونعود الى د. فؤاد مرسي، ونستمع اليه «في عام ١٩٤٨ وبعد حملات القبض الواسعة والانقسامات العديدة كتبت قيادة المجموعة (**مصطفى صفوان واسماعيل صبري وانا**) رسائل الى اصدقائنا في مصر نقترح عليهم العمل على تأسيس حزب شيوعي لكن الأمر لم يتحقق. وفي ذلك الحين كنت قد انتهيت من رسالة الدكتوراه، وعدت الى مصر، وكنت بدرجة أو بأخرى مفوضا من الرفاق الفرنسيين لابدأ نقاشا مع من بقوا من حدتو لتأسيس الحزب».

ونعود **الى ريمون أجيون** الذي اصبح وبصورة مفاجئة شديد الحذر «كان الهدف هو توحيد الشيوعيين المصريين واعلان الحزب، اما عن علاقتي بمجموعة ما (**تنظيم الحزب الشيوعي المصري (الرايه)**) فالحقيقة انه هنا في باريس طلاب مصريون شيوعيون كنت على علاقة حزبيه بهم، وبعد عودتهم كنا نتراسل، وكانوا يأتون لزيارتي ونتناقش في أحوال مصر بطبيعة الحال» وبعد الحاح يتنازل فيمنحني قطرة من المعلومات: «وربما كنت أكثر إهتماما من الآخرين بهذه المجموعة.. وربما كانت علاقاتي أوثق باصدقائي القدامى من الطلاب الذين عملوا معي في المجموعة المصرية، وحتى بعد أن عادوا الى مصر.. كنت اقول لهم رأيي.. فقط رأيي ولا أصدر توجيهات».

***نشرة الشرق الاوسط**

ومع عودة **د. فؤاد مرسي**، وبدء تأسيس **تنظيم الحزب الشيوعي المصري (الرايه)** صدرت في باريس نشرة اسمها **«الشرق الاوسط»** وبدأت هذه النشرة في نشر بيانات وتقارير ومعلومات عن مصر وأوراق صادرة عن **«الحزب الشيوعي المصري»** بما جعل البعض يتصور انها النشرة الخارجية لهذا التنظيم.

وأفاجيء **ريمون اجيون** بهذا السؤال. فيقول «عندما فتحت السجون والمعتقلات في مصر قررت القيام بعمل اعلامي لمساعدة المناضلين الشيوعيين في مصر والدفاع عنهم. ولكن ولكي يمكن لهذه المجلة أن تجد قراء في أوربا كان لابد من عدم الاكتفاء بالحديث عن المعتقلين، وانما نتحدث عن أوضاع مصر بشكل عام. وقد صدرت النشرة في نهاية ١٩٤٩ وتوقفت في نهاية ١٩٥١. وكانت تصدر شهريا بشكل منتظم. وكنت انا الممول، وحررتها أنا ومجموعة من الاصدقاء»

وعلى مدى ماتبقى من وقت اللقاء حاولت أن أعتصر المزيد.

قلت: بقولون، إنك كنت مسئول المجموعة المصريه في الحزب الشيوعي الفرنسي؟

فقال: كنت معهم. نعم

قلت: مسئول.. أم معهم.

قال: لماذا نهتم بهذا التحديد (وتشاغل عني بالنظر الى احدى اللوحات وكأنه يراها للمرة الأولى).

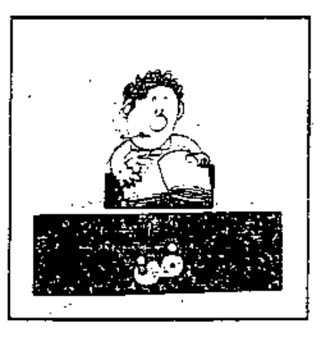
قلت: قالوا انك الاب الروحي لمجموعة الرايه.

قال: كانوا أصدقائي. ألايكفيك هذا؟

قلت: ثمة فارق بين الصديق والأب الروحي.

قال: كانوا اصدقائي اتصلنا ببعضنا كثيرا. تناقشنا، تفاهمنا، أبديت رأيي، أبدوا آراءهم.. الا يكفيك هذا».

ونظر في ساعته اكثر من مرة. واكتفيت.





حول فيلم الارهابي

عادل أمام.. من هتاف الصامتين إلي شعارات الحكومة!

عندما كانت أفلام عادل إمام خلال الثمانينات تحقق نجاحات جماهيرية هائلة، كانت معظم الكتابات النقدية تتناول أغلب هذه الأفلام بنوع من التعالى وربما التجاهل أيضا، فهى إما تنصرف عنها على اعتبار أنها لاترقى إلى مستوى النقد، أو كانت تتصدى لها بالتحليل والتقييم لتصل إلى نتيجة واحدة، هى أنها تتملق الجماهير وتغازل غرائزهم. فجأة، ومع عقد التسعينات، طرأت تحولات سريعة على هذه الكتابات، فباتت تميل إلى المديح، خاصة مع أفلام عادل إمام التى «بدا» للبعض- ومعهم بعض الحق- أنها تحولت إلى اتخاذ مواقف سياسية ناضجة، لكن مرجة الإشادة و«التأييد» وصلت إلى ذروتها مع فيلم «الإرهابى» الذى كاد أن يصبح موقفك منه هو الذى يضعك إلى هذا الجانب أو ذاك، فإما أن تكون مع «الإرهابى» فتعلن عن رفضك للإرهاب، وإما أن تبدى بعض التحفظات على «الإرهابى» فتصبح مهددا بالنظر إليك على أنك تالىء الإرهاب والارهابيين!

أحمد يوسف

أخشى أن أقول أن التطرف- حقيقيا أم مصطنعا- قد أصاب بعدواه الكثير من جوانب حياتنا اليوم، حتى أصبح من السهل أن يغير المرء رأيه من النقيض إلى النقيض بين عشية وضحاها، بل إن من الأسهل أن تراه فى الحالتين مدافعا عن رأيه بنفس القدر من الحماس والتعصب، بقدر حماسه لتسفيه الآراء المعارضة، وهى «الحالة» التى تبدو واضحة من خلال ردود الأفعال حول ظاهرة فيلم «الارهابى»، كما تبدو من خلال ظواهر أخرى عديدة، بداية من انتخابات النوادى الرياضية والاجتماعية، وجوائز المهرجانات السينمائية، وانتهاء بكل القضايا المصيرية التى ترسم صورة للوطن وهو على مشارف القرن الواحد والعشرين. وهى الظواهر التى تجمعها سمة واحدة تشير إلى الخلل الحقيقى، وهى أن جانبى الحوار ينقسمان إلى أغلبية ساحقة تواجه أقلية ضئيلة، تستخدم فيها الأغلبية الصوت العالى والعبارات الرنانة، وتحاول الأقلية أن تدافع عن نفسها وموقفها فيضيع صوتها فى الضوضاء الصاخبة، بينما تعيش الجماهير- صاحبة المصلحة الحقيقية- حياتها اليومية وكأنها تمضى فى طريقها لاتصغى لهذا الجانب أو ذاك، لأنها ترى أنه حوار لاناقة لها فيه ولاجمل.

تلك هى الجماهير التى ينظرون اليوم إلى إقبالها على فيلم «الارهابى» على أنه استفتاء شعبى حول الارهاب، لكنهم لم يروا منذ عقد من الزمان فى الإقبال الجماهيرى ذاته على فيلم «المتسول» أي دلالة!! وهى الجماهير التى يعتقدون أن فيلم «الارهابى» يقدم لها المفاهيم الصحيحة حول التطرف، وإن لم يكلف أحد منا خاطره أن يتساءل فى جرأة حقيقية، تحتاج إلى قدر

هائل من القدرة على مواجهة الحقائق أيا كانت مرارتها، حول إذا ما كانت هذه الجماهير تعرف بقضية الدكتور نصر حامد أبو زيد، أو إذا ما كانت- على الرغم من إدانتها للإرهاب- لاترى في الدكتور فرج فودة علمانيا مرتدا يستحق إقامة حد الردة!!.

إنها الجماهير التي تتركها الأغلبية مع سبق الإصرار والترصد، وتبتعد عنها الأقلية بسبب الحصار المفروض عليها، لكي يعبث في عقولها أصحاب الفكر المتطرف في كل الميادين. فهذه الجماهير ليست كتلة جامدة خامدة، وإنما هي كائن حي يتشكل ويعاد تشكيله يوما وراء يوم، يريد أن يأكل ويشرب ويتناسل، كما يبحث لأسئلته الحائرة عن إجابة، يجدها جاهزة، قاطعة مانعة، لدى أصحاب الفكر المتطرف.

و الاطمئنان إلى أن المصريين لم يعرفوا الإرهاب طوال تاريخهم كما يزعم البعض ليس فقط جهلا بالتاريخ، لكنه جهل بالمستقبل أيضا، بل هو في جوهره يشبه الوقوع القصدي المتعمد، أو الساذج الغافل، في فخ المفهوم السطحي الذي تردده وسائل الإعلام حول ظاهرة الإرهاب، فلا ترى فيه إلا سطحه الذي يبدو كأنه ينتظم مجموعة من الأشرار الخارجين على القانون، بينما تتجاهل الكتلة الأكبر من جبل الجليد العائم، التي تعيش على حافة الفقر، وتركن إلى الأفكار المتطرفة، وترى العلم والعلمانية كفرا صريحا!.

بطل الزمن الرديء

إن شئت دليلا على ذلك التيار المتطرف الذي يقود جبل الجليد نحو الارتطام الهائل، فليس هناك دليل أكثر وضوحا من جماهيرية **عادل إمام** ذاتها، الذي نستطيع أن نؤكد- دون تعصب لرأينا- أنه ليس أفضل الممثلين المعاصرين كما يزعم البعض، لكنه ينتمي إلى عالم «النجوم» الذين لايفترض فيهم أن يجيدوا فن التمثيل وإن نظرة واحدة إلى التعبير المرسوم على وجهه في دورين متناقضين تماما (**الضابط في «النمر والأنثى»** والمتطرف في **«الإرهابي»**) يؤكد أنه ينتمي إلى عالم النجوم أصحاب الأقنعة الفنية الثابتة، الذين لاتصنعهم مواهبهم الفنية بقدر ما يصوغ ملامحهم وسماتهم السياق التاريخي، بأبعاده الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أن البعض يتحدث عن **عادل إمام** على أنه «فنان عبقري، وملهم على نحو غامض» (هكذا!)، بينما يستفيض البعض الآخر في مواهبه الخارقة، فإن الجميع يظهرون بين السطور إجماعا على أن **عادل إمام** يمثل دائما دور **عادل إمام**، لكنهم لايعلنون عن ذلك بوضوح وصراحة، وإن لم يكن هذا مستغربا في عالم السينما، حيث كان **جيمس دين** يمثل دائما **جيمس دين**، و**عماد حمدي** يمثل دائما **عماد حمدي**. لكن ما يلفت الانتباه حقا هو أنها المرة الأولى في **تاريخ السينما المصرية التي يحصل فيها نجم كوميدي على هذا القدر من النجاح الجماهيري**، ليس بالمعنى الذي استطاع تحقيقه **نجيب الريحاني** مثلا في قناع الموظف الكهل سيء الحظ، أو **اسماعيل يس** في قناع الساذج طيب القلب، وإنما الجماهيرية التي تجعل النجم الكوميدي **عادل إمام** على الشاشة **تجسيدا لأحلام الجماهير**، فيتوحدون معه في ظلام قاعة العرض.

لقد كانت تلك هي جماهيرية **عادل إمام** الجارفة خلال الثمانينات، التي تجاهلتها أغلب الدراسات النقدية، أو لعلها لم تصدقها أو تدرك مدى عمقها، لكنها كانت **الجماهيرية التي تشير إلى دلالات اجتماعية وسياسية على درجة كبيرة من الأهمية**. وقد حاول كاتب هذه السطور (**العدد الثاني من «اليسار»**، أبريل ١٩٩٠، **وكذلك العدد العشرون من «الثقافة الجديدة»، مايو ١٩٩٠**)، أن يشير إلى أن بعض تلك الدلالات التي تكاد أن تصبح تجسيدا فنيا لوجدان الجماهير، أو كما يطلق عليها الدكتور **سيد عويس «هتاف الصامتين»**. فقد كانت معظم أفلام **عادل إمام** - حتى أكثرها سذاجة- تدور حول بطل من صغار الناس، يحمل مرارة عميقة تجاه **أصحاب السلطة والسلطان، الذين يراهم متواطئين مع الأثرياء، في عالم لايحكمه إلا قانون القوة، ولايجد فيه العدل فرصة للحياة**. في مثل هذا العالم ليس هناك من طريق إلا أن يصبح **«البطل»** لصا في مجتمع اللصوص، باحثا عن الثراء بكل السبل، لأن ميزان المجتمع يميل دائما لمصلحة الأغنياء، أو أن يلجأ فيه **«البطل»** إلى التمرد بالخروج على القانون **لأنه زمن يتم فيه «تفصيل» القوانين**، بل ربما انتهى «البطل» أيضا إلى العنف الدموي في أفلام عديدة (لعلها تمثل النسبة الأكبر من أفلام **عادل إمام**)، كانت تثير استياء المثقفين، لكنها كانت تنال استحسان الجماهير التي صنعت **عادل إمام** بطلا سينمائيا محبوبا، لأنه العنف الذي يعبر عن فقدان الأمل في أن يعود ميزان العدل إلى نصابه.

ومن الحق القول أن هذا العنف الذي نرفضه دائما، في الفن والحياة على السواء، بينما ترضاه الجماهير كنهاية سينمائية «سعيدة»، ليس في ضمير البسطاء إلا حلما غائما مشوشا في فترة تاريخية حالكة، يصنعه لها بطل من **«الشطار»** من أمثال **علي الزيبق المصري أو حمزة البهلوان أو أدهم الشرقاوي**، الذين كانوا ينتمون على نحو أو آخر إلى طائفة الخارجين على القانون، لكنهم كانوا جميعا أبطالا ملائمين لفتراتهم التاريخية. فالبطل ليس دائما تجسيدا لأكثر الملامح إيجابية في الشخصية القومية، بل إن الشخصية القومية ذاتها ليست كلا مصمتا مغلقا، وليست خصلة سلالية موروثة، وإنما تتراوح بين الإيجاب والسلب، مع حركة بندول التاريخ بين فترات الصعود والهبوط، فماذا تنتظر إذن من «البطل الفني» الذي يصنعه وجدان الجماهير في ظروف تحمل ظلالا من القهر والاستكانة والانسحاب؟!

القضية بين الأصالة والتلفيق

بهذا البطل دخل **عادل إمام** إلى قلوب الجماهير كما تسلل إلى عقولهم، وكانت تلك الجماهيرية إحدى وجوه ظاهرة التطرف. ونحن هنا لانقصد ذلك المعنى الشائع الذي يصنع منها غولا أسطوريا بشعا، وإنما نشير إلى موقف من الحياة حين لاتمنحك الظروف فرصة لكي تجد وتحقق ذاتك الحقيقية، وتدفعك إلى أن تشعر بفقدان الانتماء إلى «الوطن»، لأن الوطن ليس هو تلك الكلمة التي بلا معنى وتتردد في الأغنيات ووسائل الإعلام، (ويدفعون باسمها الجماهير إلى أتون الحرب كما كان **بريخت** يشير في بعض مسرحياته،



عادل أمام فى «النمر والأنثى»

وعادل أمام فى «الارهابى»

كما يدفعون باسمها الجماهير إلى هاوية السلام كما تشير أحداث التاريخ) . لكن «الوطن» هو الحاجات الإنسانية البسيطة إلى لقمة عيش، وبيت، وعمل، وعندما يصبح تحقيق هذه الحاجات مستحيلا يصبح الموقف الأمثل من الحياة هو رفض الحياة ذاتها، مرة بالسخرية الجارحة الجامحة، وأخرى بالعنف الدموي!.

إن كان هناك انتقاد حقيقى لفيلم **«الإرهابى»** فهو موقفه من تلك القضايا، ورؤيته لجذور ظاهرة التطرف، وتجسيده لمعنى كلمة «الوطن»، فإننا نراه قد وقع فيها جميعا فى مأزق ترديد الشعارات الإعلامية التى تبالغ في التبسيط، ولاتضع يدها على جوهر الحقيقة، مما يجعلنا من ناحية نفقد الثقة فى قدرة السلطة على مواجهة التطرف والإرهاب إذ تراها مسألة أمنية خالصة، بقدر ما يجعلنا أكثر ثقة فى عجز السلطة عن أن تصنع -لنفسها على الأقل- صورة واضحة لمستقبل الوطن.

كان بطل عادل إمام إذن يقف في صفوف **«الأهالى»**، فإذا به ينتقل إلى صف **«الحكومة»**، وإن كان البعض يتمحك فى أنهما كليهما- **الأهالى والحكومة- يقفان صفا واحدا ضد الإرهاب**، وهو أمر لاشك فيه، لكن الشك الحقيقى هو فى التناقض الكامل بين رؤتيهما لجذور الإرهاب ووسيلة مواجهته، ليس على طريقة حرب العصابات، والثأر المتبادل بين صفوف الشرطة والإرهابيين، وإنما فى القضاء على الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تغذى التطرف، وتجعله مرتفقا من الحياة .

وإذا كان فيلم **«الأرهابى»** قد قدم المتطرفين فى صورة **«عصابات»** ليس لديها إلا الرغبة فى الإيغال فى المزيد من الجرائم الدموية، **فليس سرا أن الحبكة الأصلية لسيناريو لينين الرملى كانت بالفعل حول عصابة من اللصوص، يختفى أحد أفرادها عند عائلة لاتعرف حقيقته**، لكنها تنجح يوما وراء يوم فى أن تكشف عن الجانب الطيب فيه، فيتخلى عن نزعته الإجرامية مما يعتبره زملاؤه خيانة لهم. فيعاقبونه بالقتل. لكن الرغبة الملحة فى تقديم فيلم عن الإرهاب والإرهابيين كانت وراء الإسراع بتلفيق هذه الحبكة لتصبح على علاقة ما بقضية التطرف، ولم يكلف ذلك الأمر كاتب السيناريو إلا إضافة بعض سطور الحوار هنا وهناك، وبعض الملامح المتعجلة التى رسمها فوق بعض الشخصيات. لكن جميع الشخصيات دون استثناء ، ظلت مسطحة شاحبة وكأنها تخلو من الحياة الحقيقية، لأنها ماتزال مجرد دمى تدور فى الحبكة الأصلية التى تكاد أن تصبح نسخة باهتة لمسرحيات «سوء التفاهم» التقليدية، التى سوف تعتمد على تلفيق المواقف لكى تطيل من إقامة الإرهابى بين أفراد الأسرة، والذين لن تدرك أبدا لماذا هم على هذا القدر من الطيبة والترحيب بالوافد الغريب!.

وأرجو ألا تصدق من يشير إلى علاقة الفيلم برواية **«فى بيتنا رجل»**، لأن

المقارنة سوف تفضح وقوع الفيلم في المفاهيم الساذجة وتسطيح كل القضايا، بقدر ما يضع أصحاب المقارنة في ورطة حقيقية، لأن الرواية تتحدث عن مناضل وفدائي وطني لجأ إلى الأرهاب كوسيلة للعنف الثوري، وهو وجه آخر للإرهاب قد تختلف نظريا حول مشروعيته، إلا أنه يثير التعاطف كما حدث للأسرة في الرواية التي بدأت مسالمة بعيدة عن السياسة وأشواكها، وانتهت إلى حماية «الإرهابي»!.

بل إن هذه المقارنة تستدعي أيضا تلك الصور الساذجة التي وقع فيها الأغلب الأعم من الأفلام المصرية التي تتناول قضايا سياسية. وليس ببعيد عن الذاكرة تلك الأفلام التي قدمت صورة ساذجة لما يسمى **«العهد البائد»** من خلال سينما الخمسينات والستينات، كما أنه ليس بأقرب من أفلام **«مراكز القوى»** التي تصور حقبة الستينات كلها على أنها عصر مظلم من مكائد المخابرات ومعتقلات التعذيب، وأن رجال الحكم لم يكونوا إلا مرضى بسادية مبعثها عجزهم الجنسي!.

لقد انتهى «الإرهابي» إلى النهاية ذاتها، فأصبحت الحدوتة كلها أشبه بميلودراما الصراع بين الأسود والأبيض، الخير والشر، وعلى الإرهابي أن يختار طريق العبور بين العالمين، بين الظلام والنور، ليموت تائبا بين أحضان أفراد الأسرة برصاص الإرهابيين والشرطة وهو ينادي على سيدة الأسرة كأنها أمه(!). لكن الفيلم لم يترك لنا فرصة واحدة لكي نفهم كيف تم هذا التحول الدرامي والفكري والسياسي، أو بالأحرى كيف تخلى فجأة عن دوافعه الأصيلة للبحث عن بيت وزوجة(وهو الأمر الذي أشار إليه السيناريو على نحو متعجل). إلا إذا كان الفيلم دعوة لكي تتبنى كل أسرة غنية واحدا من الإرهابيين حتى يخلع عن نفسه ثوب التطرف!! (ناهيك عما أشار إليه بحق بعض النقاد، والعديد من المشاهدين العاديين، بأن حياة العائلة، كما صورها الفيلم لاتمثل أبدا إلا مظهرا من استفزاز الأثرياء المترفين الذين يدفع سلوكهم في مجتمع يقف فيه الملايين على حافة الفقر إلى مزيد من التطرف).

عودة إلى البطل «الفهلوي»

لماذا إذن نجح فيلم «الإرهابي» هذا النجاح الجماهيري الساحق، الذي يفخر البعض بأن وكالات الأنباء العالمية قد أشارت إليه، بينما لم تشر بالطبع في الماضي إلى نجاح **«المتسول»** أو **«شعبان تحت الصفر»** أو

«رجيم فوق صفيح ساخن»!!

لقد تناسى البعض أن نجاح **«الإرهابي»** يقف على أرض جماهيرية **عادل إمام** طوال عقد كامل، كما يتجاهلون أنه يكاد أن يكون الفيلم الجديد الوحيد الذي يعرض في عدد هائل من دور العرض، لأن العديد من المنتجين اختاروا تأجيل عرض أفلامهم إلى موسم انتهاء الامتحانات، بل أيضا إلى ما بعد انتهاء مباريات كأس العالم القادمة، وقد تبدو هذه الأسباب في انفراد **«الإرهابي»** بالسوق أسبابا تجارية محضة، لكنها تشكل عاملا هاما في نجاح أو فشل الأفلام، بصرف النظر عن جودتها الفنية.

لكن الأهم هو أن صورة بطل **عادل إمام** في الفيلم تبدو في جوهرها وفي الجانب الأكبر من الأحداث تنويعا على بطله المتمرد ذاته، الذي يشعر بالحرمان، العاطفي والجوع الجنسي بقدر ما يعاني من الفقر. ولم تكن تلك **«النمرة»** التي رآها أكثر النقاد مقحمة على السياق، لأن **عادل إمام** قد وضعها بنفسه، للبطل وقد ثمل من الشراب في الحفل الراقص، فمضى يعلن عما في أعماقه من سخط المحرومين في خطبة مدوية: «ياقوم.. ياأهل البدع والنار.. ياأهل الطبلة والمزمار.. يا أهل لوط.. إني أرى رءوسا أينعت وحان وقت طيرانها.. لتسقط الحكومة والشرطة.. الأحياء منهم والأموات واللي جاي في السكة».. لم تكن هذه النمرة التي حققت ذروة الكوميديا عند الجمهور إلا الجانب الخفي الماكر الذي يغازل مشاعر السخط عند الجماهير، وقد تبدو بالمقاييس النقدية الصارمة بعيدة عن المعالجة الفنية البارعة، لكنها تؤكد ما نذهب إليه من أن أفلام **عادل إمام** الجماهيرية لاتسعى إلى الاكتمال الفني بقدر سعيها الدائب إلى أن تلمس بذكاء الأوتار الكامنة في وجدان الجماهير.

ولنتأمل أيضا كيف تصورت العائلة أن الإرهابي هو أستاذ في الجامعة، يكتب في مذكراته الأشعار الرقيقة (يقتبسها الفيلم بوقاحة من أشعار **صلاح عبد الصبور**!)، فإذا ببطلنا مرهف المشاعر والأحاسيس جدير بهذه الأشعار، بينما صاحبها الحقيقي ليس إلا رجلا فظا غليظا يثير الغثيان. فهذا وتر آخر تلعب عليه أفلام **عادل إمام**، حين تنحاز إلى جانب الجماهير البسيطة، وتضعهم في تناقض مع المثقفين!!.

على الرغم من ذلك كله، فليس هناك من شك في أن **«الإرهابي»** يلمس بعض الأفكار اللامعة، حين يشير إلى أن التطرف يمكن أن يمتد إلى كل الأديان، أو حين يلمح إلى أن النضال ليس حكرا على من يتصورون أنفسهم جنود **«الجهاد»**. لكنها الأفكار التي تطفو فوق السطح وتختفي كأنها فقاقيع الهواء، بينما مايبقى في وجدان الجماهير هو صورة ساذجة لعصابات الإرهابيين، وصورة إنسانية رقيقة تثير الإعجاب لواحد من رجالهم المخدوعين في أفكارهم. لكنه ليس إلا تنويعا على القناع التقليدي للنجم **عادل إمام.. الفهلوي الذكي الذي يتنكر بتمثيل الغباء، المتمرد الذي يصطنع الامتثال، المهذب الذي يضطر إلى الوقاحة**.. لذلك لم تصدق الجماهير تلك النهاية الميلودرامية المفتعلة، التي يعود فيها البطل وقد اختار الموت المجاني لأن «الحب» قد داوى أفكاره المتطرفة.

«عاطفي وحساس وحزين» تلك هي الكلمات التي وصفت بها ابنة الإسرة الرقيقة البطل الإرهابي، وهي الصفات التي يتحلى بها بطل **عادل إمام** في كل أفلامه حتى لو كان مجرما عريقا في الإجرام. وها هي تتردد هنا أيضا لكي تستكمل صورته التقليدية حتى لو كان إرهابيا لكن صورة النجم الثابتة- والتي هي السبب الحقيقي وراء النجاح الجماهيري للفيلم- تضع الفيلم كله في مأزق، إذ أننا لانعرف أبدا لماذا إذن لجأ البطل إلى التطرف والإرهاب. وهذا هو السؤال الذي يجب أن نطرحه في البداية والنهاية، حول ما إذا كان «الإرهابي» ليس إلا استغلالا للنجم لصنع فيلم يردد النظرة الإعلامية الرسمية السطحية حول الإرهاب، واستغلالا من النجم لقضية سياسية ساخنة؟

إن أردت إجابة عن هذا السؤال، فلتبحث عن الأفكار التي تركها الفيلم في المساحة الهائلة الفارغة داخل وجدان القطاع الأكبر من الجماهير، في هذا السياق التاريخي المضطرب، تلك المساحة المظلمة التي نتركها بدون أي مشروع قومي لإقامة مجتمع عادل يرفع عن كاهل الناس أثقال الظلم، ووطن قوي ينفض عن نفسه التبعية، والهوان، تلك هي المساحة المظلمة التي تبدو كأنها **«وجدان جماعي للإيجار»**(!)، تتركه لتسكنه الأشباح ويقيم فيه التطرف-بكل درجاته وأشكاله- دولته وسلطانه.

التليفزيون واخبار العالم
صباح الخير
ياجنوب أفريقيا

ماجدة موريس

صباح الخير..

صباح الخير يا أفندم.. ياترى حضرتك كنت فى جنوب أفريقيا..ياريت تدينا فكرة عن اللى حصل هناك..

ويبدأ الضيف فى إعطاء فكرة عما حدث بالفعل ويحدث، وقد يكون ضيفا نابها واعيا عنده القدرة على بلورة الموضوع فى كلمات واضحة سلسة تفيد المشاهد، أو يكون مصابا بالهلع من الكاميرات فيفقد الذاكرة أو يتلعثم. ولكن ضيف (صباح الخير يامصر) صباح الخميس ١٢ مايو كان سفيرا نابها ذكيا وكذلك رفيقته فى الاستضافة، وهى صحفية استطاعت الحديث معه بقدر كبير من الفهم والموضوعية عن (حدث الأحداث) فى قنوات الصحافة التليفزيونية العالمية طوال مايو..

ففى النصف الأول من هذا الشهر رابطت محطات التليفزيون الأجنبية التى تنقل للعالم بثها الفضائى عبر الأقمار الصناعية فى جنوب أفريقيا، تنقل وترصد ماحدث فى هذه الدولة من تحول تاريخى كبير.

فى البداية اعتقدت أن اهتمام شبكة الأخبار الأوروبية وقناتها (اليورونيوز) هو اهتمام سريع، وقتى، كعادتها فى تقديم مادتها بإيجاز وتركيز تفاديا لملل المشاهد، لكنها استمرت بدأب فى تقديم مظاهر عديدة من تجربة الانتخابات التى جرت لأول مرة باشتراك جميع المواطنين هناك على قدم المساواة. ثم نجاح (**نلسون مانديلا**) الزعيم الأسود، والسجين السياسى السابق، وتقلده الحكم فى سابقة تاريخية فذة. حركت المؤشر لمحطة أخرى هى **(سى.ان.ان) الأمريكية** فوجدت الاهتمام الأكبر، التفاصيل أكثر، مع أن المحطتين تتنافسان فى التخصص، فهما مخصصتان للأخبار من بين كل قنوات البث المباشر في فضاء العالم. لكن المنهج الأوروبى غير الأمريكى، حتى فى تقديم الأخبار. الأوروبى يبدو مرحبا متحمسا فى حدود، مراقب من بعيد لما يجرى بعين المراقب من الخارج، أما الأمريكى فهو داخل متداخل فى القضية، ينقل الحدث بشكل أكثر اهتماما وعصبية، يقدمه من كل زوايا، وجوانبه. ظلت شبكة CNN طوال يوم الأربعاء ١١ مايو تنقل كل مايجرى فى جنوب أفريقيا من مواقع الأحداث لحظة بلحظة وتجرى حوارات مع كل الأطراف السياسية المشاركة فى الانتخابات على أسسها الجديدة، وتقدم لقطات لمواقع الاقتراع، وصفوف الناخبين والناخبات، ولقاءات الزعماء السياسيين، **مانديلا وحلفه اليمين**، وذلك الاحتفال الشعبى العارم الذي رقص فيه الجميع. ولم تنس بالطبع عرض فيلم وثائقى قصير عن تاريخ **مانديلا** وكفاحه وسجنه، وسؤال عديد من المعلقين حول مستقبل جنوب أفريقيا كدولة جديدة مهمة فى إطار أفريقيا، والعالم كله.

كانت الكاميرا موجودة فى كل مكان وفريق تلك القناة فى حالة استعداد واستنفار يوحى باهتمام يتعدى مجرد الاهتمام المهنى إلى ما هو أكبر، ربما اهتمام دولة كبرى كأمريكا وترقبها لمولد دولة لها ملامح خاصة فى قارة مهمة، فكل البلاد والقارات مهمة بالطبع لأمريكا، أنه اهتمام بالدور الذى من الممكن أن تقوم به أمريكا فى تلك المنطقة، وهو أمر مختلف عن إحساس المشاهد بالاهتمام الأوروبى بنفس الحدث.

لكن والحق يقال، فإن الحالة المهنية هنا جديرة بالاحترام فى حد ذاتها لأنك تشعر أنهم يبذلون جهدا خارقا لتقديم مالايقدمه غيرهم، فكل الأحداث والوقائع والأشخاص المرتبطون بها، وكل الأنظمة والحكومات والعهود مطروحة على المشاهد فى وقت الحدث، وإذا كنا فى مصر قد بدأت علاقتنا بجنوب أفريقيا منذ وقت بعيد وحيث صعدّ الزعيم عبد الناصر عداء ضد نظامها العنصرى فى إطار حركة التحرر الوطنى العربى والأفريقى، وكنا فى تلك المرحلة نقرأ الكثير عن كفاح السود فى الدولة العنصرية والتى يساندها الأنجليز والأمريكان ويرفضون فرض عقوبات رادعة عليها، فإن الزمن جرى لنخرج نحن فى مصر من المولد بلا إكمال للدائرة التى فتحناها إعلاميا وقتها، فلم يعش المشاهد للتليفزيون المصرى هذا الحدث الفذ ويدرك معناه وقد بخل عليه التليفزيون ببعثة مثل تلك البعثات التى ترافق فرق الكرة أو حتى مهرجانات السينما. وبخل عليه حتى باحتفال خاص متميز على خريطة البرامج اليومية يقدم هذه الأسطورة التى قدمتها كل قنوات التليفزيون فى العالم بما يليق بها، ويليق بمكانة مصر وعلاقتها القديمة المتينة بكفاح الأفارقة السود ضد البيض العنصريين. وقد يقول قائل أن شبكات الأخبار العالمية تفتات على هذه الأحداث لأنها شغلتها. ولكن شبكات الأخبار هذه مهما تقدمت تدرك جيدا قيمة الحدث وأهميته وتسخر كل أجهزتها من أجله. وبهذه المناسبة فإن كلا من القناتين المذكورتين لم تكفا فى هذا الاسبوع نفسه عن تقديم «**الحدث الفلسطينى**» من كافة الزوايا، وتقديم لقاءات مع شخصيات هامة حوله فى الداخل والخارج، وتحليلات وأرقام، بالإضافة للتحقيقات الداخلية الدقيقة عما حدث وقت التوقيع فى الشارع الفلسطينى فى **غزة وأريحا**، وفى إسرائيل أيضا، وموقف معظم الأطراف المنتمية لاتجاهات سياسية بما فيهم المعارضين العرب للاتفاقية.

ومن المؤسف أننا فى الحالتين، كجهاز إعلامى قومى محلى، كنا خارج هذه التغطية الرائعة، فانتخابات جنوب أفريقيا وتقلد **مانديلا** الحكم جاءتنا من الشبكات العالمية،



لوحة قيام الدولة الديمقراطية غير المنصرية

أما توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فقد نقلناه من قاعة المؤتمرات في وقته، لكن التغطية التي تجعل المشاهد موسوعي المعرفة غير مطروحة ، ولم يكن بوسع أحد أن يراها في مصر إلا من خلال تلك الشبكات التليفزيونية الأجنبية، ويعيونها. وإذا كان ازدياد الإقبال على تركيب «أطباق الدش» هو نوع من الاتفاق الضمني على أهمية ما يريده المشاهد ولايجده في قنواته المحلية، فالسؤال هو.. كيف تفكر تلك القنوات المصرية أصلا في التعامل مع أحداث كهذه بهذا الشكل الروتيني الفاتر؟ وهل هناك جهاز لتقييم الأحداث التي تستحق الاهتمام -غير العادي- في التليفزيون المصري؟

ومن المهم أن نؤكد أن التليفزيون في مصر يضم كفاءات عديدة ولكن المهم هو كيف يعملون.. وماهي النتائج التي تصب في صالح المشاهد فتجعله أكثر إدراكا ووعيا بالعالم حوله، وليس فقط بإرشادات الصباح وتنظيم الأسرة والتطعيمات ضد الأوبئة والإرشاد الزراعي الخ.

وإذا كانت نشرات أخبار التليفزيون المصرى تعتمد في مادتها الخارجية على ماتقدمه لها الشبكات العالمية ويتجمع في مركز الأخبار العالمية المصورة الذي أقاموه أيام حرب الخليج، فعلى تليفزيوننا المبجل أن يرفع الحساسية عن برامجه ونشراته، وبدلا من العناوين الموجزة والأخبار الناقصة التي يقتطعها مما يهل عليه من الخارج، فليتوكل على الله ويقدم لنا التحقيقات المصورة كما تلقاها، بدون تخفيض وتقطيع، لأن مايقدمه يسفر عن (جوع) أخبارى لهؤلاء المهتمين حقا بأخبار العالم وهم كثرة من المشاهدين. ولكنى لا أعتقد أن المسئولين عن النشرات سيفعلون هذا لأنه سيضيق مساحات الثرثرة والأخبار الفالصو ويظهرهم بمظهر الكسول عن جمع الأخبار.. وربما تقل مكافآتهم طبقا لذلك. وليس مهما بعد هذا مصلحة المشاهد أو التليفزيون.. أو حتى الفلوس التي يدفعها لشبكات التليفزيون العالمية لتنقل إلينا الأخبار.. فيا أيها التليفزيون كم من الجرائم ترتكب باسمك..

ردا على مقال د. سمير صادق الأمر ندوة والفعل برنامج.. والحيلة قادمة

كانت صيغة الدعوة لاشك فيها، فهى دعوة رصينة جادة موجهة لمناقشة الأعمال التى قدمها التليفزيون فى رمضان ويشارك فيها عدد من المفكرين والكتاب والنقاد بتوقيع رئيس قطاع الانتاج التليفزيونى .

قلت لنفسى لابد أنهم استفادوا من أخطاء الماضى القريب جدا، وصرفوا النظر عن البرامج التى تدعى الموضوعية وتلمس رأى النقاد والمختصين ثم تنحاز بعد الصفحة الأولى إلى الدعاية والتباهى، بل وتثير الضغائن بين ضيوفها بعضهم البعض عندما تنحاز لضيف فتترك له مساحة أكبر من غيره أو تقدمه بشكل أكثر لباقة واهتماما من الآخرين، ثم، وأخرا المطاف تسعى إلى قطع ألسنة الجميع فيما يتعلق بالنقد، وترك ألسنتهم فى مكانها عند نقاط المدح فيبدون وكأنهم ضيوف أجرية، حضروا خصيصا حتى ينالوا بركات التليفزيون وشرف الظهور فيه وتدبيج الملاحم لعل وعسى.

حدث هذا فى العام الماضى، واعتقدت، أنا وغيرى، أن أخواننا فهموا أن هذا عيبا فقد نالتهم شتائم الأغلبية، وكتب البعض ممن قطعوا لسانه فى البرنامج فى صحيفته وحكى عن ماحدث.. وسرحت بخيالى ، فها هو رمضان الجديد قد انتهى بفائدتين، الأولى، هذا العدد الكبير نوعا من الأعمال الدرامية المهمة التى تصمد للمناقشة فى ندوة كهذه سواء كانت «أرابيسك» أو «العائلة» أو «عمر بن عبد العزيز» أوهالة الدراويش» أو «ألف ليلة وليلة»، والأمر الثانى هو أن المسئولين عن الانتاج بقطاع الإنتاج لابد وأنهم أدركوا أخيرا أن أعمالهم خير من يتحدث عنهم وليس شخص النقاد والمستنقدين »فى برنامج للهتاف بحياة التليفزيون. وتخيلت أننى سأذهب لحضور ندوة موضوعية أو ربما مائدة مستديرة تناقش علاقة الدراما التى تقدمها التليفزيون بما يحدث فى المجتمع، وكيف عبرت عن قضية الإرهاب وصورة الإرهاب، ونقاط القوة، والضعف فيها، وتجاوزها للخطوط الحمراء التى تضعها الرقابة التليفزيونية للمسموح به وغير المسموح على الشاشة الصغيرة، عشرات الأسئلة طاردتنى وأنا سعيدة لأنهم أخيرا سوف يحتفون بالنقد ويهتمون بملاحظاتنا وربما يستفيدون بها فى أعمالهم القادمة.

وهكذا ذهبت إلى الموعد الذى ضربوه لنا لأفاجأ بأن «الندوة» فى الدور الأرضى، فى ستديو وليس فى قاعة من قاعات الاجتماعات العديدة بمبنى ماسبيرو. وفى الاستديو وجدت موائد مستديرة منفصلة وليس مائدة واحدة كبيرة أو أى نظام يوحى بوحدة النقاش، كانت الموائد الصغيرة فى جانب واحد من الاستديو فقلت لنفسى ربما سيدور الحوار بين مجموعات من الضيوف تناقش قضايا مختلفة تخص دراما التليفزيون وحاولت أن أصدق هذا الافتراض إلى أن بدأ الوقت يجرى والسيدة المسئولة عن العلاقات العامة والتى استقبلتنا ببشاشة اختفت فلم يجد الضيوف من يدلهم على شىء، من سيدير الندوة، وأين هم المسئولون الذين سنناقشهم، وأين المخرج..و..و وتطور الأمر بعد وقت آخر بظهور كوكبة من البشر، ومعهم معدات ثقيلة، كاميرا وأجهزة صوت وإضاءة وتجاوزوا الضيوف إلى وسط الاستديو الخالى، وبدأت عملية ضبط الأجهزة والمعدات وأجراء «التست» والصياح الملازم لهذا، وبدأنا نفهم أنها ندوة ستسجل وربما يقدمونها على الشاشة. ثم حدث شىء أغرب، إذ بدأ عمال الاستديو يقيمون صالون منفصل فى الركن البعيد الخالى منه، كان الصالون، عبارة عن دسك خشبى مستدير يلتف حول مقعد واحد فخيم فى القلب، ثم رصعوا هذا الصالون المخصوص بتصارى نباتات الظل، وأخذوا يضبطون عليه الإضاءة قبل أن يحدث هرج خفيف ظهرت على أثره السيدة مذيعة التليفزيون الشهيرة بالدقائق والثوان وهى تتقدم كملكة فى الاستديو برداء سواريه يبرق بتطريزه الباهر، وماكياج وتسريحة النجومية، ومن عليائها أرسلت نظرات حيادية غامضة إلى الضيوف وأومأت برأسها فتحلقت حولها نصف دستة من فريق الاستديو وتبادلوا معها كلمات تقدمت بعدها، بعظمة، وصافحت الضيوف بحيادية أشد ثم عادت سريعا لموقعها الذى اتضح أنه المقعد الشيك فى قلب الركن البعيد الخالى، وأخذ (الفريق) يضبط الإضاءة عليها، وحيث تأكد بعضنا أننا خدعنا، وعرفنا أن التليفزيون بكل هيلمانه لم يستح من تقديم أسمه الكبير هبة للنجمة المذيعة لكى تتمطع وتقدم برنامجا (كتبوا أنه من إعدادها أيضا) تظهر فيه وحدها طوال الليل، وهى تسأل الكتاب والصحفيين والنقاد والجماهير عن أعمال التليفزيون.

وعندما علمت هذا تسللت هاربة من المكان ومعى الكاتبة سكينة فؤاد، لكننى أدركت أن الكثيرين من الحاضرين لأول مرة الذين صدقوا «الدعوة» سوف يصمدون بعد الصدمة الأولى، رغبة فى استكمال التجربة، ولعدم إدراكهم الشرك الذى وقعوا فيه.. وبالفعل جاءت ردود الأفعال بعد أيام تؤكد ذلك الإحساس الصارم بالأسى على جهاز إعلام قومى يتحول إلى «أداة» تسحب الضيوف للسيدة المذيعة لتسجل معهم براحتها وبلا مجهود، مع أنهم لو أعلنوا الأمر صراحة لتوافد ضيوف آخرون مستعدون للتسجيل بلا خداع..وكالعام الماضى.. تماما..كتب احدهم فى مجلته يحكى عن رأيه الذى قطعوا نصفه الناقد وتركوا نصفه المادح، بالإضافة لروايات الاخرين عن الساعات الطويلة التى قضوها على «مقهى» الاستديو فى انتظار دورهم للحديث وحيث تفتقت عبقرية المذيعة الألمعية عن استضافة أسرة كل مسلسل وحدها ومعها عدد«١» ناقد فى الركن البعيد الخالى، وعلى بقية الضيوف التزام مقاعدهم حتى يأتى عليهم الدور (والحمد لله أنه كانت هناك مقاعد، ولم يقفوا طابور) ، وهكذا تلقى عديد من المثقفين المحترمين درسا لاينسى من التليفزيون سوف يجعلهم يشكون فى كل مايصدر عنه فى المرات القادمة ، ليس من ناحية البرامج والأفكار والمقاصد فقط، وإنما بداية من بطاقات الدعوة.. فمن يدرى،، ربما تكون المائدة المستديرة، القادمة، «كاموفلاج» لتصوير أغنية راقصة، واعتبار الضيوف من الكومبارس القاعد.. وربما يكون هذا هو تقييم التليفزيون ورناسه المهين للمثقفين، لكن عليهم أولا أن يصرحوا بذلك، ثم أن يحددوا «الدور» الذى يلعبه كل ضيف يقبل، وأخيرا يضعون لائحة أجور للضيوف المشاركين فى اللعبة..ولأنهم فى ماسبيرو صعب جدا عليهم فهم كلمات مثل حرية التعبير والنقد وغيرها، فلماذا يوجعون قلوبهم مع هذا النوع من البشر، ولماذا لايتجنبون تلك الفضائح الموسمية بنوع جديد من الضيوف. مطيعة أميرة،..ولها من الحب جانبا.

الخليل أولا ..

ثم العفولة .. ونظير مجلي !

«الموت للعرب».. هتاف أصبح يطلق فى إسرائيل بشكل أسهل من شربة ماء ، تطلقه فئات من الشبان الموتورين بهستيريا كلما أصيب يهودى فى حادث مقاومة ضد الاحتلال أو فى حادث اعتداء دموى على اناس أبرياء -لاحظ كلمة أبرياء هذه-».

هكذا بدأ الاستاذ **نظير مجلى** الذى أحبه وأحترمه رسالته الأخيرة لليسار من حيفا.. فى محاولة للاجابة على سؤالين ..

الأول : يتعلق بنتيجة ما فعلته حركة حماس- حركة المقاومة الاسلامية فى فلسطين - ثأراً لمذبحة الحرم الإبراهيمى فى العفولة والخضيرة ،**والثانى** : يحاول الاجابة على سؤال متعلق بما هى الفائدة من ذلك؟!

ويبدو أن الهجوم على حماس- التى أختلف مع توجهاتها بشكل حاد- قد أصبح مستساغاً لدى البعض سواء من داخل الأرض العربية المحتلة أو خارجها.

ففى الوقت الذى تعالت فيه هتافات الموتورين الصهاينة «الموت للعرب» لم تقم أى من المنظمات أو الجهات الشعبية الفلسطينية بأى رد فعل على مذبحة الحرم الإبراهيمى سوى ترديد الهتافات المعادية لاسرائيل .. ومعارضة اتفاقيتى أوسلو والقاهرة- بشكل معلن- مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة **جورج حبش** أو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة **نايف حواتمه**..

وتناسى نظير مجلى- أو نسى الامر سواء- أن موتوراً صهيونياً قام بمساعدة جيش الاحتلال بفتح نيران رشاشة على مصلين أبرياء فى ساحة الحرم الإبراهيمى- فى شهر رمضان- دون أن ينبض عرق فى جسد أنظمتنا العربية - التى تكتفى دائما بالحوار..

واذا كان سقوط بعض الاطفال والنساء والعجائز من اليهود قد أثر بشكل مباشر وكبير على الاستاذ نظير مجلى للدرجة التى جعلت كلماته تقطر حزناً من رسالته الاخيرة فإن تاريخ الصهيونية العالمية ملئ بما يشيب له الولدان ورسالة الاستاذ نظير- نفسها- تكشف بعضاً من ذلك..

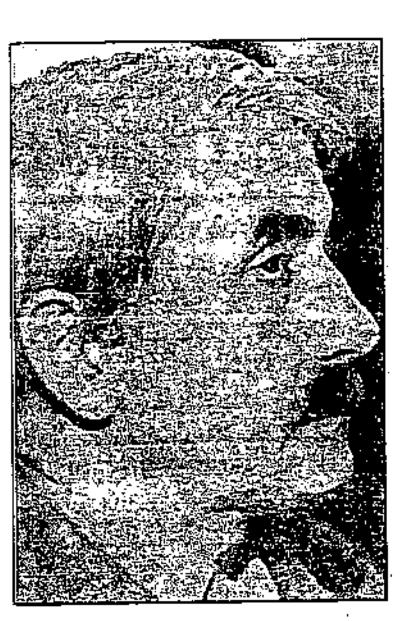
لقد بدأت النفوس فى الشارع العربى كله تهدأ بعد العمليتين التى قامت بهما حركة حماس انتقاماً لشهداء الحرم الإبراهيمى... واذا كان النقاش قد اشتعل فى الشارعين الفلسطينى والاسرائيلى- وهل يعرف اليهود لغة أخرى سوى الدم؟!- حول هذه العمليات وجدواها فإن موجة من الارتياح قد عمت الشارع العربى..

وليت أخواننا المناضلين فى الارض المحتلة

نظير مجلى



جورج حبش



يعرفون كيف تستقبل انباء العمليات التى يقومون بها- والتى دائما ما تصلنا مشوشة- بفرح غامر..

وليت الاستاذ نظير يعرف ذلك أيضا..

أحمد ابو المعاطى
الاسماعيلية

واسعة...!

أعلن صلاح حسب الله وزير الاسكان فى صحف الحكومة الصادرة صباح ١٥ مايو الماضى (ذكرى مرور ٢٣ عاماً على الانقلاب الساداتى) انه تم تخصيص ٣٦ مليار جنيه لحل مشاكل المرافق والاسكان والصرف الصحى بالمحافظات..

أى والله ستة وثلاثين مليار جنيه!

الغريب ان الموازنة التى أعلنها عاطف صدقى رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب فى نفس الاسبوع تقول ان اجمالى الدخل القومى ٦١ مليار جنيه، منها ٣٧ مليار ايرادات سيادية، أى ضرائب وجمارك وضريبة مبيعات، و١٧ مليار دخل قناة السويس وتحويلات المصريين من الخارج وفائض الشركات العامة، وسبعة مليارات عوائد أنشطة استثمارية.!

والأكثر غرابة ان نفس الموازنة خصصت مليار جنيه فقط لا غير للمرافق والمياه، مما دفع لجنة الاسكان بمجلس الشعب الى رفض هذا الجزء من الموازنة، لأن المشروعات الخاصة بالمرافق والمياه تحتاج طبقا لرؤية اللجنة الى ٣ مليارات جنيه.

وهو الرفض الذى يعد أول سابقة من نوعها لنواب الحكومة!

ولعل ذكرى الانقلاب الساداتى



صلاح حسب الله

قفزت الى ذهنى مباشرة فور قراءة تصريح حسب الله، لما تميز به عصر السادات الممتد حتى «ساعة تاريخه» من تصريحات مماثلة لو صدقناها لتخيلنا انه تم استصلاح الصحراء الافريقية الكبرى والجزيرة العربية معاً فى العصرين، وأن الوادى امتلأ بالمساكن التى «سيبرطع» فيها ابناء مصر المحروسة. وأننا نحتاج الى استيراد ايدى عاملة من بنجلاديش ودول واق الواق من فرط فرص العمل التى تم توفيرها .. وسبحان من يعطى المواهب للحكام والمسئولين بلا حساب!!

صلاح الكاشف
شارع الثورة- مصر الجديدة

وقفة تأمل مع هذا السلام!

بعد سلام المصافحة التاريخية .. والاضواء. لاتفاق غزة - اريحا بدأت المفاوضات .. ومضت شهور .. ولا جديد.. فالمفاوضات لم تحرز تقدما .. لماذا؟ لان اسرائيل ما تزال عند رأيها القديم.. لا الدولة فلسطينية.. والدولة الفلسطينية ليست فى صالح اسرائيل لكنني انساءل؟؟ ما تصور اللوبى الامريكى فى السلام الدائم فى المنطقة؟ وما مفهوم السلام؟ وهل تصفى المستوطنات الاسرائيلية مثلا فى الجولان والضفة .. حقيقة الاتجاهات والمواقف مختلفة .. والمفاوضات فى شبه دائرة مفرغة .. لكن اسرائيل تنشد سلام التنازلات.

وهنا فرض السؤال نفسه، وماذا بعد؟؟

ونسى العرب وقادة المنظمة .. ان قضية التوسع اليهودى فى أرض العرب مرتبطة بقضية الوجود اليهودى على أرض العرب والسياسة اليهودية قائمة على التوسع حتى بلوغ اسرائيل الكبري ... ففي حرب ١٩٦٧.. وامتداد التوسع الاسرائيلى فى سيناء كان الربط بين مقولة هرتزل .. الامانى والوعود .. وبين اقوال بن جوريون وديان وبيجين وشامير ورابين ... الخ.

حتى صارت الوعود والاحلام والامانى حقائق تكتوى بها امة العرب والدولة المزعومة من نهر مصر الى الفرات.. وللتوسع اساليب استيطان يهودى .. تفريغ الارض العربية ... الاستيلاء على الارض..

يحيى السيد النجار
دمياط

حسن الألفى

هوامش على مد قانون الطوارئ

أليس لقانون الطوارئ هذا من نهاية؟

وهل قضى طوال ٢٣ عاما على الفساد؟!

وهل اعاد الى وطننا الحبيب أمنه وسلامه؟

وهل كان رادعاً لكل من تسول له نفسه زعزعه الاستقرار وتهديد أمن المجتمع؟

وهل قضى علي تجار الافساد في الأرض ببضاعة تهلك شباب الأمة فى مقتل وتحولهم الى هياكل وأشباح؟ هل الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلد تستدعى بقائه وتمديد العمل به؟

هذه الطوارئ وباء أهلك الحرث والنسل وفرق بين الأهل وخرب القرى فى حملات تمشيط واسعة النطاق أطاحت بأمن وسلامة الفقراء.

سيد عبد الراضى عبد الرحيم-قنا

كلنا في الهم شرق!

قرأت كثيرا من اعداد «اليسار» لكن ظروفى المالية السيئة لا تسمح بشراء المجلة بالاضافة الى المجلات والصحف الأخرى، خاصة وأننى طالب بقسم العلوم السياسية والصحافة بجامعة النجاح فى نابلس، أرجو أن ترسلوا الى دورياً نسخة من مجلتكم، ودمتم فخراً لصحافتنا الاشتراكية.

بسام عويضة- نابلس

** كنا نود الاستجابة لهذه الرغبة، ولكن.... المجلة تعانى ظروفا مالية صعبة لأنها مجلة اشتراكية ومعارضة بحق.

المحرر

نواب الطريقة الشاذلية ودستور الجمهورية العاطفية

فى شهر واحد وفى اسبوعين متتالين وفى حوارين بين الحكومة ونواب المعارضة فى مجلس الشعب، كشف اسيادنا الذين يحكموننا الرؤية التى بها يفهمون الدستور والطريقة التى يطبقون بها القانون، والمدى الذى يصل اليه احترامهم لممثلى الشعب الذى ابتلاه الله بحكمهم وأغلبيتهم!

كانت المناسبة الأولى هى مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة الى مجلس الشعب تطلب مدّ العمل بقانون التفويض الذى يعطى رئيس الجمهورية حق اصدار قرارات لها قوة القانون ، وهو قانون استثنائى، لأن النظام الدستورى يقوم على قاعدة الفصل بين السلطات. واصدار التشريعات هو من سلطة مجلس الشعب وحده دون شريك، والتنازل عن هذه السلطة ، لا يكون الاّ فى ظروف طارئة وفى نطاق محدد ، ولفترة موقوتة!

وعندما صدر قانون التفويض لأول مرة فى عام ١٩٧٢ كان الهدف من اصداره هو التكتم على اتفاقيات شراء السلاح للقوات المسلحة التى كانت تستعد لحرب اكتوبر ، باصدار قرارات لها قوة القانون بالموافقة عليها دون مناقشتها فى مجلس الشعب، لكن هذا الظرف الاستثنائى تحول الى ظرف دائم، وظل العمل بقانون التفويض يتجدد ، على الرغم من الاعلان المتكرر بأن حرب اكتوبر هى آخر الحروب، ومع ان مصر وقعّت اتفاقيات «سلام وصلح» دائمين مع«العدو» الاسرائيلى، حتى تحول من قانون استثنائى الى قانون عادى، وأصبح شابا فى الثانية والعشرين من عمره!

وكان هذا ما قاله نواب المعارضة الذين اضافوا ان اتفاقيات التسليح تناقش فى كل برلمانات العالم وأن كل ما يتعلق بصفقات السلاح ينشر فى المجلات الاستراتيجية والعسكرية المتخصصة ، وبأنه لا مبرر لاستمرار العمل بقانون التفويض، لأن ذلك لا معنى له إلاّ ان مجلس الشعب يتنازل عن جانب من سلطته التشريعية للسلطة التنفيذية ، بل ويتنازل عن سلطته فى الرقابة على طريقة ممارسة الرئيس لهذا التفويض بالمخالفة للدستور الذى ينص على عرض ما يصدره الرئيس من قرارات بقوانين، تنفيذا لهذا التفويض، على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض، أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون، وفضلا عن ذلك كله ، فان من مصلحةالحكومة نفسها ، ان تتنازل عن هذا التفويض لتكذب- عمليا- الأقاويل التى تنشرها الصحف الاجنبية حول صفقات السلاح الى مصر ، وتسد الباب الذى يجيئها منه الريح.. وتستريح..!

وجاء رد المايسترو **كمال الشاذلى**- وزير شئون مجلس الشعب وانفار المبايعة – ليكشف عن أن الجماعة يفهمون الدستور بنفس الطريقة التى يقاومون بها الارهاب ، اذ قال لافُضّ فوه، أنه لا فى مخالفة دستورية هناك ولا يحزنون إذ ليس من حق مجلس الشعب أن يناقش القرارات بقوانين التى صدرت بشأن اتفاقيات التسليح الاّ بعد انتهاء مدّة التفويض ، والمدة لم تنته بعد مع ان الدستور يتحدث عن «مدة محددة» وعن عرض هذه القوانين بعد«انتهاء المدّة» ، ومع ان كثيراً من هذه الاتفاقيات قد أصبح تاريخا ينشر فى الكتب ويذاع فى الاذاعات ، ويعرف به الجميع ما عدا وزير شئون مجلس الانفار والمبايعة، ومع أن هذا الكلام لا معنى له ، الاّ عدم مناقشة الاتفاقيات وعدم محاسبة رئيس الجمهورية على طريقة ممارسته لهذا التفويض الى الأبد. والدليل على ذلك ان **المرحوم «أنور السادات»** ظل يستمتع بما منحه له التفويض من سلطة مجلس الشعب ، لمدّة تسع سنوات ، ثم انتقل الى رحاب الله، دون ان يحاسبه أحد ، تطبيقا لمادة وردت فى دستور جمهورية مصر الشاذلية تنص على ان كله فى المواني، والحساب يوم الحساب!

وكانت المناسبة الثانية هى الاستجواب الذى قدمه نائب بورسعيد **«البدرى فرغلى»** حول عدم عرض اتفاقيات النوايا التى توقعها الحكومة مع صندوق النقد الدولى على مجلس الشعب، بالمخالفة لاحكام الدستور ، وقد اعترف رئيس الوزراء فى رده على الاستجواب بأن كل ما قدمه النائب من وثائق حول تلك الاتفاقيات صحيح، وأكد – بمنتهى البساطة- انها تعرض على مجلس الشعب وانه يوافق عليها، لان كل ما يتم الاتفاق عليه مع الصندوق يترجم الى ارقام فى مشروع الموازنة العامة للدولة ، وهو يعرض على مجلس الشعب ويوافق عليه. وعلى ذلك فلا مخالفة هناك للدستور يا «عم بدرى» ولا يحزنون ! ولكنهم – المواطنون- حزنوا فعلاً، لأن الفقيه الدستورى **«عاطف صدقى»** نسى ان يذكر ان الدستور ذات نفسه لا يجيز لمجلس الشعب ان يعدّل مشروع الموازنة الاّ بموافقة الحكومة!

والمشترك بين القضيتين، هو تلك الجرأة على التلاعب بنصوص الدستور ، مما يحوله الى حبر على ورق بحيث أصبح سهلاًعلى الحكومة ، ان تستخدم «أنفارها» فى مجلس الشعب لتمرير أى قانون مهما بدت مخالفته صريحة لنصوص الدستور ، ولو لم يكن الامر كذلك لما تنازل مجلس الشعب لمدّة ٢٢ عاما قابلة للزيادة عن سلطته فى الموافقة على اتفاقيات التسليح ، بل وعن حقه فى مراجعة الطريقة التى يستخدم بها – الرئيس التفويض الممنوح له بشأنها ولما تنازل المجلس عن سلطته فى الموافقة على اتفاقيات الحكومة مع الصندوق للأبد بدعوى انه يوافق عليها من خلال موافقته على الميزانية التى ليس من حقه الاعتراض عليها، مما يدل على ان الاغلبية من انفار المجلس لا يمثلون الشعب، ولا يعنيهم الدستور وان كل ما يشغلهم هو ان يحرزوا رضاء قطب الطريقة الشاذلية ، حتى لو تادهم ذلك الى تطبيق دستور آخر غير دستور جمهورية مصر العربية، هو دستور جمهورية مصر العاطفية الذى ينص على ان كله- بما فى ذلك سلطة التشريع والرقابة – فى المواني، أو فى جيب الرئيس، وعلى ان الحساب يوم الحساب ، تطبيقا لنظرية« اللى يجوز أمى .. أقول له يا عمى» التى ابتكرها الفقيه **«أحمد فتحى سرور»** فى كتابه المشهور **«الطنبور فى تفسير الدستور»**

صلاح عيسى